بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

الأسبوع

المؤسس:
مصطفى العلوي

مدير النشر:
الطيب العلوي

تحت الأضواء | إدريس هاني.. الفيلسوف المغربي الذي يعرفه العالم ولا يعرفه المغاربة

ملف الأسبوع | شبح «الدولة العميقة» يظهر قبل انتخابات 2026

سري

لكل من يتساءل عما سيربحه ترامب من تدخله لحل نزاع الصحراء لصالح المغرب(..)، الجواب هو أن الرئيس الأمريكي الذي تدخل في جل النزاعات العالمية، المسلحة والغير مسلحة، سيكسب نقطا كبيرة في مسلسل سباقه نحو الفوز بجائزة نوبل للسلام.. والسلام عليكم(..).

هل يتجه حزب الأحرار للاصطدام مع الملكية ؟

محمد أوجار هو قيادي في حزب التجمع الوطني للأحرار، وهو وزير سابق، ودبلوماسي سابق باسم المغرب(..)، غير أنه خرج عن «الصف» خلال الأيام الأخيرة ليلقي خطابات تعود لمحبرة اليسار الراديكالي، المعارض للملكية في وقت من الأوقات، ورغم أنه استفاد لمدة طويلة من نظام «الكفيل»، الذي يشرف عليه عزيز أخنوش لصالح وزراء الأحرار السابقين(..)، إلا أنه خرج لـ«يؤذّن» في الناس، ويبعث إدريس البصري من قبره، ليقول بوجود الدولة العميقة التي تمنع المنتخبين والأحزاب من القيام بمهامهم، كما ناقش قرارات ملكية بتعيين مسؤولي المؤسسات العمومية(..)، بل إنه جعل السياسيين بمثابة «ملائكة» أمام «شرور الدولة»، في تناقض صارخ مع ما يمثله تيار حزب الأحرار من انتماء للإدارة(..)، ما يطرح التساؤل عما إذا كان الأمر مجرد تقسيم أدوار داخل حزب «الحمامة» بين أخنوش ومن معه(..)، لأن تصريحات من هذا النوع تعد تشكيكا في المؤسسات من طرف حزب يقود أكبر مؤسسة، وهي الحكومة، علما أن رئيس الحكومة سكت عن الكلام المباح حتى الآن(..) ؟

التفاصيل في ركن «تحليل إخباري»

العدد: 1768 ■ من الجمعة 12 إلى الخميس 18 دجنبر 2025 الموافق لـ 21 - 27 جمادى الثانية 1447 ■ السنة الحادية والسبعون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

البرامج الإصلاحية في التعليم .. الأوراش الأكثر فشلا عبر التاريخ | تنقاش

مخطط أخنوش «السري» لبيع المدارس والمستشفيات العمومية | متابعات

كواليس الأخبار

بين السطور

بقلم: الطيب العلوي

لا ديمقراطية دون استقالة «نعاماس»..

رغم أن الأطوار الأخيرة من دعوى مولاي هشام ضد «اليوتوبر» رضى الطاوجني، والتي تم تأخير البت في ملفها بعدما تم تأجيل الجلسة استجابة لطلب تقدّم به دفاع المشتكى به، اتسمت بـ«طابع سلبي» على حد قول النقيب الجامعي، محامي مولاي هشام، إلا أن خرجة الأمير كانت موفقة أمام المحكمة، في تصريح مقتضب حول النيابة العامة التي «حمته من القذف والتشهير والسب الذي تعرض له طيلة عشرين سنة»، مع اعتبار أن ما يقع ما هو إلا «جزء من ضريبة الديمقراطية»..

من هنا يجرنا الحديث حول «الديمقراطية»، انطلاقا مثلا من قضية المهداوي ومدى قدرة النميمة داخل القاعات(...)، والبراعة في اختلاق التهم لكل من يفسد المخططات(...)، أو يفضح المناورات، حتى عرفنا وفهمنا إلى أي حد بإمكان الواحد تقطيع الآخر إربا إربا.. فقط إن لم يكن متفقا معه، وكيف يمكن لـ«الكروش الضخمة» وأصحابها، ممارسة تقنية «الصبع من تحت الجلابة» خوفا فقط من رد الضربة بمثلها.

نحن نؤيد تصريح مولاي هشام الأخير حول آرائه تجاه الديمقراطية.. لكن ماذا نعمل بديمقراطية أصبحت فراشا وغطاء لحالة تمارس فيها النخبة المحظوظة، الدخول إلى كل ملعب مرغوب فيه(...)؛ هذه الكلمة الغير عربية التي نختارها كمهرب نسلكه كلما تعظمت مشاكلنا.. فباسم الديمقراطية يريدون الحكومة لوحدهم، وباسم الديمقراطية يريدون حرية التعبير لوحدهم، وباسم الديمقراطية يريدون الميزانيات لهم، وباسمها القروض لشركاتهم.. فأي ديمقراطية هاته يا مولاي هشام؟ وحتى إذا جاءتنا الديمقراطية في حلة بهية تراودنا إلى حد أن تشبثنا بها بطريقة أزلية لا محيد عنها، فلأن أملنا كبير فقط في أن يكف يوما مذهب الذين يعتقدون أنها من حقهم وحدهم، ويأتي جيل مقتنع تماما بأن الديمقراطية من حق الجميع.

كم من فضيحة شاهدناها ودُفنت..؟ كم من قضية عشناها وحُجبت..؟ كم من ملفات سمعنا عنها وسُترت..؟ كم مَن حالة كانت استقالة واحد فيها دواءَ لداء العديدين؟ وكم من مرة طالب الشعب مسؤولا بالاستقالة لأنه لم يحسن تعاملا أو تسييرا؟ ومع ذلك، لم نر ولو حالة استقالة واحدة في أي منصب كان، منذ استقلال المغرب إلى اليوم.. لكن كما أن الزمان ينصح «سارق الصومعة بأن يحفر لها بئرا»، فالديمقراطية لن تمد أحضانها كاملة للمغرب، وستظل ممارستها ضعيفة لدى الإنسان المغربي، ونغمة الهيمنة والتسلط تزغن في الدماغ المغربي، ما دام أن أي وطني لم يتناول بها جرعة الاستقالة، ولم يفهم أي سياسي محترم(...) بأن الاستقالة عنصر أساسي من عناصر التعامل الإنساني مع المسؤولية..

وحتى لا نتيه في دهاليز الفلاسفة الذين اختلفوا قبلنا حول جدوى الديمقراطية.. فلا ديمقراطية دون استقالة.. وحتى الحسن الثاني، المقتنع بنفس النهج(...)، نفسه راودته فكرة ربط الاستقالة بالديمقراطية، لكن سرعان ما عرف كيف يعزل حالة الملكيات من المعادلة بمنتهى الدهاء، قائلا في مذكراته: «أرادت الملكة إليزابيث التقاعد لفائدة ابنها شارل، فقال الشعب أنه ليس لها الحق في التنازل، فنحن الذين نصبناها هناك ونحن الذين بعد الله يمكن أن نضع حدا لمهمتها».

كم يدفع المغاربة مقابل أخطاء الباكوري ؟

الباكوري

الرباط. الأسبوع

منذ سنوات اختفى مصطفى الباكوري عن الأنظار، سياسيا واقتصاديا، بعد إعفائه من الوكالة المغربية للطاقة المستدامة «مازن»، وانتهاء مهمته في مجلس جهة الدار البيضاء سطات، وبعدها تم منعه من السفر إلى الخارج، مما جعل الرأي العام يتساءل عن الخطأ الجسيم الذي ارتكبه الرجل قبل أن يصبح من المغضوب عليهم.

فالباكوري كان المسؤول المباشر عن أكبر استثمار قامت به الدولة في أقوى مشروع للطاقة الشمسية في إفريقيا بمدينة ورزازات «نور 1» و«نور 2»، كلف ميزانية ضخمة تعادل ميزانية وزارة، بمجموع 1600 مليار سنتيم، مع تهجير الآلاف من السكان وتغيير البنية الاجتماعية والبيئية لساكنة الواحات، واستغلال مياه السد والفرشة المائية في المشروع، دون تحقيق الأهداف المطلوبة.

فقد تم إعفاء الباكوري من إدارة وكالة «مازن» في صيف 2024 بعد فشله في تدبير المؤسسة، التي سجلت عجزا ماليا بالملايير حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بقيمة مالية تصل لـ 80 مليار سنتيم دون تحقيق مداخيل أو أرباح، ليبقى السؤال المطروح: لماذا تم تعيينه على رأس الوكالة رغم فشله وإقالته من إدارة صندوق الإيداع والتدبير في سنة 2009 ؟

إن فشل الباكوري في تدبير الوكالة جعل الدولة والمغاربة هم من يتحملون تكلفة ومصاريف فشل مشروع الطاقة الشمسية «نور»، ويؤدون العجز والخسارة من فواتيرهم، لكي تبقى الشركة الأجنبية، المسيرة للمشروع، بدون أضرار بعد إلصاق مسألة التعويض عن الخسائر لجيوب المواطنين.

لكن يبقى السي الباكوري هو المستفيد الأول من الإعفاء وتحمل مسؤولية مشروع فاشل، يستنزف أموال المغاربة بدون مردودية أو قدرة إنتاجية مربحة، ما يجعله يردد في نفسه ربما «الله على راحة».

الرباح ينبه إلى خطر «السرطان»
القادم من الفلاحة

الرباط. الأسبوع

دعا عزيز الرباح، الوزير السابق، إلى فتح تحقيق حول إدخال مبيدات أوروبية خطيرة إلى المغرب، مستدلا بتحقيق جديد نشرته مجلة Public Eye and Unearthed حول «تنامي تجارة المبيدات الأوروبية المحظورة»، مشددا على ضرورة محاسبة صارمة لمن سمح بدخولها إلى بلادنا.

وحسب الرباح، فإن التحقيق كشف أن الدول الأوروبية تواصل إنتاج وبيع مبيداتها الخطيرة في الخارج، بحيث أن إجمالي المبيدات الحشرية المحظورة التي تم تصديرها إلى 93 دولة في سنة 2024، تضم 75 نوعا، 9 آلاف طن منها صدرت إلى إفريقيا؛ المغرب وجنوب إفريقيا وكينيا أكبر المستوردين، موضحا أن أهم الدول المصدرة لهذه المبيدات هي؛ سويسرا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وهولندا، رغم أن الاتحاد الأوروبي حظر استخدام هذه المواد في مزارعه، لكنه استمر في السماح للشركات بإنتاجها وتصديرها إلى دول أخرى.

الرباح

وأشار الرباح إلى أن وكالة «بلومبرغ» نشرت مقالا بعنوان: «شركات أوروبية تصدّر مبيدات محظورة إلى نيجيريا تسبب سرطانات وأمراضا عصبية»، معتبرا أن «قوى اقتصادية عالمية لا يهمها إلا الربح ولو على حساب الإنسان والصحة والبيئة والسلام».

بالمناسبة

من المرتقب أن تعرف الإدارة الترابية حركة انتقالية واسعة خلال المرحلة المقبلة على مستوى رجال السلطة، القواد والباشوات ورؤساء الدوائر، وذلك تحضيرا للاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وحسب مصادر مطلعة، فقد تم إشعار بعض المسؤولين الترابيين، الذين تلقوا توصيات تنبههم بضرورة الاستعداد للانتقال إلى مواقع أخرى ومهام جديدة خلال السنة المقبلة، ما يعني نقلهم إلى مناطق أخرى أو تبديل المواقع في بعض الجهات والأقاليم.

المسؤول الذي صرف 14 مليارا في ثلاثة أيام

الرباط. الأسبوع

لا زالت وكالة التنمية الرقمية تثير الجدل لدى الرأي العام ونشطاء منصات التواصل الاجتماعي وحماة المال العام، حول الصفقات المريبة التي قامت بها لأجل تنظيم معرض «جيتكس» الدولي بمراكش.

وحسب مصادر إعلامية، فإن الوكالة الرقمية التي يرأسها الشاب أمين مزواغي، صرفت ما يعادل 14 مليار سنتيم في ظرف ثلاثة أيام فقط، عبر كراء المكيفات بـ 2 مليار و600 مليون، والخيام بـ 8 ملايير، والخبرة الرقمية بمليار سنتيم، وشاشات العرض واللافتات بمليار ونصف، والإشهار بـ 800 مليون سنتيم. ليبقى السؤال مطروحا عن الشركة المحظوظة التي ستفوز بالصفقة المقبلة لتنظيم المعرض الدولي في السنة القادمة.

مزواغي

التحقيق مع اللبار في ملف التعمير بفاس

الرباط. الأسبوع

استمعت الفرقة الجهوية للشرطة القضائية للبرلماني عزيز اللبار، المنتمي لحزب الأصالة والمعاصرة، في ملف يتعلق باختلالات في التعمير في مدينة فاس.

ويتعلق الموضوع بعمليات تفويت عقار وأراضي مرتبطة بمشاريع جماعية أو أملاك عمومية، للتأكد من وضعيتها، من بينها أرض كانت مخصصة لطريق عمومية أصبحت ضمن مساحة الوحدة الفندقية التي يملكها البرلماني، بالإضافة إلى عقار آخر يتم البحث في عملية تفويته وظروفه.

ولم يصدر حزب الأصالة المعاصرة أي توضيح بخصوص استدعاء اللبار من قبل الضابطة القضائية، ووضعيته المستقبلية مع الحزب بعد فتح بحث قضائي معه.

اللبار

الضمان الإجتماعي
ⵜⴰⵎⵙⵙⴰⵡⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
CNSS
ملتزمون بحمايتكم

عملية مراقبة التمدرس
2025-2026

وصلكم إشعار فالحساب ديالكم MaCNSS كيطلب منكم ترسلو شهادة مدرسية ؟

وضعوا الشهادات المدرسية ديالكم عبر بوابة TAAWIDATY

https://taawidaty.cnss.ma

ما تنساوش تكتبوا رقم التسجيل على كل شهادة غادي ترسلوها.

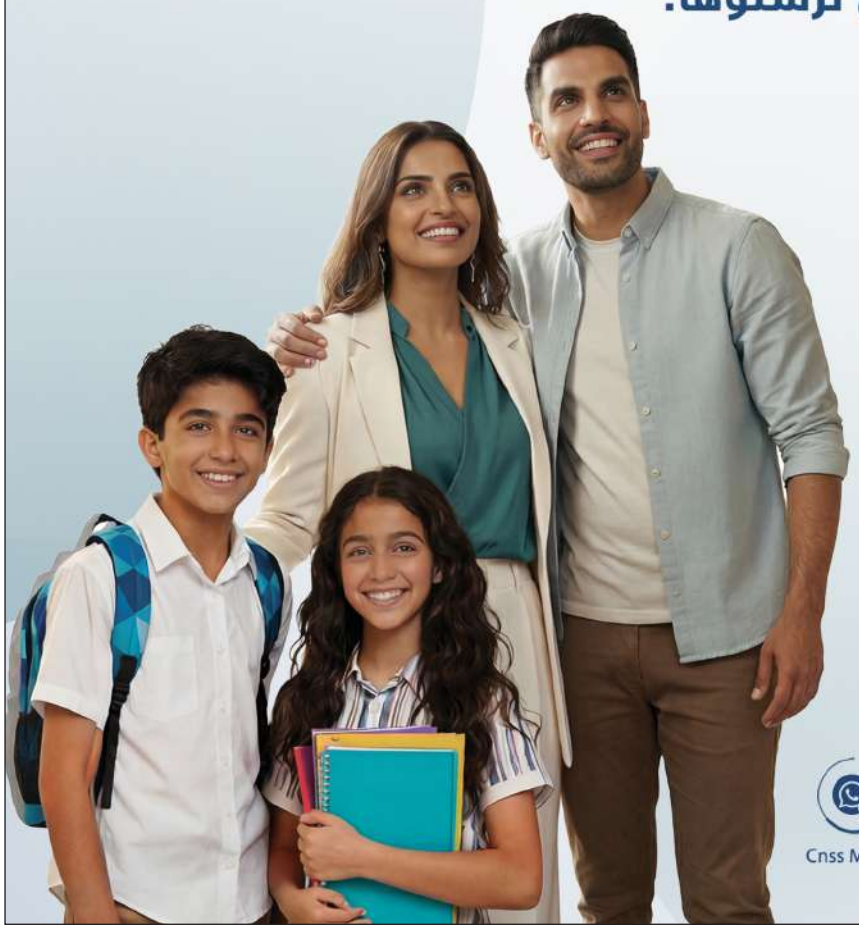

ما كاين حتى شي إجراء خاص بالآباء اللي ما وصلهمش إشعار فـ MACNSS.

Cnss Maroc | @CnssMaroc | @cnssmaroc | www.cnss.ma | Cnss Maroc | Cnss.maroc@ | @CNSS.Officiel | cnss.maroc

كواليس الأخبار

العدول يتهمون وهبي بالتواطؤ مع الموثقين

الرباط. الأسبوع

يعتزم جميع عدول المغرب خوض معركة تصعيدية ضد الوزير عبد اللطيف وهبي، الذي قام بتمرير قانون رقم 16.22، الذي يشكل خطرا حقيقيا على مستقبل المهنة وعلى التوثيق العدلي الشرعي المنصوص عليه في الفقه المالكي والهوية الثقافية الإسلامية، وعلى روابط «البيعة» بين السلاطين والشعب، وكانت تلعب دورا مهما في تحرير الأحكام القضائية، والمراسلات الرسمية، ويرجع تاريخها إلى سنة 1913 وتمارس بشكل تقليدي معتمدة على الضبط الشرعي.

وأكد سعيد الصروخ، المنسق الوطني للمجالس الجهوية للعدول، أن ميثاق إصلاح العدالة نص على ضرورة حماية أموال المرتفقين، من خلال تمكين منتسبي المهن القضائية من عدول ومحامين وموثقين ومفوضين قضائيين وغيرهم، من آلية حساب الودائع، لأن هذه الآلية تقتضيها ضرورات كثيرة، أولها المصلحة الوطنية، المتمثلة في تمكين الدولة من تحسين الالتزامات الضريبية وحقوقها، وتتبع حركية الأموال، وذلك انسجاما مع التزامات المغرب بخصوص غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وحماية لأموال المتعاقدين في المعاملات العقارية والتجارية، باعتبار أن الأمن التوثيقي شرط أساسي للأمن العام.

وقال نفس المصدر، أن مشروع القانون في نسخته الأولى بصيغتها من الأمانة العامة للحكومة إلى القطاع الحكومي في نونبر 2023، يتضمن مسألة الإيداع، بل إن المحاضر التي تم توقيعها بين الهيئة الوطنية ووزارة العدل من خلال الحوار والتفاهمات، حصل انقلاب كلي على هذه الالتزامات من خلال إسقاط آلية الإيداع، معتبرا أن مشروع القانون لا يخدم بتاتا فئة العدول، لا سيما في أبعاده المتمثلة في البعد التمييزي لهم عن غيرهم من المهن القضائية المكلفة بتوثيق وتحرير العقود، بل أكثر من ذلك، حتى مع باقي المهنيين، وتبين ذلك بالخصوص في إسقاط حق الودائع، موضحا: «العدول أكدوا على ضرورة مراجعة القانون في حده الأدنى، ويثقون ثقة كاملة بأننا في دولة الحق والقانون وليس دولة الامتيازات، والريع التشريعي، وليس تقديم الخدمات التشريعية تحت الطاولة، ولا الاستجابة للضغوط واللوبيات من أجل تكريس التمييز بين المهن القضائية»، معتبرا أن إسقاط صندوق الإيداع هو رضوخ للموثقين الذين جاهروا بذلك علنا بعد تصريح رئيس المجلس الجهوي لمراكش، الذي أكد أن العدول لن يحصلوا على حساب الودائع وكأن الموثقين هم الجهة التي يصدر عنها التشريع.

وهبي

أخنوش خارج التغطية في اليوم العالمي لمكافحة الفساد

الرباط. الأسبوع

يبدو أن رئيس الحكومة عزيز أخنوش الوحيد في العالم الذي لا يحتفل ولا يستحضر يوم 9 دجنبر، اليوم العالمي لمكافحة الفساد، والذي تخلده جميع الحكومات في العالم للتأكيد على الشفافية والنزاهة وتنظيف القطاع العام من الرشوة والمفسدين.

ورغم أن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها نظمت حدثا مهما، تزامنا مع اليوم العالمي لمحاربة الفساد، لتقديم الخطوط العريضة للاستراتيجية الخماسية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها 2025-2030، إلا أن رئيس الحكومة لم يكن حاضرا لتبني هذه الاستراتيجية والمبادرة، في ظل غياب مؤشرات عن تحريك الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي يرأسها رئيس الحكومة نفسه.

فمحاربة الفساد والرشوة والإثراء غير المشروع.. تظل إجراءات غائبة عند الحكومة واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، التي لم تنظم أي نشاط أو أي لقاء لا مع المتدخلين وأعضاء اللجنة، ولا مع المجتمع المدني الذي قررت الحكومة بقيادة أخنوش استبعاده من تقديم شكايات أو طلبات للقضاء ضد بعض المنتخبين المشتبه في ارتكابهم اختلاسات في المال العام أو حصولهم على منافع أو رشاوي، أو لإطلاق حملة تحسيسية وتوعوية مع الجمعيات للتصدي لظاهرة الرشوة المتفشية في بعض الإدارة العمومية والقطاع الخاص بدون حسيب ولا رقيب.

أخنوش

الرميد يدافع عن مستجدات قانون المسطرة الجنائية

الرباط. الأسبوع

دخل القانون رقم 03.23 القاضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية، يوم الإثنين 8 دجنبر 2025، حيز التنفيذ، بعد نشره في الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 8 شتنبر 2025.

وسلط الوزير السابق مصطفى الرميد، الضوء على أهم مستجدات القانون الجديد، في لقاء بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، مبرزا التحولات التي يحملها في مجال تعزيز حقوق الدفاع وتقوية ضمانات المحاكمة العادلة، وتجلى ذلك في عدة أحكام جديدة تشمل جميع مراحل المسطرة، من أهم ما ورد فيها إشعار المحامي، وحضوره للاستنطاق الذي يخضع له المتهم أمام النيابة العامة، وأحقيته في التماس إجراء فحص طبي على موكله، وطرح الأسئلة وإبداء الملاحظات.

وأضاف الرميد أن القانون الجديد منح للشخص، الذي ألقي عليه القبض أو وضع تحت الحراسة النظرية، الاستفادة من مساعدة قانونية بما في ذلك طلب تعيين محامي في إطار المساعدة القضائية، وهو ما يستدعي من نقيب المحامين العمل على تكليف محامين جاهزين للقيام بهذا الواجب وقتما يطلب منه ذلك، وأوضح أن الحراسة النظرية أصبحت منظمة بمقتضيات جديدة، أهمها أن سجلها الذي ينبغي أن يمسك من قبل الشرطة القضائية، يتم التوقيع فيه من قبل الشخص المعني أو بالإبصام، وفي حالة الرفض، يشار إلى ذلك في السجل، إضافة لمقتضيات تنظيمية أخرى تعطي للمحامي أحقية حضور عملية الاستماع للمشتبه فيهم من قبل الشرطة القضائية، إذا تعلق الأمر بالأحداث أو بذوي العاهات، وهم الأبكم والأعمى والمصاب بعاهة من شأنها الإخلال بحقه في الدفاع.

وأشار الرميد إلى أن بداية الاشتغال على النسخة الأولى لهذا القانون، التي هيأتها أطر قضائية متمرسة في مديرية الشؤون الجنائية والعفو، انطلقت منذ مصادقة الملك على توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وبعدها تم تشكيل لجنة علمية تكونت من قضاة هذه المديرية وأعلام القضاء من جميع المستويات.

الرميد

بنعليلو يطلق استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد في غياب الحكومة

الرباط. الأسبوع

كشف محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، عن استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد برسم الفترة 2025-2030، معتبرا أن الفساد، في صيغته الحالية، لم يعد مجرد ممارسات فردية معزولة، بل ظاهرة بنيوية تتقاطع مع السياسات العمومية وتهدد المصلحة العامة وتضعف ثقة المواطنين في الدولة، وأكد أن الاستراتيجية الخماسية ترتكز على ستة محاور كبرى منها: تعزيز القيادة المعيارية والاستشرافية للهيئة، إعداد منظومة وطنية للقياس وبارومتر للنزاهة، تقييم الاستراتيجية السابقة (2015-2025)، وتمكين الفاعلين العموميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني من آليات الوقاية واليقظة المبكرة عبر أنظمة التبليغ الآمن وإدارة تضارب المصالح واليقظة في القطاعات ذات المخاطر المرتفعة.

وأضاف بنعليلو أن المحاور الأخرى تشمل إشاعة ثقافة النزاهة كسلوك مواطن وقيمة عمومية من خلال المدرسة والجامعة والتكوين المهني، وبرامج للشباب ودعم الصحافة الاستقصائية وإشراك المجتمع المدني، تعزيز الانخراط الدولي والشراكات متعددة الأطراف لحماية المصالح الوطنية وتوطين التجارب الناجحة في مجال النزاهة، ثم اعتماد التحول الرقمي والذكاء المؤسساتي كشرط للشفافية والتحليل واتخاذ القرار، عبر حكامة البيانات والذكاء الاصطناعي ورقمنة المساطر، وترسيخ الجاهزية المؤسسية للهيئة والتموقع الترابي عبر حكامة داخلية متقدمة وتمثيليات جهوية وقدرات بحث وتحري معززة.

بنعليلو

مجلس المنافسة يفضح «فراقشية» المطاحن وسوق القمح والشعير

الرباط. الأسبوع

رصد مجلس المنافسة مجموعة من الاختلالات البنيوية في سوق المطاحن، سواء على مستوى بنية المنافسة أو على مستوى منظومة الدعم الموجه للقمح اللين، الذي يشكل المادة الأساسية في الاستهلاك الغذائي للمغاربة.

وكشف تقرير المجلس أن سوق القمح اللين يعرف مستوى تركيز مرتفع، حيث تهيمن سبع مجموعات فقط على حوالي 48 في المائة من الحصة السوقية من أصل 99 مجموعة فاعلة، بينما باقي المجموعات البالغ عددها 92، فلا تتجاوز حصتها السوقية لأي منها 2.5 في المائة، مما يبرز وجود تفاوت كبير في القطاع.

وحسب المجلس، الذي يوجد على رأسه أحمد رحو، فإن سوق القمح الصلب والشعير يعرف استحواذ أربعة فاعلين على 54 في المائة من إنتاج القمح الصلب، وثلاث مجموعات على 71 في المائة من إنتاج الشعير، وهو مؤشر على قدرة بعض المجموعات على التأثير في الأسعار وشروط الولوج، مبرزا أن الآلية المعتمدة لضمان استقرار الأسعار لم تعد تحقق الأهداف المتوخاة منها، بل أصبحت مصدرا لاختلالات تمس قواعد المنافسة وتثقل كاهل المالية العمومية.

وسجل المجلس أن القطاع يعرف مجموعة من الإشكاليات والتحديات، المتمثلة في تمركز قوي للفاعلين، ونظام دعم فقد نجاعته وتحول إلى مصدر تشوهات تنافسية، وخيارات صناعية تعتمد بشكل مفرط على الاستيراد، وهي مؤشرات تدعو، وفق المجلس، إلى إعادة تقييم معمق للسياسات العمومية المتعلقة بتقنين السوق، ودعم الإنتاج المحلي، وتحقيق التوازن بين حماية القدرة الشرائية وضمان منافسة سليمة وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، مشيرا إلى أن نظام دعم الدقيق الوطني يفرز آثارا اقتصادية غير متوازنة داخل القطاع، ويمنح بعض الشركات استفادة أكبر من غيرها، مما ينعكس على دينامية السوق، إذ تستفيد بعض الشركات من تخفيضات في تكاليف الاستيراد والتخزين والتحويل، ما يجعلها تبني ممارسات تسعير قد تقصي منافسين أصغر منها.

رحو

كواليس الأخبار

أحت الأضواء

«سامواراي» الفكر المغربي

إدريس هاني.. الفيلسوف المغربي الذي يعرفه العالم ولا يعرفه المغاربة

المفكر هاني

الرباط الأسبوع

لم يسبق أن تعرض مفكر مغربي للظلم أكثر من الظلم الذي تعرض، ويتعرض له الفيلسوف المغربي، المفكر الكبير إدريس هاني، بعد أن تواطأت عدة جهات، وعلى رأسها المحسوبون على التيارات الدينية، لتغييب هذا الصوت من الواجهة الإعلامية والأحداث السياسية، وقد بلغ التناقض ذروته عندما تخصص مختلف القنوات الأجنبية حيزا مهما لتسليط الضوء على أفكار هذا المفكر المغربي، بينما لا يظهر في وسائل الإعلام المغربية، بل إن القنوات العربية غالبا ما تتسابق على تصريحاته في المطارات(..).

المفكر والفيلسوف إدريس هاني، غالبا ما يحشر اسمه ضمن زاوية ضيقة، لغاية في نفس يعقوب(..)، لكنه يحقق نجاحات كبيرة خارج الوطن، وقد اجتمع عشرات المفكرين، في سابقة من نوعها داخل العالم العربي، منهم أدباء عالميون وكتاب، لتقديم قراءة جماعية في أعماله الفلسفية ومشروعه الفكري، بينما لم تخصص له قنوات التلفزيون والصحافة الوطنية أي حيز يذكر.

يقول منسقو هذا العمل الضخم: «لسنوات، مورس نوع من الإقصاء بدواع رخوة للأسف الشديد، سببها الأول والأخير ليس الاختلاف الإيديولوجي، ولكن قلة الشجاعة، التي تركت البعض يتمترس بشكل قبلي وساذج داخل الحقل الثقافي، مركزا فقط على ثلاثة مشاريع كبرى ومن يدور في فلكها، بينما المشروع الذي ساد نقده وتفكيكه ومطارحاته حول هذه المشاريع، استبعد بشكل مقصود، لكن التاريخ أكبر من الجميع، كما طارحنا في ذلك هيغل، وقد يختار البعض اللحظة المناسبة لإعادة الاعتبار له، واليوم، نحرر هذا العمل ليعرف الجيل الجديد أن المشاريع الفكرية لم تكن كلها تقليدا، أو ارتماءً في أحضان الآخر، أو بحثا عن توفيق وترتيق، بل كان بعضها، ونخص بالذكر مشروع إدريس هاني، ينظر من زاوية أخرى، طارحا مشروع النقد الجذري والتبني الحضاري المبني على الاستيعاب العميق للأسس، وهو مشروع يعيد للذات أصالتها، ويحافظ على مركزيتها، أمام قوة الفكر الغربي الجارف، وحداثة مركز يحدد الهوامش داخل الحداثة لهوامشه» (عن الكتاب: مصطفى الزاهيد، وطارق بكريم، وحسن الحريري).

الرجل المتواضع، المفكر والفيلسوف المتخصص في فنون القتال والحرب، و«السامواراي»(..)، هو نفسه الرجل الذي كتب عنه باولو كابوزو، الباحث والخبير الدولي ومهندس الطاقة الإيطالي، ما يلي: «من المزايا الفكرية الاستثنائية للباحث إدريس هاني، والتي تجعله يتميز عن كثير من المفكرين الآخرين من معاصريه، أنه على الرغم من قوة تجذره في أصوله الخاصة، وهي جذور عربية إسلامية واضحة، إلا أنه لا يقتصر عليها، بل إنه في تطويره لفكره، يجعل من الثقافة الكلاسيكية والأوروبية ثقافته الخاصة أيضا، حيث يتداخل في تطوير تفكيره فكر أرسطو وأفلاطون مع فكر كبار المتصوفة مثل ابن عربي والرومي والغزالي، ثم يواصل مع القديس أوغسطين وصولا إلى هايدغر..».

«إدريس هاني غريبا في عصر الإنحطاط».. هكذا وصفه عالم الدين والمفكر حسين شحاذة، و«كمثل النابت وحده في الصحراء».. هكذا وصفه المفكر اللبناني محمود حيدر، وقال عنه: «التعرف في تفكير إدريس هاني، دربة فضلى وميثاق شرف، وقد ألفيته في دربته يكلم الحدس ويقول: لن نفلح بميثاق القربى لو داومنا على الانشغال بما افترضه علينا منطق العقل الأدنى، فهذا الأخير حد موصوف أضناه التكرار والشرح.. العقل الأدنى ماكر وذكي يثقن المخادعة، بل إنه عقل زئبقي يتوارى إلى الظل ويأنس العتمة، عرفه من عرفه، وجهله من جهله من الأقدمين والمحدثين، إلا أنه يوجب الحذر من الفتنة..».

وأكثر الكلمات تأثيرا هي الكلمة التي قالها المفكر العراقي عبد الجبار الرفاعي، الذي وصف المفكر إدريس هاني بـ«الغريب في وطنه»، فـ«ذلك هو مصير من يفكرون بعمق في مجتمعاتنا، ويستأنفون النظر في عقائدهم الموروثة، ويجازفون في طرح أسئلة محظورة أو غائبة أو مشاغبة».

عناوين كثيرة كتبها مفكرون عالميون وأدباء مشهورون في الوطن العربي، وهي شهادات موثقة ومصادق عليها في كتاب جامع، كلها تحاول مقاربة موضوع المفكر إدريس هاني منها: «إدريس هاني وإتقان السير بين الأدنى والأدنى»، «إدريس هاني الفيلسوف الحر المقاوم»، «الناقد ومهندس الفكر الحضاري»، «المفكر في فلك الفلسفة»، «سامواراي الكلمة والفكر.. محارب من الطراز الرفيع و«الفيلسوف الذي يقيم في تخوم الوعي»..

ولا يقف المفكرون عند حدود نشر انطباعات عن هذا المفكر، بل إنهم يغرقون في عناوين أكثر عمقا، عندما يتحدثون عن «تفكيك الإيديولوجيا المقاصدية عند إدريس هاني»، و"قاعدة الوحدة في الكثر»، و«الإسلام والحداثة»، وكذلك عندما يتحدثون عن المشروع الكبير لهذا الرجل، الذي تحدث عن الانتقال من السلفية الوطنية إلى السلفية التكفيرية، والتراجع الدراماتيكي لزمن النبوغ المغربي(..).

حكاية رئيس جمعية سكنية راح ضحية مقاول نافذ

الرباط. الأسبوع

لا حديث في مدينة وجدة إلا عن مقاول يتهمه أقرباء رئيس جمعية سكنية وأعضائها وبعض المنخرطين، بالاستيلاء على أموال الجمعية وبيع 74 شقة من مشروع سكني لفائدة الغرباء غير المنخرطين، وعدم الالتزام بالاتفاق والعقود المبرمة، والوقوف وراء الأزمة التي أدت إلى الحكم على رئيس الجمعية بثلاث سنوات حبسا، بعدما قام بتحويل أزيد من 13 مليار سنتيم إلى شركات المقاول وشركائه في مشروعين سكنيين.

وقد اتهمت إيمان بوسنينة، ابنة رئيس الجمعية السكنية، المقاول، بالوقوف وراء الأزمة التي وقع فيها والدها بعدما قام ببيع 74 شقة سكنية كانت مخصصة لمنخرطي الجمعية في مشروع السعيدية، بعدما تم تحويل مبالغها المقدرة بحوالي 2 مليار سنتيم، في حساب شركة «أ.ق» لصديقه «ع.ر» بطلب من المقاول نفسه، وأضافت أن والدها كان سباقا لتقديم شكاية ضد المقاول في 27 مارس 2024، لكن بسبب التأخير الذي دام 9 أشهر، اضطر المنخرطون لتقديم شكاية ضد رئيس الجمعية والمقاول، لكن المقاول حصل على تنازل من محامية وأصبح خارج المتابعة رغم شكاية المنخرطين الأخرى، بينما تم تقديم والدها فقط فيما المقاول لم يتم الاستماع إليه أو استدعاؤه، مشيرة إلى أن الشكاية التي وضعها والدها ضد المقاول وشريكه قبل اعتقاله، أدين فيها بأربع سنوات رغم أنه صاحب الشكاية الأول، ثم حكم عليه بأربع سنوات أخرى في شكاية المنخرطين، بينما تمت تبرئة المقاول في شكاية الجمعية.

وناشدت بوسنينة الملك محمد السادس، للتدخل من أجل إنصاف والدها ورفع الظلم الذي تعرض له، بعد متابعته لوحده في القضية دون المقاول الذي يعتبر المسؤول الأول والرئيسي عن الأزمة بين الجمعية والمنخرطين، لكونه المكلف بتسليم الشقق السكنية للمنخرطين الذين يتوفرون على إشهادات مصادق عليها من الجمعية، والتي تخول لهم، حسب العقد، الحصول على الشقق التي تم تفويتها للغرباء.

وبالرغم من ترديد اسم المقاول من قبل المنخرطين خلال جلسات محاكمة رئيس الجمعية ودفاعه، الذي يتهمه بالتسبب في الأزمة، وعدم تسليم الشقق للمشتكين، إلا أنه لم يتم استدعاؤه للمثول أمام المحكمة والاستماع لأقواله في الملف بخصوص قيمة 2 مليار سنتيم، الفائض المسجل في شركة صاحبه وعلاقتها بقضية 74 شقة، كما أن عدم تجميد والحجز على المبلغ المذكور، لم يتم لضمان حقوق المنخرطين الذين لم يتوصلوا بـ 74 شقة التي رفض المقاول تسليمها لهم.

والمثير في هذه الحكاية، أن هناك شكاية ثانية لرئيس الجمعية ضد نفس المقاول، تتعلق بمشروع سكني في مدينة وجدة، مصيرها غامض ولم تظهر مؤشرات على تحريكها ضد المقاول، وهل تم ضمها للملف المتعلق بشكاية السعيدية، أم ذهب للحفظ، وهي الشكاية المتعلقة بمشروع ثالث يضم منازل انفرادية و«ميني فيلات»، حيث أن المقاول تهرب من تسليم المنازل للمنخرطين أيضا.

ما خفي

في الوقت الذي تحاول فيه بعض الأصوات الربط بين فاجعة فاس وزمن تدبير العمدة حميد شباط لمدينة فاس، لحسابات معروفة(..)، حظي الأمين العام السابق لحزب الاستقلال بترحيب شعبي كبير في العاصمة العلمية، بعد أن توارى عن الأنظار لمدة طويلة، حيث لم يستطع أحد أن يملأ فراغاته، حسب مساندیه(..).

بعد استبعاده في التعديل الحكومي السابق، انتخب وزير الفلاحة السابق محمد صديقي، رئيسا لشبكة الأساتذة الجامعيين التجمعيين، الأمر الذي تم تفسيره بأنه محاولة للعودة من باب الانتخابات المقبلة(..).

نجح وسيط المملكة الجديد حسن طارق، في تحقيق أكبر مكسب للوساطة في عهد الملك محمد السادس، بعد أن وافق الملك السلطات على تكريس يوم التاسع من دجنبر كل سنة كيوم وطني للوساطة، في زمن يطالب فيه المغاربة بتفعيل آليات الحوار العمومي.

اتهم بعض العدول كاتب الدولة هشام الصابيري، الرئيس السابق للهيئة الوطنية للموثقين، وزميله في الحزب والمكتب السياسي لـ«البام»، عادل البيطار، الرئيس الحالي للهيئة، بالوقوف وراء القانون المثير للجدل، ويرون أن القانون الجديد يدخل في إطار تضارب المصالح داخل الحكومة، علما أن الوزير وهبي، المسؤول عن صياغة القانون ومراجعته، يسعى إلى خدمة زميليه في الحزب.

أصدرت غرفة جرائم الأموال بمحكمة الاستئناف بالرباط، حكمها في أكبر ملف يتعلق بالاختلاس البنكي، بعدما أدانت المدير الجهوي السابق للاتحاد المغربي للأبناك دانييل زيوزيو، بـ 12 سنة حبسا نافذا وغرامة مالية بـ 10 ملايين سنتيم، وتعويض مدني قدره 320 مليون للمؤسسة البنكية، في تهمة السطو على 6 ملايير سنتيم من حسابات زبناء ومنعشين عقاريين ورجال أعمال.

بعيدا عما يجري في الداخل(..)، نجح الوزير المهدي بنسعيد في «حسم» أكبر مرافعة تاريخية من أجل القفطان المغربي، حيث كان وراء إعداد الملف الذي صادقت عليه اللجنة الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، بخصوص تسجيل القفطان المغربي تراثا غير مادي عالمي؛ وذلك خلال اجتماعها المنعقد في الهند، وهي ضربة أخرى لخصوم المغرب الذين أرادوا السطو على هذا التراث..

ملف الأسبوع

من البكاي إلى أخنوش

شبح «الدولة العميقة» يظهر قبل انتخابات 2026

ماذا يحصل في الساحة السياسية الداخلية في بلادنا؟ فما رأيناه في الأيام القليلة الماضية لا يبدو عاديا بكل المقاييس وكأن أحدا يعبث بإعدادات النسق السياسي المغربي الذي تعودنا عليه منذ الاستقلال.. فأن يخرج بن كيران ليبعث فؤاد عالي الهمة من جديد، فهذا أمر عادي، لأن زعيم حزب العدالة والتنمية يعتبر نفسه زعيم المعارضة، ولتعتبر ممثل المعارضة الشرعي، عليك انتقاد الدولة العميقة، لكن أن تكون على رأس الحكومة ويخرج أحد أعضاء حزبك البارزين وعضو اللجنة التنفيذية لحزب التجمع الوطني للأحرار ووزير سابق وعارف بخبايا الدولة، ونقصد هنا محمد أوجار، ويصرح بأن «الدولة لا تترك مجالات كبيرة للأحزاب كي تشتغل، ولا يمكن تحميل المنتخبين شر الدولة، خاصة وأنهم لا يشتغلون إلا باستشارة وزارة الداخلية، وإذا كانت محاسبتهم على الفساد مهمة، من يحاسب الولاة والعمال والإدارات الكبرى المدبرة للمال العام؟»، فهذا تحول من حزب رئيس الحكومة لا نعلم اتجاهه تحديدا ولا تبعاته، لذلك يحاول هذا الملف تقديم لمحة تاريخية عن الأحزاب التي انتقدت الدولة العميقة وهي على رأس الحكومة، إلى جانب محاولة فهم طبيعة تصريحات أوجار.

أعد الملف: سعد الحمري

من الاستقلال إلى حكومة التناوب.. احترام تام للدولة العميقة

من خلال تصفحنا لتاريخ الحكومات المغربية منذ الاستقلال، لم نجد حزبا يرأس الحكومة وينتقد النظام إلا في حالة بداية فترة الاستقلال، عندما كان أعضاء حزب الاستقلال ينتقدون الملكية ويطالبون بحكومة يرأسها الحزب، أي حكومة منسجمة، عندما كانت الحكومة يرأسها امبارك البكاي، وحتى عندما أصبح أحمد بلافريج رئيسا للحكومة، توقف الحزب عن انتقاد الملكية، ودخل في صراع مع نفسه ولم ينتقد الملكية بشكل مباشر أو وصف الدولة العميقة بأي وصف، وخلال مرحلة حكم الحسن الثاني، هناك حادثة معزولة، عندما انتقد حزب الحركة الشعبية العمل الحكومي، وليس الملكية، سنة 1965، وأدى ذلك إلى تفجير الأغلبية الحكومية ودخل المغرب في حالة الاستثناء..

حتى حزب الاتحاد الاشتراكي، أقوى حزب معارض في تاريخ المغرب، لم يقدم على هذا التصرف عندما ترأس الحكومة ما بين 1998 و2002، غداة تعيين الحسن الثاني لعبد الرحمان اليوسفي، زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وزيرا أولا في 4 فبراير 1998، حيث قال له: ((إنني أقدّر فيك كفاءتك وإخلاصك، وأعرف جيدا منذ الاستقلال أنك لا تركض وراء المناصب، بل تنفر منها باستمرار، ولكننا مقبلون جميعا على مرحلة تتطلب بذل الكثير من الجهد والعطاء من أجل الدفع ببلادنا إلى الأمام، حتى نكون مستعدين لولوج القرن الواحد والعشرين))، وقد عيّن الملك اليوسفي في إطار ما سمي «حكومة التناوب التوافقي»، وهي لحظة حملت آمالا كبرى بإصلاح الدولة من الداخل، وإنهاء إرث الاستبداد الذي طبع «سنوات الجمر والرصاص»، أي الفترة من الستينات إلى بداية التسعينات من القرن العشرين.

وقد كان وزير الداخلية القوي آنذاك، إدريس البصري، واجهة أحد فصول الصراع بين اليوسفي والمخزن، إذ اعتاد وضع جداول أعمال اجتماعات المجالس الحكومية بدل الوزير الأول، بل كان أيضا يتهكم ويقرّع الوزراء، وهو ما أكده اليوسفي في مذكراته «أحاديث فيما جرى»، التي كتبها امبارك بودرقة وصدرت سنة

ملف الأسبوع

كان عبد الإله بن كيران **أول رئيس حكومة ينتقد الدولة العميقة علنا**، عندما ألقى قنبلة كلامية في لقاء جمعه بشبيبة حزبه العدالة والتنمية، أواخر شهر يونيو 2016، **إذ صرح بأن «المغرب فيه دولتان، واحدة يقودها جلالة الملك والثانية لا أعرف من يقودها»، وهو التصريح الذي جرّ عليه غضبا ملكيا استُدعيَ على إثره للقصر ووبخه الملك، وكانت النتيجة نهاية مشواره السياسي**؛ فرغم تصدر حزبه لانتخابات شتنبر 2016، إلا أنه منع بعدة وسائل من ترأس الحكومة الثانية بعد دستور 2011.

2018.. فقد طلب اليوسفي - في شهر دجنبر 1998 - عقد اجتماع مع العمال والولاة، لكن كما يقول؛ ((أبدى البصري مقاومة شرسة للحيلولة دون اجتماعي مع أطر القطاع الذي يترأسه وزير الداخلية)).

وحتى مع صعود الملك محمد السادس للحكم، وإقالة إدريس البصري من منصبه، فإن الأمر استمر على حاله؛ فقد عين الملك محمد السادس، في 9 نونبر 1999، وزير الداخلية وكاتب الدولة في الداخلية، في غياب الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي، ودون علمه بالقرار، وفي نفس اليوم، ترأس الملك حفل تسليم السلطة بين الوزيرين السابقين إدريس البصري وأحمد الميداوي بحضور الجنرال حسني بنسليمان، قائد الدرك الملكي، عوض الوزير الأول، ثم عين الملك مدير عام وكالة المغرب العربي للأنباء ومدير الإذاعة والتلفزة في غشت 2002، في غياب وزير الاتصال، المسؤول المباشر عن المؤسستين.

وهنا بدأ الحديث بقوة عن وجود حكومة داخل القصر وحكومة خارج القصر، ما جعل الملك محمد السادس يخرج في تصريح لجريدة «الشرق الأوسط» في شهر يوليوز 2001، قال خلاله عن الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي؛ ((لا توجد حكومة داخل القصر وحكومة خارج القصر.. فنحن حكومة واحدة، حكومة منسجمة مع عبد الرحمان اليوسفي)).. لكن لم يخرج اليوسفي، ولا أعضاء الحزب البارزين، بأي تصريح ينتقد الملكية خلال مرحلة ترأسه الحكومة، بل كانت أول مرة أعلن انتقاده للمؤسسة الملكية، عندما خرج من الحكومة؛ ففي 25 مارس 2003، ألقى كلماته الأخيرة في محاضرة ببروكسيل، واعتبر قرار إعفاء الديوان الملكي له من تشكيل الحكومة «خروجا عن المنهجية الديمقراطية»، وقد سكت منذ ذلك التاريخ إلى أن توفي في ماي 2020.

> بن كيران أول رئيس حكومة **ينتقد الدولة العميقة**

بعد حوالي عقد على مرحلة عبد الرحمان اليوسفي، ظهر عبد الإله بن كيران خلال فترة الربيع العربي، وأصبح رئيسا لأول حكومة بعد دستور 2011، وبعد خروج الرجل من الحكومة أصبح يحكي عما «تعرض له»، ومن ذلك حكى في ندوة صحفية في أبريل 2025؛ ((لن أكذب عليكم بخطاب الديمقراطية والصلاحيات.. عندما وصلت لرئاسة الحكومة فهمت أن هناك مجالات لا يجب أن يقترب منها رئيس الحكومة إلا إذا طلب منه ذلك))، وفي التصريح نفسه، صرح بن كيران بأن وزير الداخلية محمد حصاد، طلب منه عدم التواصل مباشرة مع موظفي وزارته، وفي ندوة صحفية أخرى عقدها في شهر فبراير 2019، قال بن كيران؛ ((مكتبي كان بجوار مكاتب مستشاري الملك، ولسذاجتي في البداية، كنت أظن أنني سأتعاون معهم، وهذا ما صرحت به في أحد المرات لإحدى الجرائد، وأغضب الملك)).

وقد كان عبد الإله بن كيران أول رئيس حكومة ينتقد الدولة العميقة علنا، عندما ألقى قنبلة كلامية في لقاء جمعه بشبيبة حزبه أواخر شهر يونيو 2016، إذ صرح بأن ((المغرب فيه دولتان، واحدة يقودها جلالة الملك والثانية لا أعرف من يقودها))، وهو التصريح الذي جرّ عليه غضبا ملكيا استُدعيَ على إثره للقصر ووبخه الملك، وكانت النتيجة نهاية مشواره السياسي؛ فرغم تصدر حزبه لانتخابات شتنبر 2016، إلا أنه منع بعدة وسائل من ترأس الحكومة الثانية بعد دستور 2011.

لم تكن حالة بن كيران استثناء في حزب العدالة والتنمية، بل حصلت ضجة جديدة سنة 2018.. فخلال الحوار الداخلي لحزب العدالة والتنمية بالخميسات سنة 2018، تحولت الأنظار إلى المداخلة المثيرة للجدل التي أدلى بها القيادي في الحزب عبد العالي حامي الدين، ووجه فيها انتقادات قوية إلى طبيعة النظام الملكي، وكان عبد العالي حامي الدين، القيادي في حزب العدالة والتنمية، قائد الائتلاف الحكومي، قد قال؛ ((إن الملكية بشكلها الحالي معيقة للتقدم وللتطور وللتنمية))، مضيفا؛ ((أومن بأنه إذا لم يحصل أي تغيير في شكل النظام، فإنه لن يكون مفيدا لا للملكية نفسها ولا للبلد))، وفق تعبيره، وأورد حامي الدين، أن ((الملكية في المغرب هي مؤسسة مركزية في الحياة السياسية، لكن هذا لا يعني أن الشكل الذي يتخذه النظام الملكي الحالي مفيد للديمقراطية وللحياة السياسية بالبلاد))، قبل أن يضيف؛ ((يجب أن نساهم في تغييره على ضوء مرجعية مكتوبة)).

والمثير في الأمر، أن الموقع الرسمي للحزب نشر مداخلة عضو الأمانة العامة لـ«البيجيدي» وعندما أثارت ضجة كبيرة، قام الموقع بحذفها، كما حذفت مداخلات وعروض بلال التليدي ومصطفى الرميد وعزيز الرباح ومحمد

> **حتى الاتحاد الاشتراكي، أقوى حزب معارض في تاريخ المغرب، لم يقدم على انتقاد الملكية عندما ترأس الحكومة، غداة تعيين الحسن الثاني لعبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا في 4 فبراير 1998**، في إطار حكومة التناوب التوافقي، وهي لحظة حملت آمالا كبرى بإصلاح الدولة من الداخل، وإنهاء إرث الاستبداد الذي طبع «سنوات الجمر والرصاص»، بينما كان وزير الداخلية إدريس البصري، واجهة أحد فصول الصراع بين اليوسفي والمخزن، **إذ اعتاد وضع جداول أعمال اجتماعات المجالس الحكومية بدل الوزير الأول، بل كان أيضا يتهكم ويقرّع الوزراء، وهو ما أكده اليوسفي في مذكراته «أحاديث فيما جرى».**

الحمداوي وعبد العزيز أفتاتي.. يومها كشفت مصادر من حزب العدالة والتنمية أن عضو الأمانة العامة عبر لقيادات حزبه عن غضبه الشديد من نشر بوابة الحزب الإلكترونية لمقطع تفاعلي داخلي ظهر فيه حامي الدين ينتقد المؤسسة الملكية، مقررا تعليق مشاركته في «حوار الإخوان الداخلي» الذي أطلقه سعد الدين العثماني، الأمين العام للحزب، في محاولة منه لرأب الصدع بعد مرحلة بن كيران، التي كادت أن تتسبب في «تفجير التنظيم الإسلامي».

ووجد حزب العدالة والتنمية نفسه في ورطة كبيرة، إذ إنه لم يستطع إصدار أي موقف رسمي من المواقف الراديكالية التي عبر عنها حامي الدين تجاه المؤسسة الملكية، والتي لا تنسجم مع طبيعة حزب يقود الحكومة، وهو ما دفع سعد الدين العثماني إلى إعطاء أوامره بسحب الفيديو من موقع الحزب، بينما طالب حامي الدين بفتح تحقيق رسمي في تسريب كلامه، لمعرفة ما إذا كان الأمر يدخل في إطار تصفية حسابات أم أنه مجرد خطأ..

■ بن كيران لحظة الإعلان عن نتائج انتخابات 2016

أين يمكن وضع خرجات محمد أوجار ؟

أما اليوم، فإن الحزب الذي يقود الحكومة هو حزب التجمع الوطني للأحرار، برئاسة عزيز أخنوش، وكانت الأمور تمشي بطريقة عادية في حكومة الرعاية الاجتماعية، مرة صراع مع المعارضة ومرة مواجهة مع الشارع، ثم صراع داخل الأغلبية الحكومية، ثم ظهر عضو المكتب السياسي للحزب، محمد أوجار، خلال شهر دجنبر 2024، ليطلق تصريحات غريبة، مرت مرور الكرام، عندما عبر خلال استضافته في لقاء لمؤسسة الفقيه التطواني، بأحد فنادق مدينة سلا، عن استيائه من سيطرة ما وصفه «تيار واحد» على رئاسة كل مؤسسات الحكامة. يومها قال أوجار: ((كلهم - رؤساء هذه المؤسسات - ينتمون لتيار سياسي يساري، سواء تعلق الأمر بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين (يقصد الحبيب المالكي)، أو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان (أمينة بوعياش)، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أحمد رضى الشامي)، وباقي المؤسسات))، مضيفا: ((هذا وضع يدعو إلى التساؤل: ما معنى أن يستفرد حزب واحد برئاسة كل مؤسسات الحكامة؟))، في إشارة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي.

وردا عن سؤال حول كون الملك هو من له صلاحية تعيين رؤساء هذه المؤسسات، قال أوجار: ((لا بد أن نثير، بكل الوقار لجلالة الملك، أن الجهات التي تقترح هذه الأسماء يجب أن يعاد فيها النظر))، وأضاف أن انتماء مسؤولي هذه الهيئات يؤثر في عمل المؤسسات، قائلا: ((إن الإنسان لا يمكن أن ينفلت من ثقافته وجلده وممارسته.. فحياته كلها وهو يساري.. لا بد لبلادنا أن تضمن توازنا للمؤسسات، فأحزاب التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال، الموجودة في الحكومة، لا تتواجد في مؤسسات الحكامة، وكذلك الحركة الشعبية، والتقدم والاشتراكية وغيرهما، لا تتواجد في رئاسة هذه المؤسسات، وهذا إشكال))، متسائلا: «هل من الطبيعي أن يكون توقيت التقارير الصادرة عن هذه المؤسسات متزامنا مع لحظة تقديم رئيس الحكومة لعرضه أمام البرلمان؟»، في إشارة إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن بطالة الشباب، وتزامن إصداره مع الحصيلة النصفية للحكومة.

وقبل أيام، عاد نفس الرجل ليصرح من جديد بأن هناك بيروقراطية موروثة عن وزير الداخلية الأسبق إدريس البصري، لإعاقة عمل الوزير، حيث قال: ((الوزير يجد نفسه عاجزا.. فقد ورث بيروقراطية ثقيلة تتحكم فيها الدولة العميقة، موروثة عن البصري الذي وضعها لعرقلة عمل حكومة التناوب، فالكتاب العامون والمديرون لا يتبعون بشكل إرادي للوزير))، وتابع محمد أوجار كلامه: ((الدولة لا تترك مجالات كبيرة للأحزاب كي تشتغل، ولا يمكن تحميل المنتخبين شر الدولة، خاصة وأنهم لا يشتغلون إلا باستشارة وزارة الداخلية، وإذا كانت محاسبتهم على الفساد مهمة، من يحاسب الولاة والعمال والإدارات الكبرى المدبرة للمال العام ؟)).

والملاحظ أن هذه اللغة لا يستخدمها عادة التجمع الوطني للأحرار؛ فعبارة «الدولة العميقة» ليست من الأدبيات المتداولة لدى التجمعيين، وانتقاد الولاة والعمال بهذا الوضوح، لا يعد أمرا مألوفا لدى حزب يشكل رأس السلطة التنفيذية، ومارس السياسة مع تعايش دائم في السلطة حد التعاون.

هناك من علق على تصريحات أوجار بالتساؤل: هل ما قاله القيادي محمد أوجار نقد سياسي فعلي نابع من قناعة فكرية، أم أنه مجرد خطاب ضغط موجه نحو الدولة بهدف إعادة ترتيب موازين داخلية، أم أننا أمام مهمة «انتحارية» من مهام الزمن السياسي الجديد، تسند عادة لوجوه قديمة لتوجيه رسائل لا يريد رأس الحزب قولها بشكل مباشر ؟

وهناك من يقول بأن الرجل تحدث انطلاقا من خبرة طويلة داخل مؤسسات الدولة؛ فحين يشير إلى أن «الوزراء يجدون أنفسهم في موقف ضعف بعد تشكيل الحكومة»، أو أن «الجماعات الترابية لا تدبر سوى حوالي 10 في المائة من الميزانيات»، فهو يسلط الضوء على واقع موضوعي واجهته مختلف التجارب الحكومية المتعاقبة؛ الحدود الضيقة التي تتحرك داخلها السلطة التنفيذية حين تصطدم بشبكات إدارية راسخة وتقاليد عمل تستعصي على التغيير السريع، ولا يكتفي أوجار بوصف الوضع، بل يذهب أبعد حين يدعو إلى مناقشة آليات المحاسبة داخل جهاز الدولة، متسائلا بنبرة حادة عن الجهة التي تحاسب كبار المسؤولين المعينين، من ولاة وعمال ومديرين مركزيين، باعتبارهم طرفا رئيسيا في تنفيذ السياسات العمومية.

كما أن هناك من يرى بأنه رغم لغة التصريح، فإن رسالته المركزية تبدو أقرب إلى دعوة هادئة إلى إعادة التفكير في التعاقد القائم بين الفاعل السياسي والجهاز الإداري، وهو نقد من داخل المؤسسة ذاتها، لا يستهدف الأشخاص بقدر ما يدعو إلى تطوير الممارسات.

لم تكن حالة عبد الإله بن كيران استثناء في حزب العدالة والتنمية، بل حصلت ضجة جديدة سنة 2018.. فخلال الحوار الداخلي لحزب العدالة والتنمية بالخميسات سنة 2018، تحولت الأنظار إلى المداخلة المثيرة للجدل التي أدلى بها القيادي في الحزب عبد العالي حامي الدين، ووجه فيها انتقادات قوية إلى طبيعة النظام الملكي بالمغرب، عندما قال: **«الملكية بشكلها الحالي معيقة للتقدم وللتطور وللتنمية، أومن بأنه إذا لم يحصل أي تغيير في شكل النظام، فإنه لن يكون مفيدا لا للملكية نفسها ولا للبلد»..**

القفــطان المــغربي.. والتفاعل بين التراث والسيادة

عبد الله بوصوف

يمثل الاعتراف الدولي بالقفطان المغربي، لحظة مفصلية في سياق عالمي يشهد عودة واضحة إلى مركزية الهوية الثقافية في تشكيل الدولة-الأمة؛ فالتثمين العالمي لهذا التراث لا يمكن النظر إليه بوصفه مجرد تقدير لعنصر من عناصر اللباس التقليدي، بل باعتباره مؤشرا على تحول أعمق في بنية النظام الدولي، حيث باتت قيمة الدول تقاس أيضا بعمقها الحضاري وقدرتها على صون مكوناتها التاريخية.. وهكذا يبرز تمايز غير معلن بين دول متجذرة ذات إسهامات ثقافية ممتدة، ودول حديثة تحاول تثبيت موقعها داخل السردية الإنسانية الكبرى.

ويأتي هذا التحول في إطار عودة متنامية إلى الأصل بوصفه قيمة سياسية، ثقافية، وأحيانا اقتصادية، ويظهر ذلك في حرص عدد من الدول على تثبيت عناصر هويتها داخل رؤاها الاستراتيجية؛ ففي استراتيجية الأمن الروسي، الصادرة في شهر نونبر 2025، يتجلى بوضوح الدور المركزي للغة والتراث في تعزيز الأمن القومي، حيث تؤكد الوثيقة على ضرورة تعميم اللغة الروسية وترسيخ الثقافة الوطنية في جميع المناطق بما فيها الأراضي الجديدة في أوكرانيا، ويعكس هذا النهج إدراكا بأن الثقافة عنصر من عناصر السيادة، وليست مجرد تمظهر رمزي أو فولكلوري.

ولا يقتصر هذا التوجه على المجال السياسي فقط، بل يتجلى أيضا في الاقتصاد العالمي المعولم؛ فصعود المنتجات المصنفة «Bio»، باعتبارها منتجات «طبيعية» وغير خاضعة لمعالجات صناعية، يعكس تحولا في الذائقة الاستهلاكية يقوم على تقدير الأصالة، واعتبار العودة إلى الأصل خيارا يمنح الثقة والاعتبار، ويمكن قراءة هذا التحول بوصفه امتدادا لمنطق عالمي جديد يجعل من «النقاء» و«الجذور» رأسمالا رمزيا وماديا في آن واحد.

وتبرز الحالة الإيطالية مثالا واضحا على هذا التفاعل بين التراث والسيادة؛ فبعد حصول المطبخ الإيطالي على اعتراف «اليونسكو»، رفضت روما المقترح الفرنسي-الإسباني القاضي باعتماد ملصق Nutri-Score، الذي كان سيشوّه صورة عدد من الوجبات الإيطالية التقليدية الغنية بالسعرات الحرارية، وقد تعاملت إيطاليا مع المسألة باعتبارها تهديدا لتراثها الغذائي، وأقامت فعاليات في فضاءات تاريخية مثل «محيط الكولوسيوم» لتأكيد أن التراث ليس شأنا ثقافيا فحسب، بل مكونا من مكونات السيادة الوطنية.

وفي ضوء هذه التحولات، يكتسب الاعتراف بالقفطان المغربي بعدا يتجاوز الطابع الثقافي المباشر، ليصبح جزء من مسار إعادة تثبيت الحضور المغربي داخل منظومة الدول ذات الجذور العميقة، فالقفطان، كما أسهمت في تشكيله مدن مغربية عريقة مثل فاس والرباط ومراكش والدار البيضاء ووجدة.. يمثل تراكمات جمالية وحضارية تمتد عبر قرون، وحمايته من محاولات التشويه أو «التهجين» تحت مسميات التحديث أو الابتكار، هو دفاع عن الهوية الوطنية في وجه موجات التسطح الثقافي، وكما لم يُمس «الكيمونو» الياباني تحت ضغط الحداثة، فإن الحفاظ على القفطان المغربي الأصيل يشكل ضرورة استراتيجية تتعلق بمكانة المغرب داخل الفضاء الحضاري العالمي.

وهكذا يصبح الاعتراف بالقفطان اعترافا بامتداد الأمة المغربية، وبقدرتها على حماية رموزها في عالم يعيد تعريف قيمة الدول من خلال أصالتها الثقافية، ومن ثم فإن الدفاع عنه لا يندرج ضمن نطاق الجمالية أو الفولكلور، بل ضمن معركة معرفية وسيادية تؤكد حضور المغرب كدولة-أمة متجذرة في التاريخ، وقادرة على الاستمرار داخل ديناميات العصر.

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان.. منطق القيم وحسابات الجيو-بوليتك

عبد الرفيع حمضي

البشرية، عبر مسار طويل وشاق، من مبادئ تروم صون الكرامة والحرية والمساواة. وفي هذا السياق الهادئ الذي يُفترض أن يُجدد فيه العالم صلته بهذه القيم، تزامن هذه السنة مع صدور الاستراتيجية الجديدة التي وقعها الرئيس دونالد ترامب، مؤخرا، في واشنطن، حول رؤيته للعالم، وللسياسة الخارجية، والتوازنات الجيو-بوليتك، وهي وثيقة تقع في ثلاثة وثلاثين صفحة، لا تكتفي برسم أولويات القوة الأولى في العالم، بل تتيح في الآن نفسه، قراءة دقيقة لموقع القيم داخل هندسة القرار الدولي في المرحلة الراهنة.

والقراءة المتأنية لهذا النص تعطي انطباعا بأن ما كان لعقود في قلب الخطاب الأمريكي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والحكامة، أصبح اليوم يتراجع تدريجيا إلى الخلف، أو يُفسَح له حيز أضيق داخل منظومة أولويات تغلب منطق القوة والنفوذ والتنافس الاقتصادي والتكنولوجي.

ومن باب الدقة، فإن العودة إلى الوثيقة نفسها تكشف أن مفردات «حقوق الإنسان» و«الديمقراطية» لا ترد إلا نادرا، وفي إشارات عابرة لا تتجاوز، في أحسن الأحوال، أصابع اليد الواحدة عبر ثلاث وثلاثين صفحة من العرض الاستراتيجي، وهو معطى رقمي بسيط، لكنه كاشف لميزان الاهتمام الحقيقي داخل النص.

دونالد ترامب، بشخصيته المعروفة وبميله المعلن لتحويل السياسة إلى معادلات ربح وخسارة، لم يخف يوما ضيقه من منطق «التعددية الأممية» (multilatéralisme)، ولا من «أخلاقيات» العلاقات الدولية؛ فالعالم، في فلسفته السياسية، ساحة صفقات بالدرجة الأولى، أما المؤسسات الدولية، فهي أعباء مالية قبل أن تكون فضاءات تضامن، لذلك، لم يكن قرار سحب الدعم المالي عن عدد من مكونات منظومة الأمم المتحدة، وفي مقدمتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، مجرد إجراء تقني في الميزانية، بل رسالة سياسية واضحة مفادها أن الأولوية لم تعد للقيم الكونية، بل للحسابات الوطنية الصرفة.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بنت جانبا كبيرا من صورتها العالمية على سردية أخلاقية تجعلها حامية للحرية وراعية للديمقراطية، على الأقل في خطابها الرسمي؛ فمن «خطة مارشال» إلى الحرب الباردة، ومن دعم الانتقالات الديمقراطية إلى توسيع الفضاء الليبرالي، ظل البعد القيمي حاضرا في سياساتها الخارجية، ولو بصورة متذبذبة، بل حتى حين انحرفت الممارسة، كما حدث في العراق وغيرها، ظل الخطاب نفسه قائما باعتباره مرجعية مؤطرة.

وبالرجوع إلى وثائق آخر الاستراتيجيات لسنة 2022، نجد أن الديمقراطية وحقوق الإنسان كانتا جزءً من الهندسة الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية، ليس فقط بوصفهما قيما أخلاقية، بل باعتبارهما أيضا من أدوات القوة الناعمة.. فقد كانت واشنطن تقول للعالم، بشكل شبه مباشر: من أراد القرب منها، فعليه أن يقترب من نموذجها السياسي والمؤسساتي.

اليوم، تتراجع اللغة المعيارية، وتحل محلها لغة المصالح الصلبة، وتنتقل الأولوية إلى التنافس بين القوى الكبرى، وتأمين الموارد، والتحكم في السلاسل الحيوية، والصراع على التكنولوجيا والمال، فلم تعد «الديمقراطية» شرطا في بناء التحالفات، ولم تعد «حقوق الإنسان» رافعة رئيسية في هندسة الخصومات، وأصبح العالم يُقرأ أكثر بمنطق التكتلات والمناطق والممرات والأسواق.

هنا تبرز مفارقة لافتة؛ أليس هذا هو بالضبط ما كانت الولايات المتحدة والغرب عامة يعيبانه على الصين لعقود؟ أليس هو النموذج الذي كان يُنتقد باعتباره يعطي الأولوية للاقتصاد والبنيات التحتية والربح المالي، ويؤجل سؤال الحقوق والحريات؟ فهل تتقدم واشنطن في مسار الواقعية الدولية على حساب المعنى الإنساني للسياسة ؟

إن فلسفة حقوق الإنسان، في عمقها، ليست مجرد نصوص قانونية، بل تعبيرا عن تصور للإنسان، وللكرامة، ولموقع الفرد داخل الجماعة، وحين تتراجع هذه الفلسفة عن مركز السياسة الدولية، فإن الذي يتراجع ليس خطابا فقط، بل مرجعية، ولو نسبيا، تضبط سلوك الدول، وتحد من انفلات السلطة من المراقبة، وتمنح للمجتمعات الهشة سندا أخلاقيا في مواجهة الانتهاكات.

كما أن الخطر الأكبر لا يكمن فقط في صمت القوة الكبرى، بل في ما يترتب عنه من عدوى رمزية؛ فحين تنسحب القيم من قلب ميزان القوة، تجد بعض الأنظمة نفسها أكثر تحررا من القيود، وأكثر جرأة في تبرير الانحراف، وأكثر اطمئنانا لغياب المساءلة.

وتُظهر تجارب التاريخ أن أي تراجع عن القيم لا يظل حبيس المكان الذي وُلد فيه القرار، بل سرعان ما يمتد أثره إلى محيط أوسع؛ فكل خيار سياسي قد يبدو قويا ومفيدا على المدى القصير، لكنه لا يدوم إلى ما لا نهاية، والتخلي عن حقوق الإنسان قد يحقق مكاسب ظرفية لبعض الدول، لكنه سرعان ما ينقلب إلى عبء ثقيل، لأن الاهتمام بهذه الحقوق ليس ترفا أخلاقيا، بل استثمارا بعيد المدى في الاستقرار، ورهانا على مستقبل المجتمعات ومصير الإنسانية نفسها.

وفي هذا السياق الملتبس، لا يعود السؤال موجها إلى واشنطن وحدها، بل إلى العالم بأسره؛ هل نقبل بعالم تُدار فيه المصالح بلا قيم؟ هل نتصالح مع فكرة أن الديمقراطية وحقوق الإنسان يمكن أن تتحولا من مبدأ كوني إلى ملف ثانوي؟ ثم، والأخطر، هل العالم مستعد لتحمل كلفة هذا الاختيار إذا أصبح القاعدة لا الاستثناء ؟

بين «الجندول» والبنـــــدقية

نور الدين الرياحي

دائـمـا مـا نـتـذكـر أغـنـيـة «الجندول» بمجرد أن نزور إيطاليا ونزور مدينة البندقية، التي تحلو الموت بعد رؤيتها كما يقول المثل الفرنسي voir Venise et mourir، ومن منا يراها ولا يتذكر الشاعر العربي علي محمود طه الذي خلدها برائعته «الجندول».

والحقيقة أن قصة المدينة في حد ذاتها، وقصة إنشائها وقصص مهندسيها الكبار، وكذلك ما أحدثته زيارة علي محمود طه، ذلك الشاعر المترف، من إلهامه لقصيدة «الجندول» وما ترتب عن هذه القصيدة من حكايات كان أطرافها محمد عبد الوهاب وعميد الأدب العربي طه حسين، والشاعرة الفلسطينية فدوى طوقان، وكثير من مشاهير الأدب والفنون..

لذلك احتفظت مخيلتنا ليس فقط بالقصيدة، ولكن بقصة الحب التي نشأت في كرنفالها والكؤوس التي لعبت بالرؤوس وتقديمها من طرف تلك الحسناء ذهبية الشعر ذات الأعطاف البارزة، الشرقية السمات وهي تهدي في كؤوس زجاجية رقيقة خمرة الاحتفال بعدما ذوبت فيها عطرها، وبلغت نشوة الشاعر بعدما استبدت به الكؤوس المختلطة بالجمال إلى تذكر النيل والهرمان ويخاطبهما محمد عبد الوهاب بمقام الفالس الموسيقي، بعدما جسد رومانسية المشهد بالناهوند والبياتي في مقامات موسيقية عذبة.

ومعلوم أن الاسم العربي لمدينة «Venise» الإيطالية هو البندقية، وهو الاسم الأجمل والدال على المدينة أكثر من الأسماء الأخرى التي اشتهرت بها تاريخيا، خاصة في العصور الوسطى كجمهورية بحرية قوية، والاسم مشتق من لقب «الدوقية الجميلة» (Bonodocia) في الإيطالية القديمة، وقد حُرّف مع مرور الوقت ليصبح «البندقية»، ومن ثم جاء اسم البندقية لازدهار صناعة السلاح بها، أما فينيسيا (Venice) فهي اللفظ الإيطالي للمدينة.

ونشأت البندقية تدريجيا من تجمعات سكانية هربوا من الغزوات البربرية في القرن الخامس إلى البحيرات الساحلية بحثا عن الأمان، فأسسوا مجتمعات على الجزر وبنوا مدينتهم فوق الماء باستخدام أساسات خشبية، وتطورت لتصبح «جمهورية البندقية». تلك إذن، قصة إنشائها وتسميتها، فما بال قصتها مع طه حسين ومحمد عبد الوهاب، ذلك أنه في عز الحرب العالمية الثانية، نشرت في نهاية الثلاثينات قصيدة شاعرها المرهف علي محمود طه مع حسنائه في كرنفالها، فطلب منه محمد عبد الوهاب تلحينها وعند تسجليها شرف عميد الأدب العربي عميد الموسيقى العربية بالحضور، وما إن وصل محمد عبد الوهاب إلى مقطع: «غير يوم لم يعد يذكره غيره.. يوم أن قابلته أول مرة» فأنشد قابلته بوضع الفتحة عليها، فجزع طه حسين وتبدلت ملامحه واستدرك محمد عبد الوهاب وأعاد المقطع مرتين وصحح اللفظ، ووضع الضمّة على التاء بدلا من الفتحة، فانشرحت من جديد أسارير طه حسين.

أما الشاعرة الفلسطينية فدوى طوقان، التي أرغمها والدها على السجن في البيت ومقاطعة الدراسة الابتدائية بعد أن لمح أحد التلاميذ يهديها وردة فقبلتها، وبعد أن أخرجها أخوها الشاعر إبراهيم طوقان من سجنها وشجعها على الشعر، فانظر ماذا قالت عن «الجندول» وصاحبه، وربما بلغ بها الإعجاب إلى الوقوع في حب الشاعر دون أن تراه والذي لم يكتب له الحياة: ((أثناء إقامتي في بيت أخي إبراهيم في القدس عام 1940، قرأت في جريدة «الأهرام» قصيدة لذلك الشاعر الذي ملأت قصيدته «الجندول» آنذاك آفاق الغناء العربي. أحببتُ القصيدة، وحفظتها عن ظهر قلب، ووجدتني أسيرة رغبة لا تقاوم في الكتابة إلى الشاعر للتعبير عن شدة إعجابي بتلك القصيدة الإنسانية المؤثرة.

لم أطلع إبراهيم على الرسالة، لسبب واحد، هو تجنب الشعور بالحرج والإحباط أمامه في حالة إهمال الشاعر الرد على رسالتي.

ثم فوجئت بما لم أتوقعه، كانت حفاوة الشاعر برسالتي كبيرة، وقد أتبع رده بنسخة من ديوانه «ليالي الملاح التائه»، وغمر فرحي بكلمات الإهداء ليالي وأيامي. سر إبراهيم بكل هذا، وطلب مني كتابة مراجعة لديوان «ليالي الملاح التائه» لأذيعها من الإذاعة الفلسطينية بالقدس، فكتبت المراجعة بحماس لا حدود له، وأرسلت نسخة منها إلى الشاعر مع الإشارة إلى تاريخ إذاعتها.

بعد عودتي إلى نابلس، إثر هجرة إبراهيم إلى بغداد، تلقيت أمرا من بعض أرباب العائلة بقطع أواصر تلك المراسلات الأدبية مع الشاعر المصري رغما عن خلوها من كل شائبة)).

وأريد لتلك العلاقة بين الشاعر والشاعرة أن تنقطع إلى أن تذكرها سنين طويلة بعد ذلك في مذكراتها، وبذلك كانت القصيدة ورقتها مصيدة قلوب كثيرات من المعجبات والمعجبين، وملأت الدنيا وشغلت الناس، وكيف لا يمكن أن تكون كذلك وكل بيت فيها يجسد رومانسية دقيقة ورقيقة: «أين من عيني هاتيك المجال يا عروس البحر يا حلم الخيال.. أين عشاقك سمار الليالي أين من واديك يا مهد الجمال...» إلى آخر الأغنية.

فأي قلب يصمد أمام هذه الرقة والمعاني حتى لو كان قلب فدوى طوقان وطه حسين ؟!

يتـبع

البرامج الإصلاحية في التعليم .. الأوراش الأكثر فشلا عبر التاريخ

الرباط. **جميلة حلبي**

عرف المغرب منذ السنوات الأولى للاستقلال، عدة برامج إصلاحية في قطاع التعليم، حيث تتبدل هذه البرامج مع تغيير الحكومات المتعاقبة، حتى باتت مثل «الموضة».. كل حكومة أو كل وزير يحمل حقيبة التعليم يعمل على مراجعة أو تغيير برنامج التعليم في عهدته، وهو ما يساهم في تعثر تلك البرامج، وبالتالي، حتمية الإتيان ببرنامج آخر يلائم المرحلة، وهكذا دواليك إلى يومنا هذا..

ويلاحظ المهتمون والمتتبعون، أن قطاع التعليم في السنين الأخيرة أخذ يندحر بشكل مخيف، بفعل عدم نجاح معظم البرامج الإصلاحية وعدم مطابقتها للواقع المغربي، رغم تجريب عدة وصفات، ولذلك حظي التعليم بحيز مهم من الخطب الملكية.. ففي الذكرى التاسعة عشر لعيد العرش (29 يوليوز 2018)، تطرق الملك محمد السادس لموضوع التعليم، حيث قال: ((إن طموحي للنهوض بالأوضاع الاجتماعية يفوق بكثير وضع آلية أو برنامج مهما بلغت أهميته؛ لذا، أدعو الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين، للقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، وكذا رفع اقتراحات بشأن تقييمها، وهو ما يتطلب اعتماد مقاربة تشاركية، وبعد النظر، والنفس الطويل، والسرعة في التنفيذ أيضا، مع تثمين المكاسب والاستفادة من التجارب الناجحة، وفي انتظار أن يعطي هذا الإصلاح ثماره كاملة، فإننا نحث على اتخاذ مجموعة من التدابير الاجتماعية المرحلية في انسجام مع إعادة الهيكلة التي نتوخاها، وإني أدعو الحكومة إلى الانكباب على إعدادها، في أقرب الآجال، وإطلاعي على تقدمها بشكل دوري.

وحتى يكون الأثر مباشرا وملموسا، فإني أؤكد على التركيز على المبادرات المستعجلة في المجالات التالية:

أولا: إعطاء دفعة قوية لبرامج دعم التمدرس، ومحاربة الهدر المدرسي، ابتداء من الدخول الدراسي المقبل، بما في ذلك برنامج «تيسير» للدعم المالي للتمدرس، والتعليم الأولي، والنقل المدرسي، والمطاعم المدرسية والداخليات، وكل ذلك من أجل التخفيف من التكاليف التي تتحملها الأسر، ودعمها في سبيل مواصلة أبنائها للدراسة والتكوين)).. فهذا الخطاب ليس الأول ولن يكون الأخير بخصوص قطاع التعليم، وذلك لأن ملك البلاد يلمس عدم مواءمة هذه البرامج وعدم نجاعتها، لذلك لا يفتأ يوجه تعليماته إلى المسؤولين الحكوميين، والفاعلين في القطاع، من أجل العمل على تطوير التعليم حتى يلائم روح العصر وحتى يتمكن أبناء الشعب المغربي من تطوير مستواهم التعليمي من أجل مواكبة مختلف قطاعات الشغل.

فقد لجأ المغرب منذ سنة 1999 وإلى الآن، إلى سن «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، الذي يعتبر بمثابة وثيقة إصلاحية في شهر أكتوبر 1999 عن اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، وذلك بهدف تجديد وتطوير النظام التربوي، ويركز هذا الميثاق على جعل المتعلم محور العملية التعليمية، وقد اقترح 6 مجالات للتجديد و19 دعامة للتغيير منها: تعميم التعليم؛ ربط التعليم بالمحيط الاقتصادي؛ تطوير الموارد البشرية؛ الشراكة والتمويل.. وهو رؤية استراتيجية شاملة لإصلاح المنظومة التعليمية برمتها.

وإذا رجعنا إلى أهداف هذه الرؤية الإصلاحية، فإننا نجد أن أولويتها: «جعل المتعلم محور الاهتمام، بالتركيز على بناء شخصيته وتنمية قدراته وجعل المدرسة مفتوحة على محيطها»؛ «تغطية جميع جوانب النظام التعليمي من المبادئ والغايات إلى التنظيم البيداغوجي والموارد البشرية والتدبير»؛ «تحديث المنظومة من خلال مواجهة تحديات العصر، وتكييف التعليم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، لكن الملاحظ، أن هناك هوة شاسعة بين ما هو مقرر وبين الواقع.. فالتركيز على بناء شخصية المتعلم وتنمية قدراته، يتطلب التتبع والوقوف على ما يجري داخل المؤسسات التعليمية من

◄1

والسبب يعود دوما لعدم ملاءمة هاته البرامج مع طبيعة التعليم بالمغرب، مما خلق ولا زال يخلق جدلا كبيرا في أوساط التعليم ببلادنا، وهو ساهم في السنين الأخيرة في تأجيج احتجاجات الأطر التربوية والأساتذة وأيضا الطلبة والتلاميذ، مما كان له انعكاس سلبي لا زالت تداعياته مستمرة إلى اليوم..

حيث كيفية التعامل مع التلاميذ وتنمية قدراتهم العلمية والمعرفية، وتفعيل دور لجان المراقبة والمفتشين والمدراء، فالتقصير في هذا الباب لا يعطي النتائج المرجوة من هذه البرامج، بل يساهم في تقهقر مستوى التلاميذ وهذا النكوص الخطير الذي بات عليه التلاميذ في السنوات الأخيرة - وهنا لا نعمم مع وجود استثناءات وكفاءات مغربية - وهو ما يؤثر بشكل سلبي على سوق الشغل ولا يعطي المردود المنتظر..

أما فيما يخص مجالات التجديد الستة (نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي؛ تعميم التمدرس، محاربة الأمية، وتكييف التعليم مع سوق الشغل؛

التنظيم البيداغوجي: هيكلة الأطوار، التقويم والتوجيه، ومراجعة البرامج والمناهج، خاصة اللغات والتكنولوجيا؛ الرفع من جودة التربية والتكوين: تحسين تعليم اللغات (العربية، الأمازيغية، الأجنبية)، تشجيع الابتكار، الأنشطة الموازية؛ الموارد البشرية: تحفيز الأطر التربوية، التكوين المستمر، وتحسين الظروف الاجتماعية للمتعلمين؛ التسيير والتدبير: اللامركزية، تحسين التدبير العام للمؤسسات والمباني؛ الشراكة والتمويل: تحفيز القطاع الخاص، تعبئة الموارد، وتدبيرها؛ الدعامات الأساسية للتغيير: تتضمن 19 دعامة تتوزع على المجالات الستة، وتشمل إدماج التكنولوجيا، دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، تحفيز الأطر، وتطوير البحث العلمي)، فرغم أنها على الورق تبدو واعدة ومحفزة، إلا أنه لا زالت هناك فوارق مجالية، فما تتمتع به مؤسسات تعليمية في المجال الحضري يغيب عن مؤسسات في المجال القروي والمناطق الجبلية، وهو ما يساهم في الهدر المدرسي بالدرجة الأولى، وهذا يتطلب من الوزارة الوصية العمل على وضع حد له، كما أن النقص الكبير في الأطر التربوية العاملة في المناطق النائية وأيضا في المناطق الجبلية، يتنافى مع مبادئ هذا الميثاق، الذي يعتبر خارطة طريق من أجل تحقيق تعليم يخدم التنمية الشاملة للمجتمع.

ومن أجل ترسيخ هذا الميثاق الإصلاحي، تم تبني ما يسمى «الكتاب الأبيض»، وهو عبارة عن وثيقة أصدرتها وزارة التربية الوطنية في شهر يونيو 2002، بهدف إعادة النظر في المناهج التربوية وتحيينها من خلال مجموعة من الإجراءات تهم كل سلك تعليمي والكفايات التي ينبغي تحقيقها، وذلك بالمساهمة في تكوين شخصية مستقلة ومتوازنة ومتفتحة للمتعلم ؛ إعداد المتعلم لتمثل واستيعاب إنتاجات الفكر الإنساني؛ إعداد المتعلم للمساهمة في تحقيق نهضة وطنية في جميع المجالات.

كل هذه البنود المسطرة في هذا البرنامج تحمل أيضا رؤية واعدة للرقي بالتعليم ببلادنا، لكن يبقى السؤال: هل فعلا قمنا بإعداد متعلم يساهم في تحقيق نهضة وطنية في جميع المجالات في ظل ما نلمسه واقعيا من انتشار مختلف أنواع الجريمة، خاصة في ظل الهيمنة الرقمية وما شرّعته من أبواب على الانحلال والانحطاط الأخلاقي وتأثير ذلك على الأطفال والشباب.. ؟

وقد توالت البرامج الإصلاحية في قطاع التعليم، واستهلكت ميزانيات ضخمة بالملايير.. ولا زال المغرب يبحث عن الوصفة التي تخرج القطاع من عنق الزجاجة، ورغم تغيير الوزراء، لم يتم بعد التوافق على توليفة تطور مستوى التعليم ببلادنا، ولا أدل على ذلك من المراتب المتدنية التي يحتلها المغرب في هذا المجال في مختلف التصنيفات الدولية.

ويبقى المخطط الاستعجالي 2009-2012، من أكثر البرامج إثارة للجدل، وهو البرنامج الذي أطلق على عهد الوزير أحمد اخشيشن، اعتبارا للميزانية الكبيرة التي صرفت عليه، 47 مليار درهم، دون طائلة، حيث لم ينجح في إخراج المنظومة التعليمية من الأزمة التي ضربتها، في حين خلف وراءه ملفات قضائية شائكة، إذ تمت إدانة عدد من المسؤولين في أكاديميات كل من الرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش، فيما لا تزال تحقيقات أخرى مفتوحة أمام محكمة الاستئناف بالرباط، للنظر في عشرات الصفقات التي تحوم حولها شبهات تبديد واختلاس للمال العام.

ومن أجل تسريع وتيرة إصلاح القطاع وتجاوز التعثر الذي حال دون تحقيق مرامي الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تم تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح عن الفترة 2015-2030، والتي جاءت ببرنامج يرتكز على الجودة والارتقاء بالفرد والمجتمع، وفي خضم تنزيل هذه الرؤية، تم في سنة 2019 اللجوء إلى ما سمي القانون الإطار رقم 51.17، وهو وثيقة قانونية ملزمة للدولة والمجتمع لتطبيق مبادئ الإصلاح وضمان استمراريته، وهذا البرنامج أيضا لا زالت تداعياته مستمرة إلى اليوم، بفعل الجدل المستمر بخصوص النقطة المتعلقة بـ«فرنسة التعليم»، رغم أنه جاء من أجل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتفعيل خارطة الطريق 2022-2026 لتعليم عمومي ذي جودة، والتي بدورها جاءت من أجل «خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث، حيث يغادر أزيد من 300.000 طفل وشاب الدراسة في كل سنة؛ تجويد المكتسبات والتعلمات في المدرسة من خلال زيادة تمكين المتعلمين من الكفايات الأساسية إلى 70 % بدل المعدل الحالي 30 %؛ وتوفير بيئة مناسبة وشروط ملائمة للمشاركة والنجاح داخل المدارس، من خلال مضاعفة المستفيدين من الأنشطة المندمجة، إذ لا تتجاوز النسبة المسجلة حاليا للمستفيدين 25 % من المتمدرسين»، وتحسين جودة التعليم وتجويد حكامته عبر نصوص تشريعية وتنظيمية، مثل مشروع القانون 59.21 الخاص بالتعليم المدرسي.

فهذا البرنامج الاستعجالي عرف في فترة تنزيله حالة من الشد والجذب بين الوزارة الوصية والأساتذة، توجت بحراك لا زالت تداعياته على القطاع مستمرة، حيث تخللت الاحتجاجات اعتصامات غيبت الأساتذة والمعلمين عن التدريس، وهو ما كان له أثر سلبي على مردودية التلاميذ والنتائج المحصل عليها في نهاية الموسم الدراسي..

وبينما لم يتم حل تلك المشاكل والاختلالات التي تعصف بالقطاع بشكل ملموس، تفتقت عبقرية وزارة التعليم على توجه آخر، في إطار البرامج المواكبة للإصلاح، يتمثل في «مؤسسات الريادة»، التي تم اعتمادها منذ سنة 2023 لتطبيق إصلاحات تربوية بشكل تجريبي قبل تعميمها على باقي المؤسسات، والهدف من هذا المشروع، كما تم تعريفه، هو تمكين المتعلمين من الكفايات الأساس في كل مواد اللغة العربية واللغة الفرنسية والرياضيات، وذلك عبر تجويد الممارسات الصفية، وأيضا أنشطة الدعم التربوي بالمؤسسات التعليمية، باستعمال وسائل وأنشطة متنوعة يتم اعتمادها بعد تشخيص دقيق للوضعية التعليمية بالمؤسسة المعنية، وكذا الرفع من القدرات المهنية للأطر التربوية عن طريق تكوين مستمر ذي جودة يجمع بين النظري والتطبيقي، وهذا طبعا بالموازاة مع تأهيل المؤسسات التعليمية وتجهيزها وتحفيز طواقم الاشتغال بها وتوفير الظروف والمستلزمات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف المسطرة.

لكن.. كيف السبيل لتحقيق كل هذه الأهداف المسطرة لمدارس «الريادة» في ظل استمرار الاختلال وعدم التوازن في تلقي نفس التعليم بين أبناء الوطن ؟

وها هي تجربة مدرسة «الريادة» تتلقى الانتقادات حتى وهي لا زالت في مهدها؛ فهذا المشروع التربوي لم يتم إقراره إلا بعد أن وصل الوضع التعليمي إلى أسوأ حالة، بالنسبة للمتعلم والمدرس على حد سواء، لكن تقسيم المتعلمين وفق هذا البرنامج، يبدو أنه سيكرس الفوارق أكثر من «تطوير كفايات وقدرات ومعارف التلاميذ، والحد من الهدر المدرسي، وتعزيز تفتح المتعلمين»، وفق الهدف من مدارس «الريادة».

ولا زالت مدارس «الريادة» محل جدل ونقاش واسع في المجتمع المغربي، بعد مرور سنتين تقريبا على اعتمادها، ولا زالت الآراء تتضارب بين من يقول أنها ستكون تجربة رائدة تخرج القطاع من أزمته الخانقة، وترجعه إلى سكته.. وبين من يحكم بفشلها، بفعل عدم رؤيتها الشمولية وعدم موازنتها بين القطاع الخاص والعام، وهنا يكمن مربط الفرس، ويبقى التعليم، أهم قطاع في البلاد باعتباره المفتاح لكل القطاعات، ولسوق الشغل، يتخبط في المشاكل ويتأرجح بين البرامج الإصلاحية منذ عقود.

> **هناك هوة شاسعة بين ما هو مقرر في البرامج الإصلاحية وبين الواقع..** فالتركيز على بناء شخصية المتعلم وتنمية قدراته، يتطلب التتبع والوقوف على ما يجري داخل المؤسسات التعليمية من حيث كيفية التعامل مع التلاميذ وتنمية قدراتهم العلمية والمعرفية، وتفعيل دور لجان المراقبة والمفتشين والمدراء، **فالتقصير في لا يعطي النتائج المرجوة من هذه البرامج، بل يساهم في تقهقر مستوى التلاميذ وهذا النكوص الخطير الذي بات عليه التلاميذ في السنوات الأخيرة، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على سوق الشغل ولا يعطي المردود المنتظر..**

> **رغم أن البرامج الإصلاحية تبدو على الورق واعدة ومحفزة، إلا أنه لا زالت هناك فوارق مجالية،** فما تتمتع به مؤسسات تعليمية في المجال الحضري يغيب عن مؤسسات في المجال القروي والمناطق الجبلية، **وهو ما يساهم في الهدر المدرسي بالدرجة الأولى، وهذا يتطلب من الوزارة الوصية العمل على وضع حد له،** كما أن النقص الكبير في الأطر التربوية العاملة في المناطق النائية والجبلية، يتنافى مع مبادئ ميثاق الإصلاح، الذي يعتبر خارطة طريق من أجل تحقيق تعليم يخدم التنمية الشاملة للمجتمع.

برادة

الرباط يا حسرة

حديث العاصمة

صوت العرب يصدح من الرباط طيلة سنة 2026

بقلم: بوشعيب الإدريسي

حتى لا تنعرج غاية منح شرف تقلد مسؤولية «إعلام العرب» عن سياقه المتوخى منه، ينبغي بلورته في هذا السياق، أما كيف ومتى؟ فربما هذا كان هو هدف مجلس وزراء الإعلام العرب المنعقد آخر الشهر الماضي في القاهرة، والذي صادق على اختيار الرباط عاصمة للإعلام العربي عن سنة 2026، ودعا المملكة إلى إعداد برنامج متكامل للاحتفاء بهذه المناسبة»، مع التركيز على «دور الإعلام العربي في دعم حقوق الفلسطينيين وتسليط الضوء على الرمزية التاريخية والدينية لمدينة القدس الشريف، وتعزيز التعاون الإعلامي بين الدول العربية، وتوحيد الجهود في تغطية القضايا ذات الأهمية الإقليمية».

ففيما يتعلق بمدينة القدس، نذكر بأن قرارا إسلاميا أقرته قمة إسلامية بتأسيس «لجنة القدس» سنة 1975، وأسندت رئاستها إلى ملك المغرب، ومنذ سنة بالضبط، جددت القمة العربية الإسلامية دعمها لهذه اللجنة برئاسة الملك محمد السادس، وكان ذلك سنة 2024 في اجتماع بالعاصمة الرياض، وأنشطتها لا تتوقف ومستديمة منذ 50 سنة برعاية المملكة المغربية.

وبما أن الرباط، وطيلة السنة القادمة، سينبلج منها فجر «الإعلام العربي»، فعلاوة على القدس الشريف، نطمح لاهتمام الإعلام العربي بعاصمته رباط الفتح، التي تتصدر صفحات كبريات المجلات والجرائد الأمريكية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية، ولا إشارة واحدة من إعلامنا العربي، وقد اختارتها وكرمتها وتوجتها القارة الإفريقية عاصمة لثقافتها وإشعاعا لعلومها.

وبعد أيام، ولمدة شهرين، ستنكب 55 دولة إفريقية بكل لغاتها وديناتها وإيديولوجياتها، على تغطية ومتابعة تظاهرة «الكان» ومراسيم افتتاحها واختتامها وبعض مبارياتها ستحتضنها عاصمة الإعلام العربي الرباط.

كما نوهت منابر إعلامية غربية (والفرق نقطة على حرف العين)، باحتلال عاصمتنا للمرتبة 5 عالميا كأحسن وجهة للسياحة في السنة القادمة، وحتى تضع نعتا ملائما لهذه العاصمة، نعتتها بـ«المدينة الساحرة».

فالإعلام العربي يجب أن يصدح للعالم ويخبره بنهضة وتقدم وتحول عواصمه ومدنه إلى أقطاب سياحية دولية، وهو يعلم أينما ازدهرت السياحة في بلد فذلك عربون على تأشيرة ولوج المنطقة الآمنة، المعترف لها بسداد سياستها، والمعول شعبيا، بعدما سكتت الوزارة المعنية عن ذلك، أن يشعرنا إعلامنا العربي باهتمامه ومواكبته وتشجيعه لمحيطه العربي بالأخبار والتحليل لثورة النهضة العربية، مثل ثورة الرباط، على التخلف بكل رواسبه واعتناقها أمجاد العواصم العالمية.

وسنكون سعداء إذا خصص يوم من 365 المرصودة للاحتفاء بسنة الإعلام العربي في الرباط، للتطرق لمسيرة رباط الفتح واختيارها لاحتضان أهم اللقاءات الدولية.

شهادات من الرواد

((**عندما** يتنقل الطفل إلى المدرسة ويتعامل مع لغة أخرى هي اللغة الفصحى، تحدث قطيعة بين لغته الثانية (الفصحى) والعامية، فهذا النوع من الفطام، إن صح التعبير، لا يوجد عند الغربيين، لأن لغة واحدة تسير مع الطفل في جميع مراحل الدراسة، لذلك فقد تنبه المربون في الغرب لهذا الأمر فأحدثوا صلة وصل بين الطور الأول الذي تُحكى فيه الحكايات شفويا وبين الطور الثاني الذي تعتمد فيه الحكايات على شكل قصص مصورة، فالقصة المصورة تلعب دورا مهما لأنها تجمع بين الكتابة باللغة والكتابة بالرسوم قبل الانتقال إلى القصة المكتوبة والمتخيلة من قبل متخصصين من الكتاب والأدباء)) انتهى.

فقرة من مداخلة المرحوم الدكتور أحمد رمزي في ندوة عن «الحكاية الشعبية في التراث المغربي» بأكاديمية المملكة سنة 2005.

المرجع: كتاب في الموضوع (الصفحة: 309).

الانتخابات القادمة في العاصمة السياسية

ماذا بعد العزوف والتردد الشعبي ؟

قبل عشرة أعوام، صدرت قوانين جديدة محينة لإرساء القواعد العامة للانتخابات والمنتخبين في المجالس المحلية والإقليمية والجهوية، ونشرت في الجريدة الرسمية عدد 6374 بتاريخ 2 يوليوز 2015، بعدما استوفت المساطر المعمول بها في مثل هذا الإصدار من مشاورات وتبادل الآراء، ثم مداولات ومصادقة البرلمان، ومنذ حوالي أربع سنوات، ومباشرة بعد جائحة «كوفيد»، التي دون شك فاجأت المنتخبين غير المؤهلين لأي طارئ كيفما كان، لاستئناسهم بـ«تصريف» الأعمال الإدارية؛ هذه الرجة الوبائية عرت على محدودية معظم المجالس، وذلك لأسباب برزت بعد النجاة من الجائحة، وكانت قاسية في عواقبها، ليحل بطش «التضخم»، وكان هو الآخر عالميا والتفاصيل تعرفونها.. فهل كانت مجالسنا بكل انتماءاتها السياسية، في مواجهة هذه الأحداث كما تكفلت بها مجالس عواصم الغرب؟ فلا نخفيكم أننا قاسينا من انقطاع الخيط الرابط بين الناخبين والمنتخبين، فازدادت الهوة بينهما وعمقها جحود اكتساب الثقة من الرباطيين بدون ضمانات من الجهتين المستفيدتين.

وكان إنذار انتخابات السنة الماضية بدائرة المحيط، بمشاركة كادت أن تكون منعدمة، ومع ذلك لم يلتقط المعنيون الإشارة وجلهم في مناصب قيادية، حكومية وجماعية وحزبية، وكانت كل اهتماماتهم منصبة على كيفية العودة إلى «الامتيازات» والسلطات والتقرير في مصير حياة الأقلية التي صوتت والأغلبية التي ابتعدت عن صناديق الاقتراع.

وبعد محن الجائحة وسوط الأثمان المرتفعة الذي جلد به التضخم عباد الله، كان الصمت كالعادة.. إلى أن بزغ البيان الأول من الجهة المختصة، للشروع في مراجعة التشريع الانتخابي وما يحيط به، وبعدما غيبهم صراط الوباء، وتسلط التضخم المفترس، كانوا حاضرين مساهمين مجندين لإنجاح المحطة الاقتراعية القادمة بنفس الحماس والإرادة وزيادة، لدعم «المسلسل الديمقراطي» في وقت يتزامن مع محاكمات وتوبيخات وإنذارات وتنبيهات لمنتخبين في بعض المجالس، وإن نجت منها مجالس العاصمة إلى حين.. بـ«بركة» المادة 111 من القانون الجماعي.

وها هي العاصمة بفضل هذه المادة تتربع على عرش العالمية، وتخدم القضايا الإفريقية، ومن أبرزها القضية الشعبية الأولى في القارة، كرة القدم وستستضيف المملكة في أكبر مدنها هذه التظاهرة الكبيرة كأس إفريقيا 2025، وتجرى مراسيم الافتتاح والاختتام في عاصمة الثقافة الإفريقية، الرباط.

وكما غابت مجالسنا في «الضراء»، تغيب في «السراء» بالرغم من نداءاتنا إلى بعض منتخبينا بضرورة تسجيل مبادرات تكون رسائل إلى العواصم والشعوب الإفريقية من مواطني عاصمة المملكة، رسائل ربما استعصى تحريرها بمداد سياسي من منبر السياسة المغربية «يا حسرة».

وللناخبين عندنا واسع النظر في اختياراتهم الانتخابية بعد «الحقائق» التي عشناها جراء قوانين 2015، ونتمنى ألا نتجرعها مرة أخرى مع الاستحقاقات المقبلة.

آفة التسول في العاصمة.. من أكبر فضائح سوء التدبير الاجتماعي

عندما نواجه المجالس المنتخبة بسوء التدبير الاجتماعي، دون غيرها من المؤسسات المعنية، فلأنها قانونيا مسؤولة عن الدفاع وإيجاد الحلول الناجعة للطبقة الهشة من المواطنين، فكلفها المشرع بموجب قانون الجماعات 14-113 / المادة 87 الفقرة 4، بإحداث دور العمل الخيري ومأوى العجزة، ثم أضاف في الفقرة 5: «إحداث المراكز الاجتماعية للإيواء»، ولتسهيل مأموريتها فرض عليها تكوين هيكلة إدارية تنكب على هذه المأمورية الإنسانية وأسندها للأقسام الاجتماعية في المقاطعات والجماعة والعمالة والجهة، وسبق أن تناولنا تقاعس هذه الأقسام عن القيام بواجباتها الإدارية قبل الإنسانية؛ فالمفروض عليها التحري والتقصي والتدخل لضبط أحوال الساكنة اجتماعيا واقتصاديا حتى تتمكن من الوصول إلى الفئات المحتاجة، والمعوزة، والمنخورة بالأمراض، وهذه من صلب مهامها وليست من تطوعها، ومن هذه المهام؛ إجبارية إحاطة المؤسسات المعنية بالرعاية والصحة والإيواء، وفي العاصمة وحدات ومركبات ومستشفيات ملزمة بتقديم ما يجب عليها تحت مراقبة هذه الأقسام.

وبينما اعتنقت الرباط العالمية بفضل المشاريع الملكية العملاقة، لا زالت مجالسها بميزانياتها وأقسامها، وكل ما تتمتع به من امتيازات مادية ومعنوية، «متهاونة» في رعاية الشؤون الاجتماعية الأكثر تهميشا في المدينة العالمية، التي أصبحت حلم السياح لزيارتها، خصوصا عشاق كرة القدم وسيحجون إليها من كل العالم وليس من إفريقيا وحدها، قارة المليار و700 مليون نسمة، لاكتشاف عاصمة المغرب وصحوتها، لإسعاد كافة المقيمين فيها ومنهم إخوة أفارقة يجب على مجالسنا اعتبارهم ذوي حقوق بدمجهم في العناية الاجتماعية الجماعية، حتى يتأكدوا من هذه الأخوة المعززة بالإيمان المشترك.

هذا الإيمان المتجذر فينا، يستغله المختالون الممتهنون للتسول وجلهم من الضواحي، يحترفون النصب على الناس بشتى أنواع الحيل لاستجداء «صدقة» أو معونة مالية، موظفين في هذه الحيل إما الأطفال والشيوخ أو ذوي العاهات، وقد يستعملون ما لا يخطر في البال للإيقاع بالرباطيين، وفي بعض الأحيان يصعدون لهجتهم بالسب والكلام النابي وغيره، أما ارتشاف فنجان قهوة في مقهى، فيتحول إلى منصة لاستعراض مهنيي التسول وكأن التسول أصبح ركنا مؤكدا من أركان حياتنا، وجبارا متسلطا معكرا بيئة جمال العاصمة بهذه الأفعال المشينة، أمام جحافل من موظفين يتقاضون أجورهم وتعويضاتهم وامتيازاتهم.. لا لشيء إلا لتنظيف عاصمة المملكة من هذه المسخرة التي طالت واستطالت حتى كدنا نشك في وجود أقسام اجتماعية أصلا، ووزارة بقدها وقديدها تدعي أن من صلاحيتها كبح ومنع ومحاربة آفة التسول، وتفعيل الأمور الاجتماعية الأخرى، ولم يبق أمام المتسولين إلا «تأسيس نقابة لحماية مهنتهم من التعسفات والتضييق على حرية الاستجداء وإسكات أصوات تعبر عن معاناة شغالين في التسول».

أرشيف الرباط

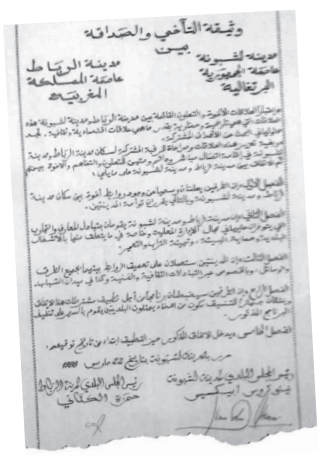

وثيقة التآخي والصداقة

بين

مدينة الرباط — عاصمة المملكة المغربية

و

مدينة [illegible] — عاصمة الجمهورية البرتغالية

إذا كانت دولة البرتغال صديقة للمملكة المغربية وشريك معها في تنظيم مونديال 2030، فإن عاصمتها لشبونة ارتبطت بالأخوة الصادقة لسكانها مع سكان الرباط، وقد وقع رئيس بلديتها مع رئيس جماعة العاصمة، وثيقة تشهد على هذه الأخوة بتاريخ 22 مارس 1988.

أسرار العاصمة

أول حكم من المحكمة الإدارية بالعاصمة يلغي استخلاص رسمين من الجماعة هما: رسم السكن وعنوانه في الميزانية المحلية يحمل رقم ورمز وفقرة: «18-10-30»، وتقديرات موارده: 3 ملايير، ورسم الخدمات الجماعية ومبوب في الوثيقة المالية الجماعية بـ«19-10-30» وحصاده المالي حوالي 35 مليار سنتيم، وبررت المحكمة هذا الإلغاء بخرق في المادة 149 من القانون المتعلق بالجبايات، ومع كامل التحفظات.

إنصاف المتقاعدين والذي سبق أن تناولنا موضوعه في مقالات سابقة، وأوصينا المعنيين بإشهار الضغط السياسي ما داموا يشكلون قوى انتخابية هي الأولى في المشهد السياسي، أما إذا انضاف إليهم أهاليهم والمتعاطفون معهم، فسيصيروا من المتحكمين في نتائج خريطة الاستحقاقات، فالزيادة في المعاشات حق مكتسب في كل الدول، وهذا الحق يفرض بقوة الممارسة السياسية عبر صناديق الاقتراع وليس بالبيانات والمقاطعة.

في آخر الأسبوع الماضي، طفت في العاصمة مبارزة من النمط المنتهية صلاحيته منذ عقد من الزمن السياسي الفارط، استعملت فيها قواميس من الحكي شبه السياسي لقضايا من ذلك الزمن، كانت بمثابة «مصعد» إبان السلاليم الخشبية لتسلق الامتيازات بوقود طاقة التخدير بـ«الهضرة» والفرجة في الحروب الكلامية البائدة، أما في عصر الذكاء الاصطناعي، فقد أصبح أي خطيب أو مدون أمام «سكانير» الكشف عن الحقيقة الضائعة.

مع توافد الوفود الإفريقية إلى الرباط للمشاركة في نهائيات «الكان»، انطلق ملتقى الإكليل الثقافي منذ يوم 9 وإلى غاية 25 دجنبر الحالي، بمشاركة وازنة من الأكاديميين المرموقين من داخل وخارج الوطن لسبر أغوار مواضيع علمية وتحليلها ومناقشتها مع الشباب في 4 محطات أكاديمية تجاور المركبات الرياضية والمؤسسات الفندقية. هذا التنظيم من جمعية رباط الفتح سيساهم في تأكيد أهلية الرباط للزعامة الثقافية، وبالتوفيق والمزيد من التألق والنجاح للعاصمة.

الأسبوع الرياضي

كواليس استعداد الركراكي لكأس إفريقيا

يضع وليد الركراكي، مدرب المنتخب الوطني المغربي الأول، اللمسات الأخيرة على برنامج إعداد أسود الأطلس للمشاركة في كأس الأمم الإفريقية الأسبوع المقبل، حيث تتجه الأنظار نحو متابعة دقيقة للمستجدات الطارئة على مستوى اللاعبين المحترفين وقائمة المنتخب الرديف، ويأتي هذا التخطيط على ضوء قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم بتعديل موعد التحاق اللاعبين المحترفين بمنتخبات بلدانهم، ليصبح في منتصف شهر دجنبر الجاري بدلا من الأسبوع الأول منه.

وفي هذا الإطار، يخطط الركراكي للتوجه إلى قطر لمتابعة أداء المنتخب المغربي الرديف المشارك في بطولة كأس العرب، وتمثل هذه المنافسات اختبارا حقيقيا يتيح للناخب الوطني تقييم جاهزية عدد من اللاعبين المحليين والمنضمين حديثا، والذين يطمحون لكسب ثقته وحجز مقعد لهم في القائمة النهائية التي ستخوض غمار «الكان»، كما تكتسي هذه المتابعة أهمية خاصة في ظل حالة الغموض التي تكتنف مصير بعض نجوم المنتخب الأول نتيجة تراكم المشاركات القارية والمحلية.

على صعيد آخر، يُعد هاجس الإصابات التحدي الأكبر الذي يواجه الجهاز الفني، خاصة وأن تأجيل التحاق الدوليين يزيد من مخاطر تعرضهم للإصابات أثناء مشاركتهم المكثفة مع أنديتهم الأوروبية قبل أسبوع واحد فقط من انطلاق نهائيات الكأس الإفريقية، وتتضاعف هذه المخاوف مع ترقب المنتخب الوطني لعودة الركائز الأساسية من الإصابة، وفي مقدمتهم أشرف حكيمي ونايف أكرد، حيث يراقب الركراكي عن كثب تقاريرهم الطبية لضمان جاهزيتهم للمحفل القاري.

ويعكس برنامج عمل الركراكي حرصه على استغلال كل الفرص المتاحة لتشكيل قائمة متوازنة، قوية وقادرة على المنافسة بقوة في «الكان»، فبين متابعة العناصر الواعدة في الدوحة، ومراقبة حالة المصابين الأساسيين في الأندية الأوروبية، يسعى المدرب إلى توفير أقصى درجات الجاهزية البدنية والفنية للأسود قبل الموعد القاري.

حماة كأس إفريقيا

دخل المغرب مرحلة حاسمة من الاستعدادات الأمنية واللوجستية لاستضافة كأس الأمم الإفريقية 2025 لكرة القدم، والتي ستنطلق يوم 21 دجنبر، وتولي المملكة أهمية قصوى لضمان تنظيم استثنائي يليق بحجم الرهانات القارية والدولية، مع تركيز خاص على دور الأجهزة الأمنية المغربية كعنصر حاسم لتعزيز صورة المغرب الحديثة وقدرته على احتضان كبريات التظاهرات في أفضل الظروف، ما يعكس الالتزام التام بإنجاح هذه النسخة.

من المسؤول عن إهمال منشأة الهوكي بسلا وتآكل استثمارات الدولة ؟

في سياق الرهان الوطني على الرياضة كرافعة للتنمية الاجتماعية وفق التوجيهات الملكية، يبرز التحدي المتعلق بسوء تدبير وإهمال بعض المنشآت الرياضية الحديثة، مما يهدد بتقويض الأهداف المرجوة من هذه المشاريع، ومن أبرز الأمثلة على هذا الإهمال، ما تعانيه منشأة رياضة الهوكي على الجليد بمدينة سلا، التي كان يُنتظر منها أن تكون قيمة مضافة لاحتضان الشباب وتطوير الرياضات الشتوية؛ فالواقع الراهن يكشف عن تدهور خطير بالمنشأة واختفاء المعدات، مما حول هذا الفضاء الحيوي إلى مجرد هيكل مهمل يثير تساؤلات مشروعة حول مصير الاعتمادات المالية المخصصة له وفعالية تدبيره.

22 ألف عداء ينتظرون.. متى تركض جامعة أحيزون ؟

عقدت الجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى، جمعها العام العادي الخاص بالموسم الرياضي 2023-2024، تحت رئاسة عبد السلام أحيزون، وبحضور ممثلين عن وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، واللجنة الوطنية الأولمبية، وقد شهد الجمع مشاركة واسعة من 13 عصبة و39 ناديا رياضيا، مما يعكس الشرعية الإدارية للجامعة.

كما تميزت أشغال الجمع العام بالمصادقة بالإجماع على التقريرين الأدبي والمالي للموسم المنصرم، دون تسجيل أي تحفظات جوهرية، إلى جانب التداول والموافقة المبدئية على مشروع ميزانية السنة المالية 2025، وتعيين مراقب حسابات جديد. هذا الاستقرار الإداري والمحاسباتي يأتي ليؤكد سلامة الإجراءات الداخلية للجامعة، وفقا لما ورد في تقاريرها، عكس ما تبرزه نتائج العدائين.

وفي سياق الأرقام الكمية، أكد التقرير الأدبي أن الموسم الرياضي سجل دينامية كبيرة على مستوى قاعدة الممارسين، حيث بلغ عدد المنخرطين 21.908 عداء وعداءة، استأثرت الفئات الصغرى والواعدة بنسبة 58 % منهم، كما أشار التقرير إلى تنظيم 152 مسابقة على مدار الموسم، شارك فيها 51.351 عداء، إضافة إلى تحطيم 11 رقما قياسيا وطنيا في فئات ومسافات متنوعة، أبرزها الوثب الطولي ونصف الماراثون ومسافة 400 متر داخل القاعة.

وفي المقابل، كشفت تفاصيل برامج التكوين النوعي، عن محدودية الاستثمار في مسالك «رياضة ودراسة»، حيث لم يستفد من التكوين في المراكز الجهوية والأكاديمية الدولية، سوى 113 عداء وعداءة، في مؤشر يطرح تساؤلات حول كفاية استثمار الجامعة في البنية التحتية البشرية النوعية مقارنة بالكم الهائل من المنخرطين، بينما اقتصر برنامج إعداد المنتخب الوطني للكبار، على 66 عداء فقط، وهو ما يظهر الفجوة بين القاعدة الهرمية للنخبة والعدد الكلي للممارسين.

وبينما تؤكد الجامعة نجاحها في إدارة الموسم وتحقيق أرقام قياسية وطنية ودينامية داخلية، يبقى التحدي الجوهري الذي يواجه أحيزون هو ترجمة هذه القاعدة العريضة التي تضم 22 ألف عداء، وهذا النشاط الداخلي الكثيف، إلى إنجازات دولية نوعية تساهم في رفع ترتيب المغرب على منصات التتويج العالمية والأولمبية، وهو الرهان الذي ينتظره الجمهور الرياضي المتعطش لاستعادة مجد ألعاب القوى الوطنية.

هل تشوش قضية الناصيري على مسيرة الوداد ؟

يواجه نادي الوداد الرياضي لكرة القدم تحديات قانونية ومالية معقدة، يُعزى جزء كبير منها إلى التركة الإدارية السابقة برئاسة سعيد الناصيري، المتابع حاليا في إطار قضية «إسكوبار الصحراء»، وفي هذا السياق، كشف مصدر مطلع داخل النادي، أن الرئيس الحالي، هشام أيت منا، بدأ سلسلة من الاجتماعات المكثفة مع شركة متخصصة في المجال القانوني، بهدف معالجة الإشكاليات المتعلقة بالهيكل القانوني للنادي، خاصة ما يتعلق بسلامة العقود ووضع الشركة الرياضية.

ويأتي تحرك أيت منا في وقت تواجه فيه الشركة الرياضية للنادي تحديات مالية وقانونية حادة، أبرزها ثلاث حجوزات قضائية، وتشمل هذه الحجوزات تحفظين لصالح شركة للأسفار بقيمة 48.646 درهما، وحجزا آخر يزيد عن 1.391.000 درهم لفائدة شركة استثمارات عقارية وسياحية، ليبلغ إجمالي المبالغ المحجوز عليها حوالي 625 مليون سنتيم، وعلى الرغم من أن هذه الحجوزات ما زالت في طور التقاضي أمام المحكمة التجارية ولم تصدر فيها أحكام نهائية بعد، إلا أنها تشكل عائقا أمام التسيير السليم.

وإدراكا منه لهذه الأوضاع، يسعى الرئيس الجديد جاهدا لتسوية الوضع المالي للشركة الرياضية عبر رفع الحجوزات وتسديد الديون المتراكمة، وتهدف هذه الجهود إلى تقوية الوضع المالي والقانوني للشركة، تمهيدا لخطط مستقبلية ترمي إلى طرح أسهمها للبيع أمام مستثمرين كبار، سواء من القطاع البنكي أو مؤسسات وطنية عملاقة، مثل المكتب الشريف للفوسفاط، لضمان استدامة النادي وتطوير هياكله الإدارية والمالية.

ويعي المكتب المديري للوداد جيدا أنه يحتاج إلى إطار قانوني لتجنب الوقوع في أزمات مستقبلية، مؤكدا أن الوضع داخل النادي كان شبه كارثي خلال الشهور التي سبقت اعتقال الرئيس سعيد الناصيري، وأن الفريق عاش توترا كبيرا ولم تُتخذ قرارات مهمة، وشهد تراكما كبيرا للديون، وهو الأمر الذي ساهم في الوضع الكارثي للنادي من ناحية غياب الوثائق والمستندات.

استفاقة التايكواندو المغربي

اختتم المنتخب الوطني المغربي للتايكوندو مشاركته المتميزة في النسخة الأولى من بطولة العالم لفئة أقل من 21 سنة، التي جرت فعالياتها في نيروبي بكينيا، بمشاركة 78 دولة، بحصيلة مشرفة، محتلا الرتبة الثالثة في الترتيب العام لفرق الإناث والخامسة في الترتيب العام للبطولة بفضل إنجازات اللاعبات المغربيات، حيث توجت البطلة أمينة دحاوي بالميدالية الذهبية في وزن أقل من 57 كلغ، فيما أضافت نزهة عسال وإيمان الخياري ميداليتين برونزيتين في وزني أقل من 49 كلغ وأكثر من 73 كلغ على التوالي، مؤكدين بذلك المستوى التنافسي القوي للعناصر الوطنية بين نخبة المنتخبات العالمية.

تحليل إخباري

أعضاء حزب أخنوش في «مزايدات» أكبر من الحزب

هل يتجه حزب الأحرار للاصطدام مع الملكية ؟

أخنوش أوجار

المفروض في بلد ديمقراطي يعتمد على التمثيلية(..)، أن المنتخبين مهما كانت درجتهم، مسؤولون أمام المواطنين، كما يفترض أن الذين يرتبط انتدابهم بمسؤولية معينة (رئيس جماعة، رئيس مجلس مقاطعة، رئيس جهة...)، هم من يتحملون المسؤولية في تدبير الشأن العام، ويتحملون مسؤولية القرارات المرتبطة بصرف المال العام.. لكن تصوروا لو حصل العكس، ما فائدة الانتخابات؟ وما فائدة هذا التمثيل الذي يندرج في إطار المسرح ولا يندرج في إطار العمل السياسي(..)؟ كيف يمكن محاربة الفساد، ومحاربة نهب المال العام..؟ أليست قمة المفارقة هي أن يصرخ واحد من أحزاب الإدارة نفسها بهذا العطب ؟

إعداد: **سعيد الريحاني**

محمد أوجار، الدبلوماسي والوزير السابق(..)، عضو في حزب الإدارة، لكن عشرات المواقع الصحفية نقلت عنه قوله: ((إن الدولة ما تزال تُبقي هامشا ضيقا أمام الأحزاب لممارسة أدوارها؛ فالجماعات الترابية - التي يفترض أن تكون رافعة للديمقراطية المحلية - لا تدبر حتى 10 في المائة من الميزانيات، فيما تبقى السلطات الفعلية بيد الولاة والعمال وممثلي الإدارة الترابية.. وقال الوزير السابق أيضا: لا يمكن أن نحمّل المنتخبين كل شرور الدولة.. فمن يحاسب الولاة والعمال وكبار الإدارات المدبرة للمال العام؟ وأكد أن رؤساء الجماعات لا يستطيعون اتخاذ أي قرار جوهري دون استشارة ممثل السلطة، ما يجعل الحديث عن اللامركزية أو ديمقراطية محلية، خطابا دون مضمون عملي..

وفي تحليله لتجربة الوزراء داخل الحكومات، اعتبر أوجار أن أي وزير جديد يجد نفسه مكبلا ببنية إدارية متجذرة منذ الحقبة البصرية، قائلا: الوزير يرث بيروقراطية ثقيلة تتحكم فيها الدولة العميقة.. الكتاب العامون والمديرون لا يتبعون إرادته فعليا)) (المصدر: موقع نيشان).

ولم يقف أوجار، الذي يفترض أنه عضو في حزب الأحرار البرجوازيين إلى جانب أخنوش ومن معه، عند هذا الحد؛ ((ففي رده على من يختزل أزمة السياسة المغربية في فساد النخب، اعترف أوجار بضرورة العقاب الصارم لكل من يختلس المال العام، لكنه تساءل بحدة: هل يمكن لرئيس جماعة أن يسرق وحده على مدى ربع قرن؟ أين هي آليات المراقبة؟ وكيف تمر الصفقات العمومية؟ ومن يجلس في لجانها؟ وأشار إلى أن التركيز على المنتخبين وحدهم يخفي أعطابا بنيوية مرتبطة بضعف الرقابة الحقيقية على الإدارات الترابية، وبغياب مساءلة فعلية للأطر التي تدبر الموارد العمومية)) (نفس المصدر).

صحيح أن محمد أوجار لا ينتمي لنفس الطبقة التي ينتمي إليها أخنوش ومن معه، من أصحاب الطائرات، والمطارات داخل المنازل(..)، لكنه محسوب على حزب إداري، وعلى حزب يقود الحكومة، فإن صحت تساؤلات أوجار، لماذا يتبجح حزب الأحرار بقوله أنه يسيّر الحكومة إذا لم يكن حزبا إداريا صرفا، ومنديلا في يد الإدارة أو «البنية العميقة» ؟

إن أفضل من يمكن أن يقرأ خرجة أوجار، هم الاتحاديون، رغم أفول نجمهم في السنوات الأخيرة، بعد توالي ارتكاب أخطاء على مستوى القيادة، لنقرأ في صحيفة «الاتحاد

تحليل إخباري

الاشتراكي» ما يلي: ((لم يكن خروج محمد أوجار، القيادي البارز في حزب التجمع الوطني للأحرار، وزير العدل السابق والدبلوماسي المرموق الذي راكم تجربة طويلة في دواليب الدولة، حدثا عاديا في المشهد السياسي المغربي؛ فالرجل لم يكتف بإبداء رأي، ولم يكن بصدد تحليل أكاديمي، بل اختار، بوعي تام، أن يعصف بالمسلمات التي تسهر الأغلبية الحكومية على ترويجها يوميا. لقد قال أوجار، بصوت مرتفع ومن داخل بيت السلطة، ما كانت المعارضة الاتحادية تنبه إليه منذ سنوات: «الإدارة تحكم.. والسياسة تُستعمل واجهة».

منذ الجملة الأولى، كان واضحا أن القيادي التجمعي لا يريد الالتفاف حول الحقيقة. فالوزراء، في نظره، يتحركون داخل مساحة ضيقة، محاصرين ببنية إدارية لم تتغير منذ زمن إدريس البصري، بل ما تزال تعمل بنفس آليات الضبط والتحكم، رغم كل ما قيل عن المفهوم الجديد للسلطة ودستور 2011 والجهوية المتقدمة.

المنتخبون، حسب شهادته، لا يملكون من القرار إلا ما يُسمح لهم به، ورؤساء الجماعات لا يرفعون القلم إلا بعد استشارة ممثل الداخلية، والولاة والعمال يمسكون بمفاتيح التنمية كما لو أنهم الفاعل السياسي الأول.. هكذا، بكل بساطة، أعاد أوجار ترتيب خريطة السلطة الحقيقية في المغرب، مُسقطا القناع عن العلاقة المعقدة بين السياسة والإدارة.

لكن وقع كلامه لا يكمن فقط في جرأته، بل في مصدره؛ فحين يأتي هذا النقد من قلب الحزب الذي يقود الحكومة، تصبح الرسالة أشد وقعا وأكثر عمقا، فالأغلبية الحكومية ظلت تسوق صورة وردية عن «الإنجازات الكبرى»، بينما يكشف أحد أبرز وجوهها أن الحكومة لا تحكم، وأن الوزراء عاجزون، وأن القرار يُصنع خارج المؤسسات المنتخبة. هنا تتجاوز المسألة حدود الرأي السياسي لتصبح إدانة داخلية لمنظومة كاملة تحاول إخفاء هشاشتها خلف لغة الأرقام والشعارات)) (الكاتب: محمد السوعلي).

> لم يكتف القيادي التجمعي بذلك، بل اتجه مباشرة إلى قلب المؤسسة التشريعية، ليعلن أن **البرلمان لم يعد فضاءً للتمثيل الشعبي، بل منصة تُصنع داخلها الأغلبية وفق منطق المال لا منطق الكفاءة؛ فالوجوه التي تعكس المجتمع، تمر مرورا سريعا، بينما يُحكم رجال الأعمال قبضتهم على المقاعد بفضل الموارد المالية التي تسمح لهم بتجديد مواقعهم.** هذا التشخيص، الذي يضع اليد على جرح التمثيلية الديمقراطية، ينسف كل خطاب حول التمكين السياسي وتجديد النخب، ويكشف أن العملية الانتخابية، كما صممتها الأغلبية ذاتها، أصبحت أداة لإعادة إنتاج نفس التوازنات.. **والمثير في خرجة أوجار، أن رسالته لم تكن إدارية فقط، بل سياسية،** حين ربط هذا الاختناق المؤسساتي بالمرحلة الجديدة التي يدخلها المغرب بعد القرار الأخير لمجلس الأمن حول الصحراء، حيث قال بوضوح: **إن الهندسة المؤسساتية الحالية لم تعد كافية، وإن المغرب يحتاج إلى تعديل دستوري وهندسة سياسية قادرة على مواكبة التحولات الجيو-استراتيجية الكبرى.**

نفس المصدر يمعن في شرح كلام أوجار: ((لم يكتف القيادي التجمعي بذلك، بل اتجه مباشرة إلى قلب المؤسسة التشريعية، ليعلن أن البرلمان لم يعد فضاءً للتمثيل الشعبي، بل منصة تُصنع داخلها الأغلبية وفق منطق المال لا منطق الكفاءة؛ فالوجوه التي تعكس المجتمع، تمر مرورا سريعا، بينما يُحكم رجال الأعمال قبضتهم على المقاعد بفضل الموارد المالية التي تسمح لهم بتجديد مواقعهم. هذا التشخيص، الذي يضع اليد على جرح التمثيلية الديمقراطية، ينسف كل خطاب حول التمكين السياسي وتجديد النخب، ويكشف أن العملية الانتخابية، كما صممتها الأغلبية ذاتها،

يمكن القول إن التنافس الانتخابي هو سبب حمى التصريحات التي انتقلت بين عشية وضحاها من رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران، الذي أثار اسم المستشار الملكي فؤاد عالي الهمة في صراعه مع «البام»، إلى محمد أوجار القيادي في حزب الأحرار، **لكن خرجة أوجار تبقى أكبر من مجرد تصريح انتخابي، بل إنه «تبليغ» عن وضع سياسي خطير، وهو ما لا يمكن أن يتفق عليه حتى بعض القياديين في حزبه، ولحسن حظه أن التصريحات لم تؤخذ لحد الآن على محمل الجد، وإلا فإنه سيكون لها ما بعدها(..).**

تحليل إخباري

أصبحت أداة لإعادة إنتاج نفس التوازنات.. والمثير في خرجة أوجار، أن رسالته لم تكن إدارية فقط، بل سياسية، حين ربط هذا الاختناق المؤسساتي بالمرحلة الجديدة التي يدخلها المغرب بعد القرار الأخير لمجلس الأمن حول الصحراء، حيث قال بوضوح: إن الهندسة المؤسساتية الحالية لم تعد كافية، وإن المغرب يحتاج إلى تعديل دستوري وهندسة سياسية قادرة على مواكبة التحولات الجيو-استراتيجية الكبرى. هذا التصريح وحده كاف ليقلب أسس القراءة الحكومية للمرحلة، لأنه يعني أن الأزمة ليست عرضية، ولا راجعة إلى صعوبات ظرفية، بل هي أزمة نموذج تدبير للشأن العام يحتاج إلى إعادة البناء)) (نفس المصدر).

في حقيقة الأمر، ما قام به أوجار هو نسف لكل خطابات تنزيل دستور 2011، بل إنه نسف شرعية عمل المؤسسات والحكومة، ولولا أن كلامه يدخل في إطار حرية التعبير السياسية، لكانت البلاد قد انقلبت رأسا على عقب، فضلا عن فتح تحقيق حزبي داخلي(..)، ولكن في حالة التواطؤ، يفهم الجميع ما يجب أن يكون، لكن لا أحد يتحرك، خاصة في حزب ينهل من محبرة الإدارة في كل خرجاته، فمن الخطأ الاعتقاد بأن حزب الأحرار ليس حزب الإدارة بمعناه القديم، حيث يتم تعويض رجل السياسة برجل قريب من الإدارة(..).

من يقول إن الكلام سالف الذكر خطير، عليه أن يستمع لخرجة أخرى من خرجات أوجار، وصلت إلى حد «نقد» التعيينات الملكية في مؤسسات الحكامة، بل إنه دعا إلى فتح الحوار بهذا الخصوص مع جلالة الملك.. هل يعرف أوجار ما يقول؟ ربما، لكن قبل ذلك، لنقرأ ما نقلته الصحافة عن أوجار حيث قالت: ((عبر محمد أوجار، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، عن استيائه من سيطرة ما وصفه بـ«تيار واحد» على رئاسة كل مؤسسات الحكامة.. وخلال استضافته في لقاء لمؤسسة الفقيه التطواني، أمس في أحد فنادق مدينة سلا، قال أوجار: «كلهم - رؤساء هذه المؤسسات - ينتمون لتيار سياسي يساري، سواء تعلق الأمر بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين (يقصد الحبيب المالكي سابقا)، أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان (أمينة بوعياش)، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أحمد رضى الشامي)، وباقي المؤسسات.. وأضاف في إشارة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي: هذا وضع يدعو إلى التساؤل: ما معنى أن يستفرد حزب واحد برئاسة كل مؤسسات الحكامة ؟ وردا عن سؤال حول تشنج حكومة أخنوش كلما صدر تقرير من مؤسسات الحكامة ينتقد وضعية قطاع معين، قال أوجار: إن انتماء مسؤولي هذه الهيئات يؤثر في عمل المؤسسات، قائلا إن «الإنسان لا يمكن أن ينفلت من ثقافته وجلده وممارسته.. فحياته كلها وهو يساري»، وأضاف: لا بد لبلادنا أن تضمن توازنا للمؤسسات، فأحزاب التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال، الموجودة في الحكومة، لا تتواجد في مؤسسات الحكامة، وكذلك الحركة الشعبية، والتقدم والاشتراكية وغيرهما، لا تتواجد في رئاسة هذه المؤسسات، وهذا إشكال»، وأوضح: حينما نقوم بالانتخابات وتفرز هذه الأخيرة أغلبية، تبقى مؤسسات الحكامة تنتمي إلى زمن سياسي وإيديولوجي ما، وهذا الزمن كان دائما بأشخاصه في لحظة تعارض، واليوم في لحظة صدام)) (المصدر: موقع اليوم 24).

> **من يقول إن الكلام سالف الذكر خطير، عليه أن يستمع لخرجة أخرى من خرجات أوجار، وصلت إلى حد «نقد» التعيينات الملكية في مؤسسات الحكامة، بل إنه دعا إلى فتح الحوار بهذا الخصوص مع جلالة الملك..** هل يعرف أوجار ما يقول؟ ربما، لكن قبل ذلك، لنقرأ ما نقلته الصحافة عن أوجار حيث قالت: عبر محمد أوجار، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، **عن استيائه من سيطرة ما وصفه بـ«تيار واحد» على رئاسة كل مؤسسات الحكامة..** وخلال استضافته في لقاء لمؤسسة الفقيه التطواني، أمس في أحد فنادق مدينة سلا، قال أوجار: **«كلهم - رؤساء هذه المؤسسات - ينتمون لتيار سياسي يساري، سواء تعلق الأمر بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين (يقصد الحبيب المالكي سابقا)، أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان (أمينة بوعياش)، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أحمد رضى الشامي)، وباقي المؤسسات..**

بين الدفاع عن أخنوش و«حشيان الهضرة».. تساءل أوجار: ((هل من الطبيعي أن يكون توقيت التقارير الصادرة عن هذه المؤسسات لحظة تقديم رئيس الحكومة لعرضه أمام البرلمان؟»، في إشارة إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن بطالة الشباب، وتزامن إصداره مع الحصيلة النصفية للحكومة، وردا عن سؤال حول كون الملك هو من له صلاحية تعيين رؤساء هذه المؤسسات، قال أوجار: «لا بد أن نثير، بكل الوقار لجلالة الملك، أن الجهات التي تقترح هذه الأسماء يجب أن يعاد فيها النظر)) (نفس المصدر).

يمكن القول إن التنافس الانتخابي هو سبب حمى التصريحات التي انتقلت بين عشية وضحاها من رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران، الذي أثار اسم المستشار الملكي فؤاد عالي الهمة في صراعه مع «البام»، إلى محمد أوجار القيادي في حزب الأحرار، لكن خرجة أوجار تبقى أكبر من مجرد تصريح انتخابي، بل إنه «تبليغ» عن وضع سياسي خطير، وهو ما لا يمكن أن يتفق عليه حتى بعض القياديين في حزبه، ولحسن حظه أن التصريحات لم تؤخذ لحد الآن على محمل الجد، وإلا فإنه سيكون لها ما بعدها(..).

كواليس أخرى

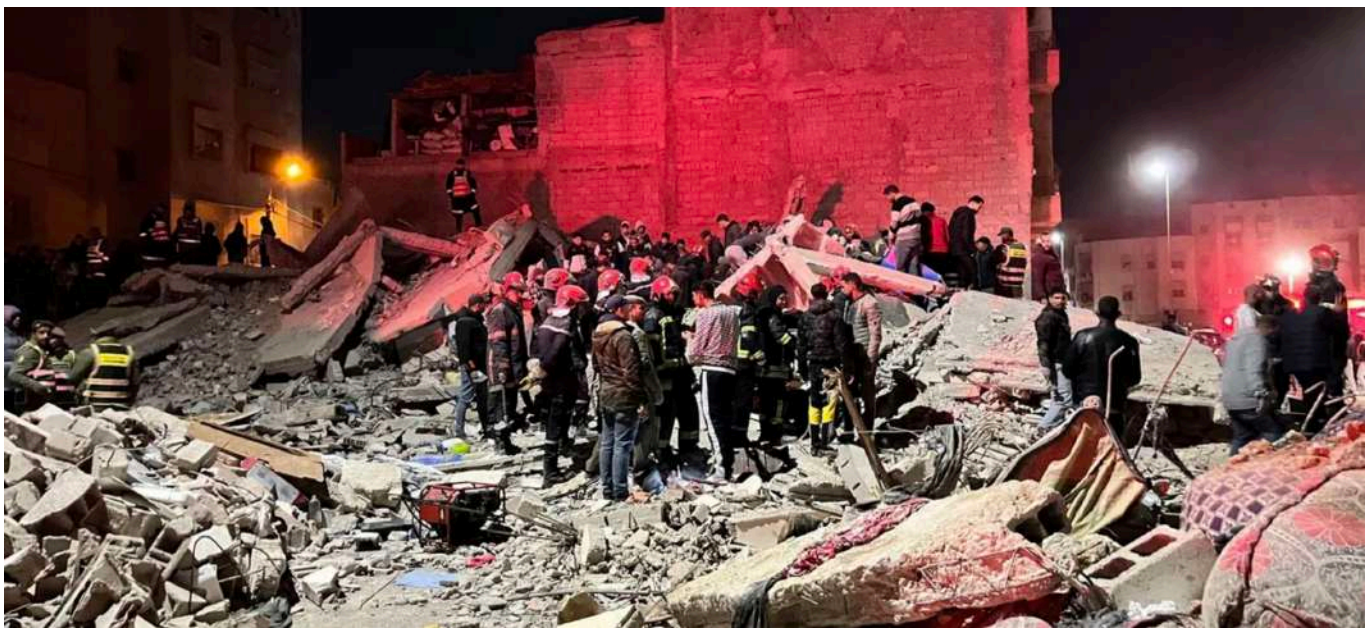

المغرب الذي يسير بسرعتين

فاجعة فاس.. خدش لصورة المغرب في زمن المشاريع الكبرى

الرباط. الأسبوع

في الوقت الذي يتغنى فيه المغاربة بالمشاريع الكبرى على مستوى الرياضة والمنشآت.. خلق حادث سقوط منزلين بحي المسيرة بمدينة فاس، حزنا وطنيا كبيرا، بعدما خلف 22 حالة وفاة وإصابة 16 شخصا بجروح متفاوتة الخطورة.

وقررت النيابة العامة فتح تحقيق وبحث قضائي في الحادث من طرف الشرطة القضائية، تحت إشرافها، لتحديد الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الانهيار، والكشف عن كافة الظروف والملابسات المحيطة به، لترتيب المسؤوليات القانونية اللازمة.

وطالب نشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي، بمحاسبة المسؤولين عن الحدث، خاصة وأن البنايتين تم تشييدهما سنة 2006، في إطار عمليات البناء الذاتي لفائدة قاطني دوار «عين السمن» ضمن برنامج «فاس بدون صفيح».

وطالبت الأمانة العامة لحزب الحركة الشعبية، بإجراء تحيين الإحصاء الوطني للمباني الآيلة للسقوط في القرى والمدن، معتبرة أن الحادث يستدعي كشف المسؤوليات المحتملة، سواء الإدارية أو السياسية، وتحديد مكامن التقصير والإهمال إن وُجدت.

بغض النظر عن المسؤولين والحيثيات.. فإن أثر الحادثة يمتد للتشويش على صورة المغرب، وهو بمثابة ناقوس خطر للقطع مع هذا النوع من الأحداث المؤسفة التي تدخل في إطار مغرب يسير بسرعتين.

التوفيق يتذكر السادات والأولياء وينسى الأحياء

الرباط. الأسبوع

سؤال يطرحه الجميع: لماذا تصرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ملايين الدراهم على الأضرحة وتهتم بها أكثر من اهتمامها بالمساجد، بحيث في كل سنة تخصص الوزارة غلافا ماليا كبيرا لها بملايين الدراهم ؟

فقد أعلنت وزارة التوفيق عن صفقة جديدة لتأهيل وإصلاح الأضرحة في إقليم الحوز، والمتضررة من الزلزال، دون الكشف عن القيمة المالية للصفقة وتكلفة الإصلاح، وتشمل العملية أضرحة سيدي إسحاق البولفيقي، ضريح سيدي بوعطفة، وضريح سيدي لحسن أوعلي الكائن بمراكش.

ورغم وجود المئات من الأسر المتضررة من الزلزال في حالة تشرد، إذ لا زالت تسكن في الخيام، إلا أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تدعو الناس إلى البر والإحسان، لم تقدم أي خدمة أو إعانة مالية لهؤلاء الناس الأحياء، بينما تصرف الملايين على الأضرحة والزوايا وبعض المقابر.

التوفيق

شركات الأدوية تتلاعب بـ«الديوانة»

الرباط. الأسبوع

لا حديث في الأسابيع الأخيرة إلا عن الأرباح الكبيرة التي تحققها الشركات التي تنشط في قطاع الأدوية، والتي تقوم باستيراد الأدوية من الهند والصين وروسيا بأثمنة هزيلة، وتقوم ببيعها للمرضى بأسعار خيالية.

وكشفت البرلمانية فاطمة التامني، عن اختلالات كبيرة في أسعار الأدوية وهوامش الربح غير المشروعة التي تحققها شركات الأدوية في السوق الوطنية تقدر بحوالي 1.5 مليار درهم، وقالت: «إن أسعار الأدوية بالمغرب تشهد ارتفاعا غير مبرر، ما يثقل كاهل المواطنين، ويقوض مبدأ الولوج العادل للعلاج، وذلك بالرغم من خضوع تسعير الأدوية لمقتضيات قانونية وتنظيمية، خاصة المرسوم المتعلق بتحديد سعر البيع للعموم والمنبثق عن مدونة الأدوية والصيدلة»، مشيرة إلى التصريح بقيم غير حقيقية للأدوية لدى الجمارك أو عند مقارنة الأسعار بالدول المرجعية المحددة في المرسوم المنظم، مطالبة بالتطبيق الصارم لمقتضيات مرسوم تحديد أسعار الأدوية.

النقابات تنتقد مشروع المجموعة الصحية الترابية

الرباط. الأسبوع

رفض التنسيق النقابي في قطاع الصحة، تعميم التجربة الفاشلة للمجموعة الصحية الترابية بجهة طنجة تطوان على بقية 11 جهة أخرى، رغم أن الفترة التجريبية لم تكن كافية ودامت 4 أشهر فقط، وهي مدة قصيرة جدا لا يمكن تقييمها.

وأوضحت النقابة أن الفترة التجريبية لا زالت في طور البناء، في ظل ارتباك وضبابية وسوء تسيير وتدبير، ولم تشكل أي إضافة نوعية خدمة للمرضى أو للعاملين بها، حيث لا زالت معاناة المواطنين وانتظارات موظفي الصحة كما هي مع تغييبهم وعدم إشراكهم في بنائها، وقالت: «الحكومة، بهذا الإجراء، تلعب بالنار وتتعامل بسلوك غير مسؤول تحت ضغط أجندة أخرى لا علاقة لها بحاجيات المواطنين الصحية ولا بانتظارات مهنيي الصحة، وبدون سابق إنذار أو إخبار للفاعلين وإشراك النقابات الممثلة للشغيلة المعنية بتنزيل أي إصلاح».

واتهم التنسيق النقابي الحكومة بـ«الهروب إلى الأمام ومحاولة فرض الأمر الواقع على الشغيلة، والسير بسرعتين: تصدر نصوصا بدون إشراك وبسرعة وتتماطل في ما يخص الشغيلة، ثم تتماطل في تنفيذ كل نقاط اتفاق 23 يوليوز 2024 الذي وقعه التنسيق معها».

حقوقيون يلتمسون إطلاق سراح معتقلي الريف و«جيل زد»

الرباط. الأسبوع

دعت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، إلى الإفراج الفوري عن جميع معتقلي الرأي والتعبير، ومنهم معتقلو حراك الريف وشباب حركة «جيل زد» وكل المتابعين بسبب آرائهم ومحتواهم الرقمي.

وشددت الرابطة على ضرورة إصلاح جذري لهيئات الحكامة، وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما يضمن استقلاليته وفعاليته وانسجامه مع روح دستور 2011، ومعايير حماية الحقوق والحريات، وكشفت أن تقريرها السنوي الذي ستصدره قريبا، يؤكد استمرار التراجعات المرتبطة بحرية التعبير والاحتجاج والصحافة، إلى جانب تفاقم الفوارق الاجتماعية وارتفاع مؤشرات الهشاشة والظلم الاجتماعي، وضعف الحكامة ومحاربة الفساد، مؤكدة على مركزية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة مواجهة الفقر المدقع، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وضمان الولوج العادل إلى الصحة والتعليم والسكن والأرض، واعتماد سياسات قوية لمحاربة الفساد والريع والظلم الاجتماعي.

كما دعت الرابطة إلى تأسيس جبهة حقوقية وطنية مستقلة، قادرة على بلورة تصور نضالي واستراتيجي لمواجهة التراجعات الحقوقية المتصاعدة، والالتزام بالدفاع عن الكرامة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون، والعمل الميداني والترافعي لحماية الحقوق والحريات وتقوية الثقة في المؤسسات، مشيرة إلى الالتزام بالدفاع عن استكمال الوحدة الترابية للمملكة، وتأكيد دعمها الثابت لمقترح الحكم الذاتي كحل واقعي ودائم لإنهاء النزاع المفتعل.

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

الدار البيضاء

معزوز يفشل في ضبط أعضاء مجلس البيضاء

الأسبوع

شهدت الدورة الاستثنائية لمجلس جهة الدار البيضاء الذي يترأسه عبد اللطيف معزوز، غياب النصاب القانوني في بداية الاجتماع، الشيء الذي طرح تساؤلات عريضة حول إمكانية وجود خلافات داخلية وصراع داخل الأغلبية المشكلة للمجلس.

وقد عرفت الدورة ارتباكا داخل المكتب وانسحاب للوالي امهيدية من الجلسة، بعد إثارة قضية غياب النصاب القانوني بسبب غياب مجموعة من الأعضاء، لكن تم استئناف الاجتماع بعد إجراء اتصالات ببعض الأعضاء الآخرين للوصول للأغلبية والنصاب لعقد الدورة، لكن هذا الارتباك كشف ضعف التنسيق داخل الأغلبية في جهة الدار البيضاء سطات.

وكشف رشيد قبيل، مستشار عن المعارضة، أن النصاب القانوني لم يكن مكتملا ورغم ذلك استمر الرئيس في تسيير اللقاء، رافضا المداخلات التي تنبه إلى غياب النصاب القانوني لعدم حضور عدد من الأعضاء، معتبرا أن هذا التجاهل يطرح تساؤلات حول عدم احترام القواعد التنظيمية والقانون المنظم لمجالس الجهات، وتمرير قرارات دون ديمقراطية في ظروف غامضة.

معزوز

وقد أثارت المعارضة العديد من النقاط المدرجة في الدورة الجدل، من بينها مشروع شركة التنمية الجهوية للتنمية.

واعتبر نفس المستشار أن المشروع يطرح تساؤلات قانونية وتنظيمية عريضة حول الشركة الجهوية ومدى مطابقتها للمادة 146 من القانون التنظيمي، وهل هي مرحلة تمهد لخوصصة مستقبلية، أم لتدبير مفوض بغطاء قانوني ناقص، مشيرا إلى أن الجهة تملك فقط 34 في المائة من أسهم الشركة، ما يجعلها غير قادرة على حماية القرار والمنشآت، مثل ما حصل مع شركة «سونارجيس».

وكشفت دورة مجلس الجهة ضعف الرقابة والحكامة داخل بعض مجالس الجهات والثغرات القانونية التي تسمح بتمرير مشاريع وبرامج كبيرة دون وضوح تام، بعد تمرير مشروع تنموي أو اقتصادي دون آليات قانونية واضحة في غياب النصاب القانوني وآلية الرقابة، مما يؤثر على ثقة المواطنين في المؤسسات المنتخبة.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

إصلاحات عشوائية تثير الجدل في مشروع تهيئة الشرفة الأطلسية بالعرائش

أثارت جودة الأشغال الجارية بمشروع تهيئة الشرفة الأطلسية بمدينة العرائش، الكثير من الجدل والنقاش، لا سيما وأن هذا الفضاء التاريخي يعد من أبرز المعالم المطلة على المحيط الأطلسي، ويشكل وجهة مفضلة للساكنة والزوار للاستمتاع بالمناظر البانورامية الخلابة للمدينة.

ففي الوقت الذي كانت فيه الساكنة تنتظر هذه الأشغال بفارغ الصبر لإعادة الاعتبار لهذا الموقع بعد سنوات من الإهمال واللامبالاة، فوجئ كثيرون بما وصفوه بـ«الإصلاحات العشوائية» التي لا ترقى لمستوى تاريخ المكان وقيمته السياحية والجمالية.

وسجل عدد من المواطنين ملاحظات تتعلق بتبليط الرخام، حيث جرى وضعه بطريقة غير احترافية، مع ظهور فوارق واضحة بين القطع، ما يؤدي إلى تجمع مياه الأمطار وتشويه المظهر العام للممرات، كما تم تسجيل وجود أجزاء من الرخام مكسرة أو غير مصففة بشكل جيد، دون أن يتم استبدالها أو إصلاحها بالشكل المطلوب.

ولم تتوقف الانتقادات عند هذا الحد، فقد أثارت طريقة تثبيت أعمدة الإنارة استياء كبيرا، إذ تم تثبيتها بمسامير قديمة وصدئة، فضلا عن ترك بعضها بارزا مما يشكل خطرا على المارة، واعتبر عدد من المتتبعين أن هذه الطريقة تفتقر لأبسط معايير السلامة والجمالية المفترضة في مشروع من هذا النوع.

ويطالب سكان العرائش الجهات المشرفة على المشروع، بضرورة التدخل العاجل لمراجعة هذه الأشغال، وضمان احترام معايير السلامة والجودة، بما يعيد للشرفة الأطلسية رونقها ومكانتها كإحدى أجمل الفضاءات المطلة على السواحل الأطلسية.

سلطات جهة الشمال تسابق الزمن لتعزيز البنية التحتية والأمطار تكشف هشاشة الطرق

منذ إعلان المغرب عن استعداده لاحتضان مجموعة من التظاهرات الرياضية الدولية، وفي مقدمتها مونديال 2030، دخلت مختلف السلطات والمصالح التقنية بجهة الشمال، في سباق مع الزمن من أجل تعزيز البنية التحتية ورفع جودة الطرق لتتلاءم مع المعايير الدولية، غير أن التساقطات المطرية الأخيرة أعادت طرح سؤال جاهزية هذه البنى، بعدما كشفت بشكل واضح حجم الهشاشة التي ما زالت تعاني منها عدة مدن.

ففي مدينة العرائش، أدى انجراف التربة بحي الوفاء بفعل التساقطات المطرية، إلى ظهور حفرة كبيرة شكلت خطرا حقيقيا على المارة والساكنة المجاورة، ورغم عقد اجتماعات متتالية بين مختلف المصالح المعنية والتدخل لإصلاح جزء من الانهيار، إلا أن الأشغال لم تكتمل بعد، مما يثير مخاوف السكان من تكرار نفس السيناريو مع أي موجة أمطار جديدة، كما عادت حفرة أخرى بشارع القاهرة قرب ملاعب القرب إلى الظهور من جديد رغم إصلاحها سابقا، وهو ما يطرح سؤال الجودة ومدى مراقبة وتتبع الأشغال المنجزة.

أما في طنجة، فلم يكن الوضع أفضل حالا، إذ ظهرت مجموعة من الانهيارات والحفر في عدد من الأحياء، ما أعاد إلى الواجهة النقاش حول فعالية مشاريع الإصلاح التي انطلقت قبل أشهر؛ فالأمطار الأخيرة كانت كافية لكشف عيوب عدة مقاطع طرقية بها تشققات واسعة وحفر كبيرة أربكت حركة السير وأثارت استياء الساكنة.

كما لم تسلم تطوان من تداعيات التساقطات، حيث ظهرت حفرة كبيرة بشارع محمد بنونة بحي بوجراح، تهدد سلامة السائقين والمارة وتشكل خطرا على حركة السير، وهو ما اعتبره السكان دليلا إضافيا على غياب الصيانة الدورية وضعف تتبع أشغال تهيئة الشوارع.

هذه الوقائع أعادت إلى الواجهة النقاش حول مدى صلابة البنية التحتية بالجهة، وعن حقيقة معايير المراقبة والجودة المعتمدة في مشاريع الإصلاح والتهيئة، ويبقى الرهان معقودا على تدخلات أكثر دقة وصرامة، تعتمد الجودة والسرعة والشفافية، حتى تتمكن جهة الشمال من تجاوز هذه الإشكالات وتحقيق مستوى البنية التحتية الذي يليق بقيمة الأحداث الرياضية الدولية التي تستعد لاحتضانها.

مختصرات شمالية

تتواصل حالات وفاة النساء الحوامل داخل المستشفيات العمومية، في وقت يغيب فيه أي تحرك فعال من وزارة الصحة، رغم بعض الزيارات المحدودة التي قام بها الوزير مؤخرا دون أي آثار إيجابية على أرض الواقع، وهذه المرة، سجلت عمالة فحص أنجرة بجماعة القصر الصغير، حادثا مأساويا، بعد وفاة شابة حامل بتوأمين في شهرها السابع، بسبب نقل الضحية بين مستشفيين دون تمكن الفرق الطبية من إنقاذها، ما أعاد طرح أسئلة صعبة حول جودة الخدمات الصحية، ونقص التجهيزات، وتعثر منظومة الإسعاف والاستقبال..

شهدت جهة الشمال مؤخرا انتشارا مفاجئا لحسابات عدد من المنتخبين على مواقع التواصل الاجتماعي بالتزامن مع اقتراب انتخابات 2026، وقد كشف هؤلاء المسؤولون زياراتهم للأحياء الشعبية والقروية، مع نشر صور تظهر تفاعلهم مع المواطنين ومناقشة مشاكل البنية التحتية.. غير أن عددا من السكان يعتبرون هذه التحركات مجرد حملة انتخابية مبكرة بعد سنوات من الغياب عن هموم الساكنة.

يستمر الغموض حول الأسباب الحقيقية لنشوب حريق داخل مستشفى الرازي للمرضى عقليا بتطوان، الأسبوع الماضي، رغم تدخل الوقاية المدنية لإخماده. ورغم تأكيد إدارة المستشفى بأن الحريق ناتج عن تماس كهربائي، يواصل عدد من المواطنين وأسر النزلاء، طرح أسئلة ملحة حول سبب غياب وسائل إطفاء الحرائق وأجهزة الإنذار المبكر، وغيرها من معدات السلامة التي يفترض أن تكون متوفرة بشكل إلزامي داخل مثل هذه المؤسسات، التي تصنف ضمن الفضاءات الحساسة، خصوصا وأن نزلاءها يعانون من اضطرابات نفسية وعقلية، بعضها يعد خطيرا.

كواليس جهوية

القنيطرة

من المسؤول عن «البلوكاج» في ثانوية طه حسين ؟

الأسبوع

اتهمت فعاليات مدنية بمدينة القنيطرة، مدير ثانوية طه حسين بارتكاب ما سمته «خروقات»، من خلال عدم ضبطه للمؤسسة بدءا من انطلاق الموسم الدراسي بسبب غياباته الكثيرة وتماطله، وتركه لطوابير المرتفقين من آباء وأمهات وأبنائهم التلاميذ بدون تواصل، وتفويت عليهم فرص الاستفادة من التسجيل والانتقال وتغيير الشعب.

وأفادت نفس المصادر أن هذا المناخ خلق جوا من الفوضى والاستياء والمشادات الكلامية داخل المؤسسة بين أولياء الأمور معه، وصلت إلى تقديم شكايات ضده إلى الجهات المختصة قصد إنصافهم، كما أن المدير الحالي قام بإجراءات أثارت استياء الجميع داخل المؤسسة من قبيل إغلاق قاعة المطالعة، والأنشطة، وطرد التلاميذ خارج المؤسسة خلال الساعات الفارغة دون استحضار المشاكل والمضايقات والأذى الذي قد يتعرضون له من قبل المنحرفين في الشارع.

وتضيف المصادر ذاتها، أن المدير يقوم بتدخلات في شؤون وأمور جمعية الآباء، التي تتوفر على مبلغ مالي مهم يعد بالملايين مجمد، مما دفع بالأعضاء المسيرين إلى الاستقالة بشكل جماعي وتجميد الرصيد المالي، نفس الشيء حصل مع الجمعية الرياضية التي رفض أمينها بالمكتب الرضوخ وقام بتجميد رصيدها المالي أيضا رفضا لتدخلات المدير، وأشارت إلى أن العديد من الموظفين والأطر التربوية والإدارية في المؤسسة يعيشون الاحتقان بسبب التشويش على عملهم في إنجاز التقارير التي تؤمن الزمن المدرسي، حيث فضل عدد منهم التقدم بطلبات الانتقال والالتحاق بمؤسسات أخرى التابعة للمديرية الإقليمية على أن يبقى داخل الثانوية التأهيلية، مما أدى إلى إفراغ المؤسسة من الأطر الكفؤة.

وقد وجه مفتشون تربويون تقريرا إلى المدير الإقليمي حول الزيارة التي قاموا بها للثانوية، حيث سجلوا مجموعة من الملاحظات منها، سوء تدبير المدير للموارد والصادر عن مكتب الضبط، سوء تدبير لمسلك الباكالوريا المهنية من خلال تخلفه عن حضور الاجتماع التنسيقي، تقدمه بطلب من أجل حذف شعبة المهني الصناعي، رفضه تسجيل بعض التلاميذ الوافدين على المؤسسة رغم أن البنية ومعدلات التلاميذ تسمح بذلك، وامتناعه عن تنفيذ مراسلات المدير الإقليمي وغيابه الدائم عن مقر عمله.

مراكش

دورة استثنائية للمجلس الجماعي رغم حدتها البارز

عزيز الفاطمي

عرفت دورة المجلس الجماعي بمراكش نقاشا حادا بين الأعضاء، وانفعالات وفقدان التحكم في الأعصاب وفسح الطريق السيار أمام الضرب تحت الحزام، ناهيك عن السب والشتم وتبادل رسائل غير مشفرة، ولنا خير دليل في المشهد المؤسف الذي عاشته قاعة الاجتماعات بالقصر البلدي يوم الخميس الماضي، بين أحد نواب العمدة ومستشار جماعي خلال أشغال الدورة الاستثنائية.

فقد انفلت زمام تسيير الجلسة من طرف النائب الأول للعمدة بحضور باشا المدينة بصفته ممثل للسلطة، فالواقعة خطفت الأضواء وانتشرت وقائعها بسرعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي رغم أهمية الدورة، التي كان من بين نقط جدول أعمالها، النقطة السادسة التي شغلت الرأي العام المراكشي منذ مدة، نظرا لمسلسلها الطويل من أجل المصادقة عليها بالإجماع، والمتعلقة بنزع ملكية الأرض التي بنيت عليها المحطة الطرقية بباب دكالة، وهو قرار قد يغير معالم الحي ومحيطه إن تم إنجاز المشروع وفق دفتر التحملات وبدون اختلالات.

وللإشارة، فقد تم تحديد 1500 درهم للمتر المربع كتعويض على المساحة العارية و3300 درهم على البنايات المغطاة، بالإضافة لتعويض عن السجل التجاري للمساحة الإجمالية 2 هكتار و1715 متر.

كما ننتظر قادم الأيام التي تفصلنا عن فتح السمسرة المتعلقة بكراء مراكن السيارات والدراجات من طرف المجلس الجماعي لمراكش، في ظل جدل متجدد وانتقادات اتسعت رقعتها، والتي تغطي جميع أرجاء المدينة لما يعرفه هذا القطاع من فوضى عارمة تجاوزت كل التوقعات، بسبب الأشخاص الذين يسيطرون على الشوارع والفضاءات ويفرضون إتاوات على أصحاب السيارات، ويخلقون الفوضى في انتظار أن تتجاوب العمدة فاطمة الزهراء المنصوري مع مطلب مجانية مراكن السيارات.

المنصوري

تلكس

أصدرت المحكمة الابتدائية بفاس حكما يقضي بمصادرة أموال والممتلكات العقارية لرئيسي جماعتين قرويتين بإقليمي مولاي يعقوب وتازة لفائدة الخزينة العامة، ويتعلق الأمر برئيس سابق لجماعة مكس بمولاي يعقوب، من الحركة الشعبية، سبق لإدارية فاس أن عزلته من مهامه، وتمت إدانته بسنة واحدة حبسا موقوف التنفيذ مع الغرامة، وأيضا رئيس جماعة أولاد زباير بتازة من الأصالة والمعاصرة، المتابع في ملف آخر، والذي بدوره تم عزله وإدانته رفقة موظفين من الجماعة القروية.

سيدي قاسم

فلاحون يشتكون من غلاء فواتير مياه السقي

الأسبوع

يعيش منتجو الأرز في إقليم سيدي قاسم وضعية صعبة في الموسم الفلاحي الحالي، جراء غياب الحلول وتزايد المشاكل المتعددة في غياب الحوار من قبل الوزارة الوصية.

وحسب مصادر محلية، فإن هناك صعوبات كبيرة تقنية ومالية يعيشها الفلاحون تهدد استمرارية النشاط الفلاحي خلال الموسم الحالي، في ظل التأخر الحاصل في إطلاق مياه السقي الضرورية للزراعة، مما أثر بشكل كبير على المنتوج خلال الفترة الأخيرة، نتيجة اهتراء قنوات السقي، حيث تتسرب المياه من القنوات قبل وصولها إلى الحقول.

وأدت هذه الوضعية إلى ضعف وتراجع الإنتاج بنسبة كبيرة تقدر بحوالي 40 في المائة مقارنة بالمواسم السابقة، لا سيما في ظل الظرفية الحالية التي تعرف الجفاف في غياب إجراءات مواكبة، حيث وجد الفلاحون أنفسهم مضطرين إلى تحمل ارتفاع تكلفة مياه السقي رغم المشاكل والانقطاعات المتكررة في الشبكة، وغياب الدعم وتراكم الديون.

وينتظر الفلاحون إجراءات وتدخلا من قبل الوزارة الوصية، من أجل معالجة الأزمة ودعمهم وتمكينهم من ممارسة نشاطهم الزراعي دون قيود ومشاكل.

البواري

سطات

العطش يدق ناقوس الخطر **وانقطاعات متكررة للماء**

هراوي نورالدين

قام الكاتب العام بعمالة سطات بمحاولات من أجل التدخل لإيقاف الاستياء العام الذي يعم سكان وأحياء ودواوير سطات، وتهدئة الوضع بعد تسجيل عدة انقطاعات متكررة للماء بطريقة مفاجئة، وقال أن هناك أعطابا تقنية ناتجة عن إصلاحات مبرمجة وراء مشكل الماء، وأن الأشغال جارية على قدم وساق، وبعدها جرى تزويد السكان بالماء بعد انقطاعه لساعات في يوم عطلة (عيد الاستقلال).

هذا الوضع، جعل الشركة المعنية بالماء والكهرباء في ورطة، حيث استغرب المواطنون عدم تجاوب الشركة والجماعات الترابية التي تشهد انقطاعات مائية مع مطالب مستعجلة، وكأنهم لا يمثلونهم، لولا تدخل العمالة، باستثناء بعض الأحزاب، ومنهم حزب الخضر، الذي أصدر بيانا شديد اللهجة يحذر فيه الجهة المعنية من مطباتها وتحمل مسؤوليتها فيما سيؤول إليه الوضع الذي تشهده المدينة بالخصوص وضواحيها بالإقليم لسنوات من انقطاعات متكررة دون أن تلقى الشركة حلولا جذرية لمعالجة هذه الإشكالية والحد من تفاقمها، والتي يمكن أن تتسبب في وقفات احتجاجية مستقبلا، خاصة وأن الانقطاعات لا زالت مستمرة، وتنتقل من حي إلى آخر.

هذا الوضع يؤرق السكان المتضررين، خاصة بعد تأخر مشاريع تقوية الشبكات المائية، والتأخر في إنجاز مشروع محطة معالجة المياه العادمة أو المستعملة بالمدينة، وعدم مطابقة الأشغال لدفتر التحملات، حيث دعا حزب الخضر، وبعض الجمعيات بسطات، التي رفعت تظلمها عبر تقديم شكاية في الموضوع إلى عامل الإقليم، من أجل التدخل للقطع مع هذه الممارسات، والحد من تهور الجهة المسؤولة عن قطاع الماء، مطالبين بفتح تحقيق شامل في الموضوع.

حمان

كواليس جهوية

سلا

نشطاء جمعويون غاضبون من العمدة بسبب حرمانهم من المنح

الأسبوع

يسود استياء وسط رؤساء ونشطاء جمعيات محلية بمدينة سلا، من قيام مجلس الجماعة بتقليص قيمة المنح المالية، أو قطع الدعم المالي عن الجمعيات التي تنشط في المجال الثقافي والاجتماعي.

واعتبرت الفعاليات الجمعوية، أن قيام المجلس الجماعي بحرمان الجمعيات من الدعم المالي ينسف العمل الثقافي والتطوعي الذي تقوم به الإطارات الجمعوية على الصعيد المحلي، حيث أن الأنشطة الترفيهية والثقافية في ظل هذا التهميش والإقصاء من الدعم مهددة بالتوقف خلال الموسم الحالي.

وقد وجهت الفعاليات المحلية انتقادات إلى مسؤولي الجماعة بسبب غياب المقاربة التشاركية وحرمان الجمعيات من الموارد الضرورية، وقيامها بإجراء وتنظيم العديد من الأنشطة الثقافية دون إشراك بقية الفاعلين الجمعويين، مما يجعل القطاع الثقافي والجمعوي يخضع للاحتكار والاستغلال، في ظل تراجع كبير لدور الجمعيات في التنمية المحلية والاجتماعية.

وانتقدت الجمعيات المحلية استغلال الفاعلين الجمعويين من قبل المنتخبين والمسؤولين، فقط من أجل مهام تنظيمية أو تأثيث الأنشطة والمهرجانات دون إشراكها في وضع البرامج والمشاريع الثقافية على الصعيد المحلي، داعية إلى إعادة إنصاف الجمعيات التي تعمل بشكل جدي ودعمها ماليا وإشراكها في المباريات والبرامج الثقافية المحلية.

السنتيسي

أصيلة

تساؤلات حول إصدار الجماعة لرخصة وعدم استخلاص الديون

الأسبوع

تتساءل العديد من الفعاليات الجمعوية والحقوقية في مدينة أصيلة، عن الاختلالات الحاصلة في تدبير رخص احتلال الملك الجماعي على صعيد المدينة، بعد إصدار رخصة جديدة رغم وجود رخصة قديمة صادرة منذ سنة 2016 ما تزال سارية المفعول، وتراكم الديون التي تقارب 96 ألف درهم.

فالرخصة الأولى تحمل تاريخ 23 يونيو 2016 برقم 877 وقعها النائب الأول لرئيس المجلس في عهد توفيق لزاري، والمثير أن الرخصة القديمة لم تلغ مع تراكم الديون ما بين 2017 إلى غاية منتصف 2025، بقيمة مالية بلغت 96 مليون سنتيم تقريبا، إذ بالرغم من هذا الوضع القائم لم تقم الجماعة بالعمل على استخلاص الديون المتراكمة أو سحب الرخصة وفق القانون التنظيمي والمساطر الجاري بها العمل.

والغريب أنه بتاريخ 7 يوليوز 2025 تم إصدار رخصة ثانية لنفس الغرض دون إلغاء الرخصة الأولى، مما يطرح تساؤلات عريضة حول قانونية الرخصة الجديدة فوق رخصة سابقة للاحتلال المؤقت للملك الجماعي مرتبطة بديون لم تتم تسويتها بعد، لكن المثير في القضية أنه تم إلغاء الرخصة الثانية في 26 نونبر الماضي بعد عدة أشهر فقط من إصدارها، مما يفرض فتح بحث في الموضوع حول هذا التضارب الحاصل.

وحسب مصادر محلية، فإن هناك العديد من الرخص الأخرى المتعلقة باحتلال الملك العمومي لا زال أصحابها في ذمتهم ديون مالية دون أن يتم استخلاص المبالغ المالية منهم، مما يبرز خللا ما في مصالح المراقبة التابعة للجماعة الحضرية، ليبقى السؤال مطروحا على الجماعة؛ ما سبب إصدار رخصة جديدة دون تسوية المستحقات المالية ؟

مكناس

فعاليات تدعو إلى إحداث وكالة للعناية بساحة الهديم

الأسبوع

دعت فعاليات جمعوية محلية بمدينة مكناس، إلى النهوض الحقيقي بساحة الهديم التاريخية وسط المدينة، عبر فك الحصار عنها وفتح بوابة باب منصور الذي يعد موقعا سياحيا مهما، متسائلة عن الرؤية في إعادة التوظيف الأمثل وتسويق هذه الساحة، وكشفت عن مجموعة من الاختلالات المتعلقة بالإنارة العمومية الباهتة قرب باب منصور، حيث أن الإضاءة لا تبرز الساحة بشكل واضح ولا تبين معالمها المتنوعة، مؤكدة على ضرورة إعادة النظر في وضع معدات الإضاءة الجيدة وتقويتها، والعمل على تغطية جميع معالم الساحة حتى العميقة.

واقترحت الفعاليات المدنية مجموعة من التوصيات للنهوض بالساحة التاريخية وتحسينها، عبر مقترح إحداث وكالة تضم جميع الفاعلين والمسؤولين والسلطات والمجتمع المدني، لأجل تدبير وتحصين ساحة الهديم، مكلفة بشؤونها والمرافق التابعة لها، سواء الإنارة أو الترميم أو المراحيض، والتصدي لظاهرة احتلال الملك العمومي بالساحة.

وسجلت الفعاليات ملاحظات حول ضرورة تنظيم وقوف «الكوتشيات» وتحديثها وتأطير السائقين، وتحسين سلوكهم مع الزوار والسياح والعناية بالخيول، إلى جانب تحسيس وتوعية التجار والمهنيين، لتحسين الخدمات والحفاظ على جمالية الساحة ومرافقها وتعزيز الحضور الأمني لمراقبة الساحة والتنسيق مع السلطة المحلية وحماية الزوار والسياح.

عين على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

أزمة القطاع الصحي ببركان تصل للبرلمان

نبه البرلماني محمد إبراهيمي، رئيس جماعة بركان وعضو فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، إلى الاختلالات العميقة التي يشهدها القطاع الصحي بإقليم بركان، معربا عن قلقه إزاء تدهور الخدمات وتزايد شكاوى الساكنة من المستشفى الإقليمي الدراق، الذي يرزح تحت ضغط متزايد بسبب النقص البنيوي في الموارد البشرية، فضلا عن اضطلاعه بمهام تغطية صحية لجماعات مجاورة مثل رأس الماء وزايو، مما يكشف عن أزمة تدبيرية وهيكلية تهدد استقرار الخدمات.

وأوضح النائب البرلماني، أن الإقليم يعاني من خصاص وصفه بـ«الحاد» في عدد من التخصصات الحيوية، أبرزها طب الأطفال والخدج، وطب المستعجلات، بالإضافة إلى نقص صارخ في الأطباء المتخصصين في التخدير والإنعاش، الأشعة، أمراض القلب، والعيون، موضحا أن طبيبا واحدا فقط في كل تخصص يضطلع بتقديم الخدمات الصحية لأكثر من 300 ألف مواطن في هذه التخصصات الأساسية، كما يفتقر كليا لتخصصات مهمة أخرى مثل طب الأعصاب والجهاز الهضمي وأمراض الكلي، فيما لا يتجاوز عدد الأطباء في باقي التخصصات طبيبين على الأكثر، وهو ما يؤدي إلى طول فترات الانتظار وضعف منظومة المواعيد.

وشدد محمد إبراهيمي على أن إقليم بركان لم يستفد من تعيينات الأطباء الاختصاصيين لسنتين ماليتين متتاليتين، مما زاد من تفاقم العجز في الأطر الطبية، مضيفا أن الوضع يزداد تعقيدا بسبب تأخر صرف مستحقات وتعويضات الحراسة والإلزامية المستحقة للأطر العاملة، وهو ما يؤثر سلبا على تحفيز الأطباء والممرضين، ويهدد الاستقرار المهني داخل المؤسسات الصحية بالإقليم.

التهراوي

أكوام النفايات والأعشاب العشوائية تحاصر المدارس

سلطت الساكنة المحلية لحي العمال بمدينة أزغنغان، بإقليم الناظور، الضوء على مشهد بيئي غير مقبول يتكرر يوميا بالقرب من محيط مدرسة «أحد» الابتدائية، ويتمثل هذا المشهد في التكدس الكثيف لأكوام النفايات المنزلية ونمو الأعشاب العشوائية بشكل لافت، مما حول المنطقة إلى «نقطة سوداء» تشوه المنظر العام، خصوصا عند مدخل المدينة المطل على الطريق الساحلي.

وفي سياق متصل، أعربت فعاليات مدنية وساكنة الحيز السكني، عن قلقها البالغ إزاء الآثار السلبية المحتملة لهذه الظاهرة، مؤكدة أن تراكم هذه المخلفات العضوية والصلبة بالقرب من مؤسسة تعليمية، يشكل تهديدا مباشرا للصحة العامة، لا سيما بالنسبة للتلاميذ والأطر التعليمية، ما يرفع من احتمال انتشار الأمراض والأوبئة وتكاثر مختلف أنواع الحشرات والقوارض الضارة.

وناشدت الساكنة، في نداءات متواصلة، السلطات المحلية والمجلس الجماعي، للتدخل الفوري والعاجل من أجل معالجة الوضعية بشكل جذري، لإيجاد حلول سريعة لهذه الإشكالية البيئية، خصوصا في ظل التحضيرات الجارية لاستقبال عدد من المسؤولين الحكوميين المتوقع زيارتهم لإقليم الناظور، الأمر الذي يتطلب تدارك هذه المظاهر المشوهة للمجال الحضري.

ويترقب سكان حي العمال استجابة سريعة وفعالة من قبل الجهات المختصة لوضع حد لهذه المشاهد المتكررة، والمضي نحو اعتماد مقاربة مستدامة تضمن حماية البيئة المحيطة بالمؤسسات التعليمية والمحافظة على جمالية مدخل مدينة أزغنغان.

كواليس صحراوية

بيان نقابي يتهم «لارام» بتعنيف نفسي لرئيسة وكالة تجارية في العيون

عبد الله جداد. العيون

كشف بيان شديد اللهجة أصدره المكتب الإقليمي لمنظمة المرأة الشغيلة المغربية بالعيون، عن تضييق إداري وعنف نفسي تتعرض له رئيسة وكالة الخطوط الملكية المغربية بالعيون، وهي إحدى أقدم الأطر الصحراوية بالشركة، حيث قضت أكثر من 25 سنة في خدمة «لارام» بكفاءة ونزاهة يشهد بها الزبناء والمسؤولون السابقون، والمنتخبون والفعاليات الحقوقية والسياسية والمدنية.

عدو

وجاء البيان في وقت تنخرط فيه مؤسسات الدولة في الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء، ما يجعل ما يجري داخل وكالة «لارام» بالعيون متناقضا تماما مع روح هذه الحملة.

فقد ارتفعت حدة التوتر داخل الوكالة منذ تعيين المسؤول الجهوي الجديد، القادم من الداخلة، حيث أفاد البيان بأن «سلوكياته أفسدت المناخ الاجتماعي»، وتسببت في استقالة أقدم مستخدم صحراوي، فضل فتح وكالة للأسفار، ومغادرة آخرين إلى وجهات أخرى، مما جعل الوكالة لا تتوفر اليوم سوى على ثلاثة مستخدمين فقط، بمن فيهم رئيسة المكتب الإقليمي.

وأضاف البيان، الذي وجد تأييدا مطلقا وتضامنا كبيرا، إثر تعرض رئيسة الوكالة لسلسلة من الإجراءات التعسفية، ومنها على الخصوص حرمانها من مكتبها الطبيعي كرئيسة وكالة، ومنعها من عطلتها السنوية القانونية التي تعتبر مكسبا سندته الحكومة المغربية وفقا للتوجيهات الملكية الخاصة بالعاملين في الأقاليم الجنوبية، واتخاذه قرارات تعسفية دون سند إداري، والأدهى من ذلك، هو التقليل من شأنها المهني وممارسة العنف النفسي سلوكا وألفاظا.

وحسب نفس البيان، فإن «المسؤول الجهوي للخطوط الملكية يدّعي توفره على حماية من جهات عليا داخل الشركة»، ما عقد الوضع وزاد من حدة التوتر، وهو ما حتم على منتخبين التدخل لدى الإدارة، لكن بدون نتيجة.. فهل يعلم المدير العام عبد الحميد عدو ما يجري في مكاتب «لارام» ؟

الخطاط يبحث عن فرص استثمارية لجهة الداخلة بفرنسا

الداخلة. الأسبوع

قام وفد رفيع من جهة الداخلة وادي الذهب، يقوده الخطاط ينجا رئيس الجهة، بزيارة عمل إلى العاصمة الفرنسية باريس، للمشاركة في اللقاء الاقتصادي الذي نظمه مجلس أرباب المقاولات فرنسا-المغرب، وقد احتضن Cercle de l'Union Interalliée هذا الحدث، الذي جمع عددا من الفاعلين الاقتصاديين الفرنسيين يمثلون مؤسسات رائدة في مجالات الطاقة، الهندسة البحرية، البيئة، والبنى التحتية الاستراتيجية.

وتأتي هذه المشاركة في سياق الجهود الحثيثة التي تبذلها الجهة لتعزيز انفتاح الأقاليم الجنوبية للمملكة على فضائها الاقتصادي الدولي، والتعريف بالمؤهلات المتقدمة التي باتت تميز جهة الداخلة وادي الذهب كقطب استثماري واعد، خصوصا في مجالات الطاقات المتجددة والاقتصاد الأزرق والصناعات البحرية والتقنيات المبتكرة المرتبطة بالاستدامة.

وخلال الجلسة المخصصة لعرض إمكانيات الأقاليم الجنوبية، قدم ينجا الخطاط مداخلة شاملة أبرز فيها المشاريع المهيكلة التي تعرفها الجهة في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، وما يتيحه من رؤية واضحة لجذب الاستثمارات وتطوير شراكات اقتصادية ذات قيمة مضافة، كما استعرض الفرص المتاحة أمام الفاعلين الاقتصاديين الفرنسيين، خاصة في القطاعات الصاعدة المرتبطة بالطاقة النظيفة والصناعات البيئية البحرية، وهي مجالات أصبحت تكتسي أهمية استراتيجية في التعاون المغربي-الفرنسي.

وقد مثل هذا اللقاء فضاء مهما لتبادل الخبرات بين الجانبين، ومناقشة سبل إرساء شراكات مستقبلية مع كبريات المقاولات الفرنسية العاملة في القطاعات ذات الطابع الابتكاري، كما أتاح فرصة لبحث مشاريع مشتركة من شأنها تعزيز مكانة الجهة كمنصة إقليمية متقدمة للاستثمار والتنمية، خصوصا مع الدينامية المتسارعة التي تعرفها المنطقة بفضل بنياتها التحتية الحديثة وموقعها الجيو-اقتصادي المتميز.

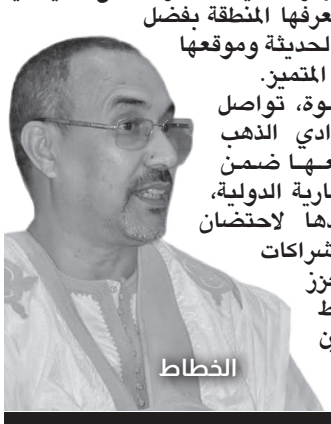
الخطاط

وبهذه الخطوة، تواصل جهة الداخلة وادي الذهب ترسيخ موقعها ضمن الخريطة الاستثمارية الدولية، مؤكدة استعدادها لاحتضان مشاريع واعدة وشراكات استراتيجية تعزز وتعمق الروابط الاقتصادية بين المغرب وفرنسا.

عودة صلوح الجماني إلى الواجهة ينذر ببدء التسخينات الانتخابية

العيون. الأسبوع

شهدت مدينة الحسيمة لحظة مؤثرة خلال أشغال الدورة السادسة للمجلس الوطني لحزب الحركة الشعبية، المنعقدة تحت شعار: «دورة الوفاء من الريف إلى الصحراء»، حيث حظي صلوح الجماني بتكريم خاص تقديرا لمسيرته الوطنية ودوره في تعزيز حضور الحزب بمختلف جهات الصحراء، وقد حضر هذا التكريم الأمين العام للحزب محمد أوزين، والرئيس الشرفي امحند العنصر، اللذان أشادا بمكانة الجماني كأحد الوجوه المتميزة داخل الحركة الشعبية، وكأن الحركة تفتح أبوابها لقيادات سياسية من أهل الجماني قد تغادر قلاع أحزاب لم تتوافق مع خططها، وخاصة حزب الأصالة والمعاصرة، الذي سبق أن أوقف محمد سالم الجماني وغيره...

من جانبه، عبر صلوح الجماني عن عميق امتنانه لهذه المبادرة، التي اعتبرها الجميع تجسيدا لثقافة الاعتراف والوفاء لرموزه، مؤكدا أن هذا التكريم يمثل رسالة وحدوية تجمع أبناء الوطن من الريف إلى الصحراء، ويعكس روح النضال المشترك من أجل خدمة القيم الوطنية وتعزيز العمل السياسي المسؤول.

تلكس صحراوي

قام وفد من المنتدى المغربي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بزيارة خاصة لمنزل الحاج إبراهيم ولد الرشيد بالأقاليم الجنوبية، تقديرا لمكانته الاعتبارية وترافعه عن قضايا المواطنين وجهوده المتواصلة في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، وتندرج هذه الزيارة ضمن فعاليات الدورة الثانية لمبادرة «خيمة المواطنة والتفكير» المنظمة تحت شعار: «الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية من التصور الاستراتيجي إلى الإجراء».

وأشاد أعضاء الوفد بالدور البارز للحاج إبراهيم ولد الرشيد في تعزيز ثقافة الحوار داخل المجتمع الصحراوي ودعمه للرؤية الملكية في تنزيل النموذج التنموي الجديد.

وفاة رضيعة بطرفاية تعيد إلى الواجهة معضلة القطاع الصحي بالإقليم

طرفاية. الأسبوع

أعادت وفاة طفلة حديثة الولادة بطرفاية، تسليط الضوء على الوضع الصحي المتدهور الذي تعيشه المنطقة منذ سنوات، في ظل استمرار اعتماد المستشفى الإقليمي على تحويل أغلب الحالات إلى مدينة العيون بسبب ضعف التجهيزات ونقص الأطر الطبية.

ووفق مصادر محلية، فقد أثارت هذه الفاجعة استياءً واسعا في صفوف الساكنة، التي عبرت عن غضبها مما وصفته بـ«الإهمال واللامبالاة» داخل القطاع الصحي، معتبرة أن الحادث ليس معزولا، بل يعكس اختلالات مزمنة يعاني منها المواطنون، خصوصا النساء والأطفال.

وتؤكد مصادر من عين المكان، أن الطفلة حديثة الولادة فارقت الحياة أثناء محاولة نقلها إلى المستشفى على الطريق الرابطة بين طرفاية والعيون، في مشهد يعكس حجم الخطر الذي يتهدد المرضى بسبب بُعد المسافة ونقص التجهيزات داخل الإقليم.

وتجدد هذه الحادثة المطالب الملحة بتحسين العرض الصحي بطرفاية، باعتباره حقا أساسيا يكفله القانون، بوصفه ضرورة ملحة لإنهاء معاناة طويلة عاشتها الساكنة مع مستشفى يصفه كثيرون بأنه «مركز تحويل أكثر من كونه مؤسسة للعلاج».

تدشين كبير لمقر الأكاديمية الإفريقية لعلوم الصحة في الصحراء

الداخلة. الأسبوع

عاد وزير الصحة أمين التهراوي من جديد إلى مدينة الداخلة، يوم السبت الماضي، لتدشين مقر الأكاديمية الإفريقية لعلوم الصحة، وهي أول بنية يتم استكمالها ضمن مشروع المركب الاستشفائي الجامعي الدولي محمد السادس بالداخلة، الذي يرتقب أن يصبح أحد أهم أقطاب التكوين والابتكار الطبي في إفريقيا.

وقد جرى تدشين هذا الصرح بحضور وزير التعليم العالي، عز الدين الميداوي، ووزير الصحة العمومية والسكان والشؤون الاجتماعية في النيجر، غاربا حكيمي، ووالي جهة الداخلة وادي الذهب علي خليل، والمدير المنتدب لمؤسسة محمد السادس لعلوم الصحة، البروفيسور يونس بجيجو، ورئيس مجلس جهة الداخلة وادي الذهب، الخطاط ينجا.

وأقيمت هذه الأكاديمية على مساحة تقارب 1350 مترا مربعا، وتضم مركزا للندوات بطاقة استيعابية تصل إلى 100 مقعد، وقاعات للاجتماعات، ومكاتب إدارية، بالإضافة إلى قاعة مخصصة لاجتماعات المجلس.

وقام وزير الصحة والوفد المرافق له بزيارة مركز محمد السادس للمؤتمرات، الذي يعد بدوره جزء من هذا المركب، والذي يتميز بطاقة استيعابية تصل إلى 600 مقعد، وهو مخصص لاحتضان المؤتمرات واللقاءات العلمية لمهنيي وخبراء الصحة.

للإشارة، فقد سجلت وتيرة إنجاز هذه البنيات، تقدما ملحوظا، فكلية محمد السادس للطب بلغت نسبة تقدم الأشغال بها 60 %، والمدرسة العليا محمد السادس لمهندسي علوم الصحة 90 %، وكلية محمد السادس لعلوم التمريض ومهن الصحة 75 %، فيما بلغ المركز الدولي محمد السادس للمحاكاة في علوم الصحة نسبة 60 %.

حتمية إعلان الحرب ضد التفاهة لتصحيح صورتنا الاجتماعية

عبده حقي

لم تعد التفاهة في المغرب مجرد محتوى عابر يُستهلك وينسى في اليوم ذاته، بل أصبحت أشبه بطبقة كثيفة من السحاب الرقمي تحجب ملامح مجتمعنا المغربي الأصيل، وتشوه صورته أمام العالم، وتخلق واقعا موازيا لا يمت بصلة لحقيقة المغاربة ولا لعمق حضارتهم التليدة، وحين تتحول السوشيال ميديا إلى ماكينة ضخمة تعيد تدوير السطحية، وتدفعها إلى واجهة الترند، يصبح خوض الحرب على التفاهة ضرورة اجتماعية وأخلاقية وثقافية، لا مجرد خيار نقدي عابر.

لقد عرف المغرب خلال العقد الأخير، صعودا لافتا ومربكا لفئة من «المؤثرين» الذين اقتحموا المشهد الافتراضي من بوابة الإثارة الرخيصة، والمتاجرة في الأجساد، واستثمار الدين، وتدوير الخرافات، وتضخيم الفضائح، وتقديم صورة نمطية ومشوهة عن وطن مترامي التاريخ ومتعدد الأصوات؛ فبدل أن تكون المنصات الرقمية امتدادا لنبض المجتمع، أصبحت في كثير من الأحيان مرآة كاذبة ومصقولة بيد من يبحث عن الربح السريع، ولو على حساب القيم والذوق العام والأمن الرمزي للوطن.

أخطر ما في هذه الظاهرة، أنها لم تعد محصورة في دائرة الفرجة القصيرة والرخيصة، بل تحولت إلى آلية تصنع إدراكا جماعيا جديدا، فالجيل الذي يفتح عينيه كل صباح على فيديوهات تُروّج للجنس المبطن والعلني والابتزاز العاطفي، والفضائح المفتعلة، وتقدم نماذج سريعة للغنى والشهرة، سيتشرب، بوعي أو من دون وعي، قيما جديدة تستبدل الاجتهاد بالاستعراض، والمعرفة بالصراخ، والمهارة بالفضيحة، وبذلك يصبح «المؤثر» التافه أكثر تأثيرا من المعلم، وأكثر حضورا من الكاتب، وأكثر سلطة من الصحافي.

ولم تقف موجة التفاهة عند هذا الحد، بل ظهرت فئة أخرى عميقة الضرر: تجار الدين؛ أولئك الذين يمزجون الفتوى بالتسلية، ويحولون الخطاب الديني إلى عرض مباشر، يبيعون فيه الطمأنينة بسرعة «اللايك»، ويخلطون بين الموعظة والتسويق، وبموازاة ذلك انتشرت موجة من المشعوذين الرقميين، من قارئي الطالع إلى مفسري الأحلام ومدعي العلاج بطاقة الرقية الشرعية، الذين يكرسون العقلية القدرية ويقوضون أسس التفكير العلمي ويستغلون هشاشة الناس من أجل المزيد من الأرباح.

وفي الجانب الأكثر قتامة، يقف «المؤثرون» الذين يتاجرون بسمعة المغرب نفسه؛ منهم من يختلق مأساة اجتماعية، ومن يضخم واقعة بسيطة ويحولها إلى «فضيحة دولة»، ومن يعرض حياته الخاصة وخصوصيات الآخرين للبيع العام، غير مدرك بأن العالم يراقب وأن الصورة التي سينقلها قد تتحول إلى عنوان إعلامي في الخارج؛ هؤلاء لا يقدمون محتوى، بل يقدمون تشويها ممنهجا للبلد وللإنسان المغربي، في لحظة تحتاج فيها المملكة إلى تعزيز صورتها الدولية الصافية، لا إلى تدميرها من داخل فضاء افتراضي منفلت.

وهكذا يصبح المشهد المغربي محاصرا بجيش من التافهين الذين يمارسون تأثيرا معكوسا: تأثير يهدم ولا يبني، يخدر ولا يحرر، يجر إلى الخلف بينما يتقدم العالم نحو اقتصاد المعرفة والابتكار، ومن هنا تنبع الحاجة إلى «الحرب على التفاهة» بوصفها حركة تصحيحية شمولية، حماية للذوق العام، وصيانة للقيم وترميما للصورة العالمية للمغرب، وتحصينا للأجيال الجديدة من اقتصاد الوهم.

الحرب على التفاهة لا تعني الرقابة القمعية، ولا خنق حرية التعبير، بل بناء جدار من الوعي، وتعزيز التربية الإعلامية في المدارس، وإحياء دور القراءة والفنون والفكر النقدي، وتشجيع المحتوى الهادف الذي يكرم الإنسان بدل استغلاله، ويعكس المغرب بعمقه وتنوعه بدل اختزاله في مشهد مثير للشفقة. وتعني أيضا أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في ردع خطاب الكراهية والعنف والإساءة للقاصرين، وتحيين المنظومة القانونية المرتبطة بالمنصات الرقمية، ومراقبة الأموال المجهولة التي تتحكم في «ترندات» موجهة ومشبوهة.

كما أن للمجتمع المدني دور جوهري في هذه الحرب، من خلال إطلاق مبادرات للنقد الثقافي، ودعم صناع المحتوى الجاد، وفضح الممارسات التي تستغل هشاشة الجمهور، وللصحافة المهنية مسؤولية مضاعفة في تقديم أطروحة مضادة للسطحية، وفي تعويض الفراغ الذي سمح للتفاهة بأن تتمدد وتبتلع الفضاء العمومي.

إن الحرب على التفاهة ليست صراعا ضد أفراد بقدر ما هي مواجهة مع بنية ثقافية بدأت تتمدد على حساب المعرفة الهادفة، وهي معركة دفاع عن صورة المغرب في الخارج وعن كرامة المواطن في الداخل، وعن مستقبل الأجيال التي تستحق فضاء رقميا يمنحها الأمل لا العطب، والمعرفة لا الخرافة، والقدرة على صنع المستقبل لا الهروب منه.

وحين يتم ترسيخ هذه الرؤية، لن يكون هدفنا فقط محو التفاهة، بل إعادة بناء المعنى، وإعادة الاعتبار للمبدعين والمثقفين والباحثين والمربين، حتى يصبح التأثير قيمة تنتج معرفة، لا سوقا تُساوم وتتاجر فيها الفضائح.

اختصاصات الولايات في النظام الفيدرالي الألماني

ذ. فؤاد البهلول

تتمة لما سلف من تعداد أسس الحكم الذاتي في النظام الفيدرالي الألماني لدستور 1949، الذي ولد من رحم أمهات الدستور اللواتي كن أربع سيدات وآباؤه الذين كانوا 61 رجلا، القانون الأساسي الذي بقي ساريا بعد إعادة توحيد شطري البلاد سنة 1990، دستور ألمانيا الموحدة، وجاءت تعديلات كل من دستور 1969 و2012 لتوسع مجالات المسؤولية المشتركة بين الولايات والحكومة الفيدرالية، وذلك من خلال المادتين «91 أ» و«91 ب» لتعزيز التعاون في مجالات، مثل التعليم العالي والتنمية الإقليمية.

■ **المادة «91 أ»: المهام المشتركة - المسؤولية عن الإنفاق:**

1) يشارك الاتحاد في أداء مهام الولايات في المجالات التالية شريطة أن تكون لهذه المهام أهمية للمجتمع ككل، وكانت مشاركة الاتحاد ضرورية لتحسين الظروف المعيشية (المهام المشتركة): تحسين الهياكل الاقتصادية في الأقاليم؛ تحسين الهيكل الزراعي وحماية المناطق الساحلية.

2) تحدد القوانين الاتحادية الموضوعة بموافقة البوندسرات (برلمان الولايات) على المهام المشتركة والتفاصيل الخاصة بالتنسيق.

3) يمول الاتحاد في الحالات التي ينطبق فيها البند 1 من الفقرة 1 من هذه المادة، نصف النفقات في كل ولاية، ويمول الاتحاد في الحالات التي ينطبق فيها البند 2 من الفقرة 1 من هذه المادة، على الأقل نصف النفقات، وتتساوى نسبة التمويل في جميع الولايات، وينظم القانون التفاصيل الخاصة بذلك، ويخضع توفير الأموال إلى اعتمادها في موازنات الاتحاد والولايات.

■ **المادة «91 ب»: برامج التعليم وتشجيع البحث:**

1) يجوز للاتحاد والولايات أن يتفقا بشكل مشترك على التعاون في حالات الأهمية فوق الإقليمية لتشجيع ما يلي: مؤسسات ومشروعات البحث خارج مؤسسات التعليم العالي؛ المشروعات والأبحاث العلمية في مؤسسات التعليم العالي؛ بناء المرافق في مؤسسات التعليم العالي، بما فيها المنشآت العلمية الكثيرة.

وقد جاءت هذه التعديلات لتوسع ما جاءت به المادة 10 من نفس الدستور، حيث يحدد القانون الأساسي أن نظام التعليم في ألمانيا يخضع لإشراف الدولة، وأن حكومات الولايات تحدد القواعد في مدارسها، مما يفسر الاختلافات الطفيفة بين الأنظمة المدرسية في الولايات المختلفة.

من جهة ثانية، نجد أن الدستور الألماني لم يغفل التأسيس للعلاقات الخارجية، حيث منح الولايات الاختصاص في إبرام الاتفاقيات الدولية.

المادة 32: تمنح الولايات صلاحية عقد اتفاقيات دولية ضمن نطاق اختصاصاتها التشريعية، وذلك بموافقة الحكومة الاتحادية.

هذه الصلاحيات التي توارثت منذ دستور فايمر لسنة 1919 (الملغي)، والذي كان قد سمح لتلك الولايات بممارسة هذا الاختصاص ولكن ضمن اختصاصها التشريعي، وبعد الحصول على موافقة الرايه الألماني، لكن بعد دستور 1949 المعدل واستنادا إلى الفقرة الأولى من المادة 32، وكذلك الفقرة الأولى من المادة 59 والمادة 73 من القانون ذاته، نجد أن السلطة المضطلعة بالشؤون الخارجية، تقع ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية الألمانية.

لنخلص في الأخير إلى أهم بند من اختصاصات الولايات، الذي يهم تعديل القانون:

- المادة 79: تنص على أن تعديل القانون الأساسي يتطلب موافقة ثلثي أعضاء البوندستاغ (البرلمان الاتحادي) وموافقة البوندسرات (الذي يمثل الولايات)، مما يؤكد دور الولايات في التعديلات الدستورية.

- المادة 23: تتناول آلية انضمام أجزاء أخرى إلى ألمانيا، وقد تم تعديلها لتشمل مشاركة الولايات في شؤون الاتحاد.

من خلال كل ما سبق، تبرز أهمية الحكم الذاتي في سياقه العام، سواء في ألمانيا أو في المغرب، من خلال توزيع السلطات الذي يمنح للأقاليم صلاحيات واسعة لتدبير شؤونها وتجنيب الانفصال والفيدرالية كشكل من أشكال الحكم الذاتي.

انتهى

العنف الرقمي في المغرب.. فضاء رقمي جديد لجرائم أكثر تطورا

مراد علوي

يشهد المغرب تصاعدا ملحوظا في ظاهرة العنف الرقمي، الذي يُعد انتهاكا صارخا للحقوق الأساسية للأفراد، بما في ذلك الحق في الكرامة والخصوصية، ويستهدفهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الاتصال الرقمي. هذا العنف يشمل التشهير والابتزاز ونشر المواد الحميمة دون موافقة، والتنمر الإلكتروني وانتحال الهوية، ويعد اعتداء مباشرا على الحقوق الشخصية ويهدد الأمن النفسي والاجتماعي للمواطنين، مما يستدعي تفعيل ترسانة قانونية متكاملة تشمل المنظومة التشريعية والسلطة القضائية والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني والإعلام مع الاستفادة من التقنيات الحديثة بما فيها الذكاء الاصطناعي.

يحمي القانون المغربي هذه الحقوق عبر عدة نصوص أساسية:

- القانون رقم 103-13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، يدرج العنف الرقمي ضمن الجرائم المعاقب عليها قانونيا، خصوصا في حالات نشر الصور أو تسجيلات الفيديو الحميمة أو ممارسة الابتزاز عبر المراسلات الخاصة.

- القانون رقم 03-07 المتعلق بالجرائم المعلوماتية، يفرض عقوبات على الولوج غير المشروع للأنظمة الرقمية واعتراض المعطيات الشخصية والاعتداء على محتوى البيانات، مما يصنفها ضمن الجرائم الإلكترونية المعاقب عليها قانونا. ويحتوي القانون الجنائي على فصول مثل 607-3 و607-4 التي تحدد مسؤولية الجناة وتفرض العقوبات على من يتدخل أو يعتدي على الأنظمة الرقمية بما يضر بسلامة المعطيات والأمن السيبراني.

ويظهر التطبيق القضائي لهذه الترسانة القانونية، في حالات متعددة، مثل نشر المواد الحميمة دون إذن، حيث يمكن للضحايا تقديم شكاية جنائية أمام النيابة العامة، ويصدر القضاء أحكاما بالحبس والغرامات وفق العقوبات المحددة قانونيا. في حالات الابتزاز الرقمي عبر الرسائل أو البريد الإلكتروني، يسمح القانون بالاعتماد على الأدلة الرقمية مثل المراسلات ولقطات الشاشة والبيانات التقنية، لضمان متابعة الجناة قضائيا، كما يعالج القانون حالات انتحال الهوية الرقمية والتشهير عبر الوسائط الرقمية مع الالتزام بحماية الضحايا وفق أحكام القانون بما يشمل التنمر الإلكتروني والتحرش الرقمي، خصوصا ضد الفئات الضعيفة.

ويواجه القضاء المغربي تحديات تقنية وقانونية معقدة بسبب انتشار استخدام الذكاء الاصطناعي، الذي قد ينتج محتوى مفبركا يصعب التثبت من صحته، ومن هنا أصبح الاجتهاد القضائي أداة ضرورية لتفسير النصوص القانونية وتطبيقها على المستجدات الرقمية بما يحفظ الحقوق الأساسية للضحايا، وتعتمد المحاكم على قبول الأدلة الرقمية وفق المعايير القانونية والتقنية الصحيحة بما يعزز مبادئ العدالة الرقابية ويوازن بين حماية الخصوصية وحرية التعبير.

كما يؤدي الذكاء الاصطناعي دورا مزدوجا؛ فهو من جهة يمثل وسيلة جديدة لارتكاب الجرائم الإلكترونية، ومن جهة أخرى يشكل أداة للتحقق والمراقبة مثل رصد المحتوى المسيء، وتحليل الحسابات الوهمية، ودعم الجهات القضائية والأمنية في تعقب الجناة بما يعزز الردع القانوني.

ويلعب المجتمع المدني دورا تكميليا، من خلال تنظيم حملات توعية قانونية وتقديم الدعم النفسي والقانوني للضحايا ومساعدتهم على جمع الأدلة الرقمية وصياغة شكايات قابلة للتطبيق أمام النيابة العامة والمحاكم، وتساهم المؤسسات التعليمية في نشر الثقافة القانونية والرقمية لدى التلاميذ والطلبة، وتعليمهم كيفية حماية بياناتهم الشخصية وفهم الحقوق والواجبات القانونية في الفضاء الرقمي.

وتسعى المؤسسة التشريعية إلى تحديث النصوص القانونية لمواكبة التحولات الرقمية، من خلال تجريم الابتزاز الإلكتروني وإعادة نشر المحتوى الحميمي دون موافقة وتحديد مسؤوليات المنصات الرقمية بما يعزز الأمن القانوني والرقمي ويقوي أدوات الردع، كما يؤدي الإعلام دورا توعويا ورقابيا من خلال نشر ثقافة الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا وكشف الانتهاكات القانونية وتحفيز الضحايا على تقديم شكاياتهم لضمان حماية حقوقهم.

وتتطلب مواجهة العنف الرقمي في المغرب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد، تجمع بين الترسانة القانونية الفعالة والسلطة القضائية والوعي المجتمعي، إلى جانب حضور دور المؤسسات التعليمية والإعلامية للتصدي لهذه الآفة، ويعتمد نجاح هذه الجهود على تكاتف جميع الأطراف لبناء ثقافة رقمية تحترم المسؤولية القانونية والخصوصية وكرامة الإنسان، وتؤسس لبيئة رقمية آمنة ومستقرة تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.

تقارير

النقاش السياسي بين منطق الفضيحة ومنطق المؤسسة: قراءة تحليلية

بقلم: أبوبكر **الفقيه التطواني**

يشهد النقاش السياسي في المغرب، خلال الأشهر الأخيرة، تحولا لافتا، إذ أصبح الفضاء العمومي يعيش على إيقاع انفجار يومي للمعطيات والاتهامات المرتبطة بالصفقات وتضارب المصالح، وتتناسل الأخبار بسرعة تضاهي سرعة تلقيها، ويجد الرأي العام نفسه مشدودا إلى مشاهد متلاحقة لا يتضح دائما مدى دقتها أو سياقات تداولها.. هكذا انتقل الخطاب من لغته المؤسساتية الهادئة إلى لغة مشحونة بالإثارة، تُقدم فيها الشخصيات قبل السياسات، والاتهامات قبل الوقائع، والفرجة قبل التحليل.. وفي خضم هذا التحول، يصبح القلق من الفساد - وهو قلق مشروع في أي نظام ديمقراطي - جزءً من الإشكال ذاته حين يتحول إلى مادة للجدل أكثر منه مناسبة للإصلاح.

إن جانبا من هذا التحول يرتبط بطريقة بناء الخطاب؛ فهناك اتجاه يوظف الحسّ الأخلاقي العام ويراهن على قوة الأسئلة التي يطرحها الناس - لمن المصلحة؟ من المستفيد؟ أين الشفافية؟ هل هناك تضارب مصالح؟ - وهي أسئلة حارقة تجد صداها بسهولة لدى الجمهور؛ هذا الاتجاه يعتمد لغة مشدودة الإيقاع، تقوم على إثارة الانتباه ورفع منسوب التحذير، وتتعامل مع كل معلومة حول صفقة أو قرار إداري باعتبارها مؤشرا على أزمة أعمق في تدبير الشأن العام، وهو خطاب يجد قوته في انطلاقه من شعور اجتماعي واسع بأن مراقبة المال العام ليست رفاهية سياسية، بل واجبا مدنيا وأخلاقيا.

لكن هذا الخطاب، على قوته التعبوية، يواجه تحديا حقيقيا؛ فالمبالغة في تحويل كل شبهة إلى قضية، وكل اختلاف إداري إلى اتهام، يمكن أن تفرغ النقاش من محتواه، وتعمق الإحساس بوجود فساد شامل حتى في الحالات التي لم تُستكمل فيها إجراءات التحقق، وحين يتضخم صوت الاتهام على حساب صوت الأدلة، يصبح الجمهور نفسه ضحية تراكم الشبهات، فيفقد ثقته في المؤسسات وفي الخطاب النقدي معا، لذلك تبدو الحاجة ملحّة إلى الحسم بين النقد الذي يفتح باب المحاسبة، والنقد الذي يتحول إلى مادة فرجوية تستنزف النقاش العمومي.

في المقابل، هناك اتجاه آخر يواجه هذه الموجة بإعادة النقاش إلى مرجعيته القانونية والإجرائية؛ فهو يستند إلى الوثيقة، والمساطر، والهيئات المختصة، ويُقدِّم كل الاتهامات كادعاءات تحتاج إلى التحقق قبل إصدار الأحكام، ويحرص هذا الاتجاه على حراسة لغة الحوار من الانزلاق إلى القدح أو التشهير، مفضلا خطابا تقنيا يركز على كيفية اشتغال الإدارة العمومية وعلى الضمانات المنصوص عليها لتفادي تضارب المصالح.

إلا أن هذا الخطاب بدوره يواجه إشكالا لا يقل أهمية؛ فالتشبث بالمساطر، من دون مرافقة تواصلية فعّالة وواضحة، قد يبدو في عين الرأي العام محاولة لتعقيد النقاش أو إفراغه من محتواه السياسي، فالمواطن اليوم لم يعد ينتظر البيانات الرسمية فحسب، بل ينتظر سردية مفهومة وشفافة تشرح ما جرى، وكيف جرى، وما هي الضمانات التي تمنع تكرار أي تجاوز. لقد أصبح التواصل الحكومي - أو المؤسسي عموما - ركنا أساسيا في بناء الثقة، وليس مجرد تعليق لاحق للأحداث.

وهكذا، نجد أنفسنا أمام مشهد تتقاطع فيه مقاربتان: مقاربة تراهن على إثارة الأسئلة الأخلاقية، ومقاربة تعيد النقاش إلى قنواته المؤسساتية، وبينهما تبرز إشكالية أعمق تتعلق بكيفية إدارة الجدل العمومي، وليس فقط بموضوعاته. فالسؤال لم يعد: هل هناك شبهات في الصفقات؟ بل: كيف نتداول هذه الشبهات؟ كيف نبني رواياتنا؟ كيف نمنح الرأي العام حقه في الفهم من دون أن نغرقه في العناوين الصاخبة؟ وكيف نقيم التوازن بين مسؤولية النقد ومسؤولية البناء ؟

إن ما يعيشه المغرب اليوم، على الرغم من توتره الظاهر، يمثل فرصة حقيقية لتحويل النقاش السياسي إلى رافعة لإصلاح قواعده؛ فتعزيز الشفافية في تدبير الصفقات، ونشر المعطيات، وتفعيل التصريح بالمصالح، وتحديث أدوات الرقابة، وتجويد قنوات التواصل.. كلها خطوات كفيلة بأن تنقل النقاش من دائرة الشبهة إلى دائرة الثقة، كما أن الانضباط في الخطاب، والابتعاد عن الشخصنة، يمنح السياسة ما تحتاجه من وقار، ويحميها من الانزلاق إلى منطق الاستعراض.

في جوهر الأمر، لا يتعلق المشهد بصراع بين أطراف، بل بصراع بين طريقتين في فهم السياسة: هل السياسة صرخة أخلاقية، أم هي لغة المساطر، أم هي التوازن الدقيق بينهما؟ الإجابة التي ستتشكل في المرحلة المقبلة - وهي مرحلة انتخابية بامتياز - ستحدد ملامح الثقة العامة، وترسم حدود العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإذا نجح الفاعلون في الانتقال من «منطق الفضيحة» إلى «منطق المؤسسة»، فإن السياسة ستستعيد دورها الطبيعي: فضاءً للتفكير العمومي، لا مرآة للضجيج اليومي.

نمو بلا تنمية: كيف تعيد اللوبيات تشكيل اقتصاد المغرب ؟

بقلم: د. عبد الإله **الخضري**

لم تعد اللوبيات الاقتصادية في المغرب مجرد مجموعات مصالح داخل قطاعات محددة، بل تحولت إلى شبكات متداخلة ومعقدة تجمع بين الفاعل الاقتصادي وصانع القرار السياسي، ومع هذا التداخل، أصبحت لهذه الشبكات قدرة متزايدة على التأثير في توجيه السياسات العمومية، خاصة في ظل الحكومة الحالية، التي تبدو أقرب إلى حكومة رجال الأعمال، حيث يزداد تغولها داخل مسارات التشريع والتنظيم والتسعير والدعم..

هذا التأثير ينعكس بوضوح على الأطر القانونية والتنظيمية التي تكشف، في كثير من الأحيان، عن قوة هذه اللوبيات داخل دوائر القرار، ونتيجة لذلك، فقد توسعت أشكال الاحتكار أو شبه الاحتكار في قطاعات حيوية، وهو ما حد من المنافسة وحول النشاط الاقتصادي نحو منطق الربح السريع، بدل الاستثمار المنتج الذي تحتاجه البلاد لتحقيق تنمية عادلة وشاملة.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فهذه اللوبيات قادرة على تعطيل إصلاحات مؤسسية ضرورية، سواء تشريعية أو تنظيمية، عبر ممارسة ضغط مستمر على أجهزة الدولة، بل وصل بها الأمر إلى تعطيل أجهزة الرقابة وتعطيل التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد، وهو ما أضعف بشكل كبير الحوكمة الاقتصادية، وحدّ من فعالية سياسات مكافحة الفساد، ويعتبر حصول المغرب في سنة 2024، على درجة 100/37 في مؤشر الشفافية الدولية، محتلا بذلك المرتبة 180/99، دليلا ملموسا على السيطرة السياسية للوبيات الاقتصادية وسانديهم النافذين، حيث يستفيدون من توجيه الثروات وكبح جهود المعارضة السياسية، ناهيك عن تقييد الدور الرقابي للصحافة والمجتمع المدني. هذا الوضع أدى إلى توسيع الفوارق الاجتماعية، إذ تحولت مداخيل اقتصادية مهمة إلى أرباح خاصة تراكمها أقلية محدودة، عوض أن توجه نحو البنيات الاجتماعية والدعائم التنموية.

وفي القطاعات الاستراتيجية، يصبح تأثير اللوبيات أكثر وضوحا.. فمع التحكم في أسعار المحروقات والدواء والتأمين، تترك الخدمات الأساسية خاضعة لمنطق السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع كلفة النقل والطاقة والصحة، وبذلك تستفيد الطبقات العليا والوسطى، بينما تتضرر الفئات الفقيرة والهشة، سواء في المدن أو في القرى، مما يعيد إنتاج الهشاشة حتى عندما تشير المؤشرات الرسمية إلى انخفاض في الفقر النقدي، وتتجلى الآثار الاجتماعية لهذا الوضع في اتساع فجوة اللامساواة في الدخل وتوزيع الثروة، حيث ارتفع معامل «جيني» الخاص بالمغرب، والذي يقيس الفوارق العامة في التوزيع الاجتماعي لمستويات المعيشة، من 39.5 نقطة في سنة 2013 إلى 40.5 نقطة في سنة 2022.

هنا تظهر محدودية الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الكلية بصيغتها الحالية. فالنمو الاقتصادي في المغرب، الذي قد يتأرجح خلال السنوات الأخيرة ما بين 3 % و5 %، هو ما يعطي صورة إيجابية للوهلة الأولى، لكن ذلك لا يترجم البتة إلى تنمية حقيقية، ناهيك عن الرفاه الاجتماعي المنشود.

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد المغربي قد يسجل نموا يقارب 4.4 % في سنة 2025، وفي الواقع، فقد بدأت الدينامية فعليا منذ الربع الأول من العام، حين سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة 4.8 %، لكن هذه المؤشرات الكلية، وإن بدت إيجابية، إلا أنها لا تضمن أن عوائد هذا النمو تذهب إلى الفئات الأوسع، إذ يبدو أن الشركات الكبرى المرتبطة بلوبيات مؤثرة تستحوذ على الجزء الأوفى من المنفعة، بينما تبقى الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، والبنيات التحتية الملحة بعيدة المنال.

إن اللوبيات النافذة، في مجال الأدوية والتأمينات مثلا، حين تحقق أرباحا كبيرة، فهي لا تكتفي باستنزاف الموارد العمومية عبر الصفقات والتعويضات وأموال الدعم، بل تضعف أيضا قدرة الفئات الكادحة على الولوج إلى خدمات صحية وتأمينية ذات جودة، أما لوبيات توزيع المحروقات، حين ترفع أسعار المحروقات، فإنها تزيد الضغط على ميزانيات الأسر محدودة الدخل، وتضعف قدرتها الشرائية، فإذا فلحت حكومة العدالة والتنمية الأولى في قطع الطريق عليها، لاستنزافها صندوق المقاصة بسبب الفواتير الوهمية، فقد فتحت لها الباب على مصراعيه كي تفترس القدرة الشرائية للمواطن البسيط دون حسيب ولا رقيب، حتى أنها باتت تحقق من الأرباح ما لم تكن تحلم به إبان نظام صندوق المقاصة، ولئن أدى هذا الإصلاح الجزئي، الذي بدأ في سنة 2014 إلى توفير مليارات الدراهم، وتخصيص جزء من المدخرات لأجل بعض البرامج الاجتماعية، إلا أنه زاد من مخاطر الفقر الطاقي، ليفاقم وضع الفئات الفقيرة ويزيد هشاشتها، خاصة في المناطق القروية.

وإذا كان معدل الفقر متعدد الأبعاد يكشف عن انخفاض كبير من 11.9 % في سنة 2014 إلى 6.8 % في سنة 2024، فإن معدل الفقر النقدي يظل حوالي 4.8 % في تقديرات 2025، مع تواجد أكثر من ثلثي الفقراء في الوسط القروي، مما يعكس اختلالا هيكليا في توجيه الاستثمارات والخدمات، حيث تستفيد المدن الكبرى من حضور اللوبيات ومن تركز المشاريع الاقتصادية، مقابل استمرار تهميش الأرياف وغياب العدالة المجالية، بل هناك مدن أشبه بقرى كبيرة، كما هو الشأن بالنسبة لبني ملال، أزيلال، وشيشاوة، وغيرها.

ويضاف إلى ذلك أن منطق الربح السريع الذي يحكم سلوك هذه اللوبيات، يؤدي إلى تراجع الاستثمار في الرأسمال البشري، مثل التعليم، الصحة، البحث العلمي، الابتكار، والبنية الاجتماعية، وهي عناصر حاسمة لأي تنمية مستدامة، ومع مرور الوقت، يتحول الاقتصاد إلى مصدر أرباح مالية، تقتنصها شبكات النفوذ الاقتصادي والسياسي دون أن تساهم في خلق القيمة، وهو وضع يفقد النمو الاقتصادي قوته الدافعة في تحقيق التراكم التنموي المنشود، بسبب تآكل الطبقة المتوسطة واتساع رقعة الفقر لفائدة اللوبيات النافذة في الاقتصاد والسياسة، وفي المحصلة، يصبح تأثيرها مؤسسيا عميق الأثر.. ففي الوقت الذي تحاول فيه الدول الديمقراطية تطوير تشريعاتها لكبح نفوذ اللوبيات ومراقبة تأثيرها وضبطه، فإن الإطار القانوني، علاوة على النموذج المؤسسي القائم، لا زالا عاجزين عن الحد من هذا النزيف البنيوي المتدفق.

هذا الواقع يولد شعورا متزايدا لدى المواطنين بما يمكن توصيفه بـ«الظلم المؤسسي»، وهو شعور تغذيه قناعة بأن السياسات تصاغ لخدمة فئات ضيقة لا تعود بالنفع على عموم المواطنين، وبالتالي لا تعكس أولويات المجتمع، أما على المدى المتوسط، فيؤدي ذلك إلى تراجع الثقة في المؤسسات، وارتفاع منسوب الاحتقان الاجتماعي والعزوف عن المشاركة السياسية.

في ضوء هذا الواقع، تبرز حقيقة أساسية: النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته، بل يبدو أحيانا بمثابة مؤشر مزيف للواقع، لأنه يخفي مثبطات التنمية المنشودة، والتي تحتاج إلى ديناميكية اقتصادية تخلق توزيعا عادلا للثروة، وحوكمة شفافة، واستثمارا قويا في الإنسان، وضمانا لولوج متكافئ إلى الخدمات والفرص، وكل هذه المحددات الحيوية غائبة جوهريا في مخرجات السياسات العمومية المتبعة حاليا، نتيجة تواطؤ لوبيات اقتصادية مع شخصيات نافذة متحكمة، وكلما ازداد تأثير هاتين الفئتين في توجيه عمل المؤسسات، كلما تراجعت شروط التنمية الحقيقية، وتحول النمو إلى «نمو لوبياتي - نفوذي» يخدم أقلية، بدل أن يكون رافعة لرفاه اجتماعي واسع للشعب المغربي.

متابعات

كذبــة التمــويلات المبــتكرة

مخطط أخنوش «السري» لبيع المدارس والمستـشفيات العمـومية

جاءت حكومة أخنوش، منذ تنصيبها، بخطة ذات توجه ليبرالي لتفويت المؤسسات العمومية والمدارس والمرافق، بشكل غير مباشر، في أفق تحويلها إلى القطاع الخاص مستقبلا في حال عدم قدرة المؤسسات المستفيدة من عملية التفويتات المبتكرة، على الحفاظ على بقاء هذه المؤسسات ضمن أملاك الدولة، مثل المستشفيات العمومية، والمؤسسات التعليمية، وغيرها.

إعـداد: **خالد الغازي**

خلقت حكومة أخنوش الطريقة الجديدة للحصول على القروض غير المباشرة، أو الأموال عن طريق التمويلات المبتكرة، والتي لا تحمل أي صيغة أو جوانب إيجابية توحي بأنها منهجية مبتكرة سوى أنها تشبه خوصصة مقنعة، أو يمكن اعتبارها قروضا داخلية من أجل جمع ملايير الدراهم، لسد ثقب الميزانية والعجز المالي الذي تتخبط فيه حكومة أخنوش منذ تنصيبها، حيث تسعى بشتى الوسائل إلى الحصول على القروض الخارجية والداخلية عبر بيع السندات أو التفويتات أو تفويت أراضي الدولة للخواص. إذن، الحكومة تقوم بعملية اقتراض من مؤسسة عمومية تابعة للدولة بنسبة فائدة تصل لـ 6 في المائة، مع مبلغ الكراء قد يمتد إلى أكثر من 30 سنة.

حسب الخبراء، فإن التمويلات العمومية ستدر على الدولة قرابة 170 مليار درهم حتى العام 2027، إذ لم يتم برمجتها عام 2028، وهي شكل من أشكال الاستدانة الداخلية مع أنها لا تدخل في خانة القروض الداخلية، بحيث تقترض الخزينة مبلغا من المال من مؤسسة عمومية لتعود وتسدد لنفس المؤسسة أقساطا شهرية بفوائد عالية لمدة 25 حتى 30 عاما، أو هكذا هو معلن على الأقل، ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار أن التمويلات المبتكرة هي تدوير لأموال الدولة مع خلق فوائد على حساب المواطنين أو المرتفقين.

فالحكومة وأغلبيتها تروج معلومات مزيفة وغير صحيحة حول طريقة تنفيذ التمويلات المبتكرة، بكونها عملية بيع المؤسسات من الدولة إلى الدولة مع إعادة كرائها من عند هذه المؤسسات لمدة تمتد إلى 30 سنة، مثل الصندوق الوطني للتقاعد، المهدد بالإفلاس في سنة 2027 أو 2028، وصندوق الإيداع والتدبير الذي يستثمر ملايير الدراهم في مشاريع سياحية ومنتجعات فاشلة لا تحقق العائدات المتوقعة، مما قد يدفع هذه المؤسسات، في حالة حدوث أزمة اقتصادية، إلى تفويت وبيع ملكية وأصول المنشآت للخواص والتي حصلت عليها من «التفويتات المبتكرة»، كما أن الحكومة عازمة على الاستمرار في هذه التفويتات المبتكرة في سنتي 2026 و2027 لاستخلاص عائدات مالية، مثل القروض الداخلية، تقارب 400 مليار سنتيم.

في هذا الإطار، يرى المحلل الاقتصادي رشيد ساري، أن لفظ التمويلات المبتكرة ليس في محله ولا ينطبق على عملية تفويت مؤسسات أو بيعها أو كرائها، لأن عبارة مبتكرة يجب أن تكون أعمق، ويجب البحث عن مجموعة من التمويلات التي فيها نوع من الإبداع والاستفادة من التجارب العالمية، مثل تمويلات مبتكرة لمجموعة من الأشخاص من أجل إنشاء مشاريع صغيرة في العديد من الدول، حيث بلغت قيمة التمويلات 100 مليار دولار على المستوى العالمي.

واعتبر نفس المتحدث أن التمويلات المبتكرة يجب أن تحقق عائدا ماديا وتخلق ثروة وفرصا للشغل، أما الوضعية المعمول بها حاليا من طرف الحكومة، فليست فيها مجهودات كبيرة تبذل على هذا المستوى، لكن التمويلات في وضعها الحالي تتطلب إعادة النظر، وقال: «المنهجية الحالية لا تبذل فيها أي مجهودات حقيقية لخلق قيمة اقتصادية وقيمة مالية والحصول على عائدات مادية، ولا تتحدث التمويلات عن المساهمة في خلق الثروة وخلق فرص الشغل. إذن، هذا الإشكال الذي نعيشه هو مربط الفرس، بحيث لا يمكن التحدث عن نجاعة هذه الطريقة ودخلها في إطار التمويلات المبتكرة، لكن يمكن التمويل بالاعتماد على ما تتوفر عليه الدولة من المرافق العمومية عبر استغلالها بشكل جيد من أجل العائدات المادية، أما الحديث عن التمويلات المبتكرة، فليست في محلها، لأن مصطلح مبتكرة يدل على الابتداع والمجهود الكبير، مشددا على ضرورة إعادة النظر في العملية التي تغطي

الحكومة تروج معلومات مزيفة وغير صحيحة عن طريقة تنفيذ التمويلات المبتكرة، بكونها عملية بيع المؤسسات من الدولة إلى الدولة مع إعادة كرائها من عند هذه المؤسسات لمدة تمتد إلى 30 سنة، مثل الصندوق الوطني للتقاعد، المهدد بالإفلاس في سنة 2027 أو 2028، وصندوق الإيداع والتدبير الذي يستثمر ملايير الدراهم في مشاريع سياحية ومنتجعات فاشلة لا تحقق العائدات المتوقعة.

متابعات

مجموعة من المشاريع الاجتماعية، مثل الحماية الاجتماعية، التي يتم تمويلها بـ 51 مليار درهم، 23 مليار درهم توفرها الدولة و28 مليار سنويا من عائدات الاشتراكات والانخراطات، لكن السؤال المطروح: هل وصلنا للأهداف؟ هل هناك تقييم للعملية؟ وهل سنظل في نفس الحلقة، أي الاعتماد على التمويلات المبتكرة لتمويل الأوراش الاجتماعية، الحماية والتغطية الصحية والدعم الاجتماعي والتقاعد والتعويض عن الشغل ؟

وأوضح المتحدث ذاته، أن تفويت مؤسسات تعليمية قد يخلق أزمة في السنوات المقبلة، في إطار تطور المنظومة التعليمية وتوظيف المزيد من الأساتذة والضغط المتزايد على الأقسام والمدارس، وربما قد نكون في حاجة ماسة لهذه المؤسسات من أجل استغلالها وتخفيف الضغط وتقليل الاكتظاظ، مما قد يتطلب بناء مدارس جديدة لاستيعاب التلاميذ، متسائلا: هل سيتم بناء مدارس جديدة ومؤسسات أخرى ربما بكلفة مالية أكبر، خاصة وأن هناك مجموعة من المؤسسات التي يتم تفويتها أو كراؤها، يمكن أن نحتاج لها في ظل الحديث عن الإقلاع الاقتصادي وتنظيم المونديال؟ فهذا سيضعنا في تناقض ويثير المخاوف حول التكلفة الكبيرة التي لا يتم استحضارها في ظل الحديث عن العائدات المالية.

من جانبه، يرى الخبير الاقتصادي عمر الكتاني، أن التمويلات المبتكرة هي عملية خوصصة غير مباشرة تقوم بها الدولة والحكومة من أجل تحقيق عائدات مالية دون استحضار العواقب المستقبلية للعملية وتأثيرها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما على مستوى الخدمات الاجتماعية والأسعار التي قد تصبح

رشيد **ساري**

مصطلح التمويلات المبتكرة ليس في محله ولا ينطبق على عملية تفويت مؤسسات أو بيعها أو كرائها، لأن عبارة مبتكرة يجب أن تكون أعمق، ويجب البحث عن مجموعة من التمويلات التي فيها نوع من الإبداع والاستفادة من التجارب العالمية، مثل تمويلات مبتكرة لمجموعة من الأشخاص من أجل إنشاء مشاريع صغيرة في العديد من الدول، حيث بلغت قيمة التمويلات 100 مليار دولار على المستوى العالمي.

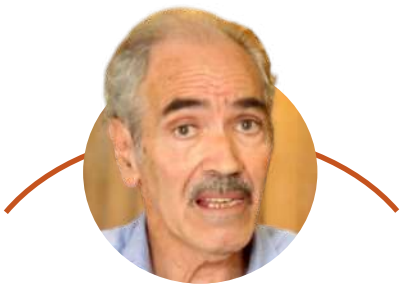

عمر **الكتاني**

التمويلات المبتكرة هي عملية خوصصة غير مباشرة تقوم بها الدولة والحكومة من أجل تحقيق عائدات مالية، دون استحضار العواقب المستقبلية للعملية وتأثيرها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما على مستوى الخدمات الاجتماعية والأسعار التي قد تصبح مرتفعة وليست في متناول المواطنين، علما أن الخوصصة يقابلها الاحتكار، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم..

مرتفعة وليست في متناول المواطنين، علما أن الخوصصة يقابلها الاحتكار، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، حيث لن تبقى هناك منافسة، وبالتالي، سوف ترتفع الأسعار بسبب تخلي الدولة عن القطاعين، لكونها في حاجة إلى المال، مما سيؤدي إلى ارتفاع كلفة القطاعين.

واعتبر الكتاني، أن التخلص من المؤسسات العمومية أو تفويتها يعد أسلوبا ماكرا وخطيرا يهدد القطاع العام والخاص، بعد دخول الدولة بينهم، بمعنى أن أسعار الخدمات سوف ترتفع، وبالتالي ستتم التضحية بالقطاع الاجتماعي، مشيرا إلى أن تفويت الدولة وبيع رؤوس الأموال، ثم إعادة كراء المقرات بالمقابل، معناه أنه لا توجد ضمانة بأن الأسعار ستبقى اجتماعية وفي متناول المواطنين، ما يجعل من يتحكم في أسعار الخدمات الطبية والتعليمية هو الرابح من العملية وليس المجتمع.

وحسب نفس المتحدث، فإن الدولة بهذا الشكل والأسلوب في رفع يدها عن القطاع الاجتماعي وتركه لقمة للخواص، مثل الشركات التي تتحكم في القطاع الصحي وفي فرض أسعار مرتفعة، تساهم في التضخم وتساهم في تدهور القدرة الشرائية، وعوض أن تقوم الدولة بخلق قطاع اجتماعي، لا هو عمومي ولا هو خاص، الذي كان يمول من المجتمع، اختارت حلولا غير اجتماعية بتاتا، ستؤدي إلى قتل قطاعي الصحة والتعليم، من خلال ارتفاع أسعارهما بدعوى أنها أسعار السوق، والتغطية الاجتماعية التي تغطي نسبة قليلة من الكلفة، سواء كانت 40 أو 60 في المائة عند الخدمات، لكن السعر سيرتفع بسبب الخوصصة، لأنه لن يكون مجانيا، منتقدا السياسة الحكومية الرأسمالية، التي لا علاقة لها بالليبرالية التنافسية والاقتصاد الليبرالي، الذي يفتح المجال أمام التنافس والمحافظة على المقاولات الصغرى والمتوسطة، والقطاع الصحي، العام والخاص، لكنها تعطي الامتيازات لبعض القطاعات الاجتماعية، وللفئات الرأسمالية عبر آليات قانونية، مما يجعل الوضع الاجتماعي يسير نحو المجهول، خاصة بالنسبة للأسر البعيدة عن المدن الكبرى.

ورغم أن وزير الميزانية، فوزي لقجع، يرى أن التمويلات المبتكرة هي استفادة للدولة من مؤسساتها من خلال «بيع وإعادة الكراء» لأصول منشآت عمومية، إلا أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات، في عهد إدريس جطو سنة 2021، أشار إلى «ضرورة تسجيل تلك التمويلات المبتكرة في خانة الديون الداخلية، على اعتبار أن الدولة تؤدي أقساطا سنوية لتغطيتها. نفس التمويلات المبتكرة يتم التصرف فيها دون قانون مؤطر، وبالتالي، دون رقابة ولا تقييم برلمانيين؛ رقابة غائبة عما يبدو أنه تنافس بين مديريات الدولة، ذلك أن جهة تخرج للأسواق الوطنية تطلب تمويلا من صندوق التقاعد (مثلا) عبر سندات بمعدل فائدة 3 %، ومديرية أخرى تُفوِّت مستشفى جامعيا لنفس صندوق التقاعد بفائدة مضاعفة 6 %، وفي ظل غياب الرقابة، يبقى جلب الأموال - بأي طريقة - الهدف الذي يعلو ولا يعلى عليه.. وتبقى موثوقية وحكامة هذه القروض محل تساؤل حتى للمؤسسات العمومية التي تمنحها.. ففي الوقت الذي يحوم فيه شبح الإفلاس حول صناديق التقاعد، يُطرح سؤال جدوى دفع تلك الصناديق أموالا طائلة فورية مقابل استئجار أصول صعبة التعبئة، تمتص بكثافة سيولتها المالية، وبالتالي، تزيد من صعوبة وضعها المالي، وهو ما قد يؤثر على إيفاء صناديق الاحتياط المُقرضة بالتزاماتها أمام أصحاب الحقوق، مقابَل ماذا؟ إرضاء لحكومة فشلت في إيجاد التمويلات المبتكرة الحقيقية» (مقال الخبير الاقتصادي أيوب الرضواني -أسطورة التمويلات المبتكرة).

وحسب وثيقة رسمية، فقد وقعت الوزيرة نادية فتاح العلوي، على قرار تفويت ونقل ملكية مجموعة من مؤسسات الدولة في شهر يوليوز 2024، لفائدة شركة عقارية تابعة لصندوق الإيداع والتدبير، حيث وقعت الوزيرة على قرار أو وثيقة بتاريخ 10 يوليوز 2024، تسمح ببيع منشآت عقارية ومقرات إلى شركة «ديناميك ستون» المختصة في العقار، والتي تمثل شركة «أجار إنفست» التابعة لصندوق الإيداع والتدبير مقابل عائدات مالية بلغت 83 مليارا و946 مليون سنتيم، ويتعلق الأمر بـ 11 عقارا في عدة مدن، مثل الخميسات، خنيفرة، المحمدية، الناظور، وجدة، الرباط، تارودانت، وتطوان، والتي تضم مجموعة من المؤسسات، مثل المستشفيات، عمارات إدارية، وقصر للعدالة، ومؤسسات تعليمية.. تتوزع هذه المؤسسات والمقرات، بين مدرسة الإمام الغزالي وثانوية مولاي إدريس الإعدادية الواقعتين بتيفلت إقليم الخميسات، ومدرسة الأرز الابتدائية، التابعة والواقعة ببلدية خنيفرة، ومستشفى مولاي عبد الله بالمحمدية، والمركز الاستشفائي الإقليمي في مدينة الدريوش، وقصر العدالة بوجدة، ومدينة حدائق الجمارك، ومدرستي ابن حزم وحمزة بن عبد المطلب بوجدة، ومقر المجلس الجهوي للحسابات بالرباط، ومديرية التجهيز والنقل بتارودانت، مندوبية أملاك الدولة تجزئة المطار بتطوان.

فبيع وزارة المالية هذه المنشآت العمومية والمؤسسات والمدارس، يتنافى مع ما روج له فوزي لقجع في البرلمان، حول قيام الدولة بتسليم ملك الأصل مؤقتا لمؤسسة مالية أو صندوق استثماري مقابل قيمة مالية عليه، وتستعمل هذا المبلغ لتمويل بناء مشروع جديد، وفي المقابل، تؤدي سومة كرائية لهذا الصندوق أو المؤسسة التي فوتت لها الملكية المؤقتة، لكن يبقى السؤال: أين ذهبت 80 مليار درهم من عائدات التفويتات المبتكرة التي حصلت عليها والتي استثمرت منها فقط أقل من 2 مليار درهم في بناء مستشفى ابن سينا الجديد بالرباط ؟

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

pub@alousboue.ma 06 22 84 92 81

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub

إقتصاد

سقوط أسهم «الضحى» يعيد للواجهة ملف السكن الاقتصادي

طرح التراجع الكبير الذي شهدته أسهم مجموعة «الضحى»، مؤخرا، أسئلة أعمق حول طبيعة النموذج العقاري الذي بنته الشركة على مدى ثلاثة عقود، والذي مثل بالنسبة لكثيرين رمزا لربح سريع تحقق على حساب القدرة الشرائية للمغاربة، خصوصا في مجال السكن الاقتصادي.

وخسر أنس الصفريوي، أكبر مساهم في المجموعة، حوالي 134.9 مليون دولار، نتيجة تراجع حصته البالغة 64.78 % من أسهم الشركة، وبذلك، فقد تراجع سهم «الضحى» بأزيد من 16 % في أقل من شهر، مما أعاد الشركة إلى قيمة سوقية تقل عن 1.6 مليار دولار، بعد أن كان سهمها مرتفعا خلال فترة انتعاش سابقة.

ويكشف هذا الانهيار السريع هشاشة قطاع بأكمله، ويطرح تساؤلات حول مدى استدامة نموذج السكن الاقتصادي كما طبق في المغرب، حيث اعتبرت «الضحى» على مدى سنين كمنقذ لأزمة السكن، وذلك عبر بنائها للعديد من المشاريع بمختلف المدن، لكن واقع هذه المشاريع أثار كثيرا من الجدل، وبأثمنة مرتفعة مقارنة بتكلفة الأرض التي غالبا ما كانت تقتنى بأثمان زهيدة أو تمنح في إطار تشجيع السكن الاقتصادي، ومساحات ضيقة وجودة مشكوك فيها كانت موضوع شكايات عديدة من المواطنين، ناهيك عن أحياء مكتظة تفتقر في كثير من الأحيان للمرافق الأساسية.

في ذات السياق، وبعد اهتزاز أسهم «الضحى» بهذا الشكل، يبدو أن المرحلة المقبلة ستشهد مراجعة أعمق للعقار الاقتصادي في المغرب.

فلاش

أصدر مكتب الصرف دورية متعلقة بالتسهيلات الجديدة الممنوحة لوكلاء صرف العملات، قصد إنجاز عمليات صرف العملات بواسطة البطاقات البنكية الدولية، وأجهزة الأداء الإلكتروني (TPE)، وذلك لمواكبة التحولات والاستحقاقات التي ستستضيفها المملكة، من قبيل «الكان» ومونديال 2030.

هذا الإجراء سيعزز المنظومة التقنية والتشغيلية الخاصة بصرف العملات، ويدعم الانتقال نحو وسائل أداء حديثة وآمنة تماشيا مع التطور المتسارع لقطاع الخدمات المالية، وبموجب ذلك، أصبح وكلاء صرف العملات المعتمدون لدى مكتب الصرف، مخولين لاستعمال أجهزة الأداء الإلكتروني(TPE) لإنجاز عمليات شراء العملات الأجنبية بواسطة البطاقات البنكية الدولية مقابل الدرهم.

«بريد المغرب» يطلق عملية لتقييم سرعة ودقة التوزيع

أعلنت مؤسسة «بريد المغرب» عن إطلاق عملية واسعة لتقييم نظام توزيع البريد الخاص به، من خلال قياس مدة معالجة البريد العادي من البداية إلى النهاية، بما في ذلك الإيداع والمعالجة والتوجيه والتوزيع، حيث أعلنت عن طلب عروض بقيمة 6.5 ملايين درهم لاختيار مزود خدمات يتولى تنفيذ هذا النظام.

وتندرج هذه الخطوة في إطار برنامج تحسين الجودة الذي اعتمده «بريد المغرب»، لتلبية توقعات عملائها وضمان الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالجودة، وخاصة تجاه عملاء الحسابات الرئيسية، بحيث يعتمد هذا النظام على تبادل تمثيلي للبريد الاختباري بين شبكة من الأعضاء الخارجيين، وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الهوائيات المثبتة في مواقع البريد، وإنتاج مؤشرات جودة الخدمة.

وسيكلف المزود الذي سيتم انتقاؤه في 26 دجنبر الحالي، بإدارة هذه اللوحة وصيانتها، وإنتاج وإدارة رسائل الاختبار، ونقل البيانات المتعلقة بتفاعلات أعضاء اللجنة، وإدارة البيانات التي يجمعها أعضاء اللجنة، كما سيتولى المكلف بالخدمة مسؤولية إعداد التقارير ومؤشرات جودة الخدمة على المستويات داخل المدن، وبين المدن، وداخل المناطق، وبين المناطق، وعلى المستوى الوطني، إذ سيتم تقسيم المناطق إلى 10 محاور تشمل: الدار البيضاء، الرباط، طنجة، مراكش، أكادير، فاس، سطات، مكناس، وجدة، والعيون.

ONCF يوقع اتفاقية مع «الكاف» لرعاية «الكان»

في خطوة تؤكد التزامه بدعم أحد أهم الأحداث الرياضية على مستوى القارة، أعلن المكتب الوطني للسكك الحديدية عن توقيع اتفاقية شراكة مع «الكاف»، يصبح المكتب بموجبها راعيا رسميا لفعاليات كأس إفريقيا للأمم «طوطال إنرجي- المغرب 2025».

ويرتقب أن يساهم هذا الاتفاق في تسهيل تنقلات المشجعين خلال فترة البطولة، من خلال تعبئة شبكة المكتب وخبرته لتوفير سفر آمن وسلس بين المدن المستضيفة، مع الإعلان عن برامج زمنية وعروض خاصة لضمان انسيابية الحركة واستدامتها طوال المسابقة، حيث تعزز هذه المبادرة، حسب بلاغ المكتب، دوره كمكون أساسي في منظومة النقل الوطني، وتؤكد التزامه بربط الأقاليم وتقريب المواطنين، حيث يضع الاستدامة والاندماج في صلب مبادراته التنموية.

من جهة أخرى، أوضح ONCF، أنه سيعلن عن عروض خاصة وباقات سفر للجماهير، للاستمتاع بسهولة بكأس أمم إفريقيا، كما شدد على أنه سيسخر، باعتباره المشغل الرائد للتنقل في المغرب، خبرته وشبكته الوطنية للسكك الحديدية، لضمان سفر سريع وآمن ومريح لملايين المشجعين.

توقعات بزيادة في المبيعات نهاية السنة

أفادت المندوبية السامية للتخطيط، في تقرير لها، بأن توقعات التجار بالجملة خلال الربع الأخير من العام الحالي، تشير إلى ارتفاع في الحجم الإجمالي للمبيعات لدى 27 % منهم، مقابل استقرار لدى 65 %.

ويعزى هذا التحسن المنتظر أساسا، إلى الزيادة المتوقعة في المبيعات داخل فروع «تجارة الجملة المتخصصة الأخرى»، و«تجارة الجملة للمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ»، و«تجارة الجملة للسلع المنزلية»، أما بخصوص مستوى الطلب خلال الفترة نفسها، فقد أفاد 79 % من أرباب المقاولات بأنه سيكون في مستوى عادي، بينما يرى 18 % أنه سيكون أعلى من المعتاد، كما يتوقع 77 % من تجار الجملة استقرارا في أعداد العاملين، مقابل 21 % يرجحون تسجيل ارتفاع.

إلى جانب ذلك، حافظ التشغيل في القطاع على استقرار ملحوظ حسب 84 % من المقاولات، فيما استقرت مخزونات السلع عند مستويات عادية لدى 88 % من تجار الجملة، بوجود منحى تصاعدي في الأسعار.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»

RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

بشـــرى أهـــريش:
المسرح يبقى الأصـــــل رغم وفرة الإنتاجات

على هامش حضورها في مهرجان مراكش الدولي للفيلم، تحدثت الممثلة بشرى أهريش عن تجربتها الفنية وحضورها في الكثير من الأعمال التلفزيونية، وقالت أن المسرح يظل جزء أساسيا في حياة الممثل، خاصة وأنه يعتمد على جولات فنية في مختلف المدن المغربية، ما يسمح للفنان بالوصول إلى جمهوره مباشرة، مؤكدة أن «المسرح يبقى الأصل رغم كثرة الإنتاجات السينمائية والتلفزيونية»، مشيرة إلى أن بعض المشاريع المسرحية تبقى مؤجلة أو غير مؤكدة، نظرا لما تتطلبه من جهد ووقت وسفر مستمر..

وفي ذات السياق، أكدت ذات المتحدثة أنها تستعد للعودة إلى الخشبة من خلال عرض جديد لمسرحية «جار ومجرور»، التي ستعود بصيغة وحلة مغايرتين بعد سنوات على عرضها الأول، في محاولة لإعادة تقديمها للجمهور بعدما حققت نجاحا لافتا وأصبحت من الأعمال الراسخة في ذاكرة المسرح المغربي.

من جهة أخرى، أكدت أهريش أنها تحرص على المشاركة في كل دورة من مهرجان مراكش، قائلة: «كل دورة تتميز بطعم خاص، ودورة هذه السنة جاءت بعد سلسلة من النجاحات التي شهدها المغرب على عدة مستويات، من بينها المونديال و50 سنة على المسيرة، وعيد الوحدة، ولا تزال الأفراح تتوالى على المغاربة».

رواق «ضفاف» يعرض «طـــروس المـنفى»

ضمن أنشطتها الثقافية والفنية لفائدة المبدعين المقيمين في الخارج، تنظم مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، معرضا فنيا بعنوان: «طروس المنفى» للفنانة المقيمة في قطر، بشرى اخنافو، وذلك في الفترة الممتدة من 18 دجنبر الجاري إلى 18 يناير المقبل، في رواق «ضفاف» بمقر المؤسسة.

تعتمد اخنافو فن التباينات من خلال التضاد بين الألوان والأشكال، كما تشكل الكتلة والفراغ في لوحاتها إيقاعا بصريا متناغما يحافظ على التوازن بدقة، حيث تمكنت من عرض أعمالها الفنية في البحرين وقطر والعديد من الدول الأوروبية. وتتنوع تركيباتها الفنية عبر استغلال مواد مختلفة، مثل الورق والقماش ومواد معاد تدويرها؛ فبالنسبة للفنانة، كل مادة لها خصائص فريدة: طبيعتها، ملمسها، لونها، وحتى طريقة انسجامها مع العناصر الأخرى داخل العمل الفني، ومن خلال هذا التنوع، تصبح المواد جزءً لا يتجزأ من المعنى، وليس مجرد وسيلة لبناء الشكل، كما أنها تساهم في توضيح وتعميق رؤيتها الفنية، مانحة أعمالها لمسة شخصية مميزة.

فنانة تدعو إلى إحياء الأفلام المغربية بعد خروجها من القاعات

عبرت الممثلة حسناء المومني عن سعادتها بالمكانة التي باتت تحتلها السينما المغربية على المستوى القاري، وذلك بعد مشاركتها في المهرجان الدولي للفيلم الذي وصفته بالمنصة العالمية.

وصرحت ذات المتحدثة بأنه بات ضروريا إعادة النظر في طريقة التعامل مع الأعمال السينمائية، حيث أن عددا من الأفلام تقبر مباشرة بعد انتهاء عرضها في القاعات، بدل منحها فرصا متجددة للعرض وإيصالها إلى جمهور أوسع.

وفي سياق ذي صلة، وبخصوص هيمنة الأفلام التجارية على برمجة القاعات، مقابل التراجع السريع لأفلام سينما المؤلف، أوضحت المومني أن الجمهور يميل بطبيعته نحو الأعمال الكوميدية والتجارية، مؤكدة أنه لا يمكن فرض ذوق معين عليه، وأشارت إلى أنها منفتحة على جميع التجارب الفنية، سواء الدرامية أو الكوميدية أو المسرحية، معتبرة أن كل تجربة تشكل إضافة لمسارها الفني.

أكادير تستضيف مهرجان «تيميتار»

يرتقب أن تحتضن مدينة أكادير فعاليات مهرجان «تيميتار»، في نسخة فنية استثنائية تعد جمهور المدينة وزوارها ببرمجة متنوعة تجمع بين الإيقاعات الأمازيغية الأصيلة وموسيقى العالم، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 17 و19 دجنبر الجاري.

ومن المنتظر أن يشهد هذا الحدث الثقافي مشاركة نخبة من الفنانين المغاربة والدوليين إلى جانب عروض فنية كبرى، مع برمجة تستحضر التنوع الذي ميز هوية المهرجان منذ تأسيسه، كما ستشكل هذه التظاهرة مناسبة لإبراز غنى التراث المحلي وتعزيز مكانة أكادير كوجهة ثقافية وسياحية رائدة.

من جهة أخرى، ستعرف نسخة هذه السنة تقليص عدد المنصات، محتفظة باثنتين فقط، في قرار يأتي ضمن رؤية جديدة تروم تخفيف الضغط اللوجستيكي وضبط تدبير الفضاءات العمومية خلال فترة تشهد حركية كبيرة بالمدينة.

وفي السياق ذاته، يرى المنظمون أن تنظيم «تيميتار» خارج موسمه التقليدي، يمثل تجربة جديدة قد تمهد لاعتماد تصور مغاير مستقبلا، يقوم على توزيع الأنشطة الثقافية على مدار السنة بدل حصرها في فترة الصيف، بما يعزز تنشيط المدينة ويمنحها حضورا فنيا دائما.

«بيت الصحافة» بطنجة
يحيي ذكرى أحمد الوكيلي

تخليدا لإحياء الذكرى 37 لرحيل عميد الطرب الأندلسي المغربي، يستعد «بيت الصحافة» بمدينة طنجة لتنظيم ندوة علمية تحت عنوان: «الهوية الموسيقية المغربية من خلال مدرسة مولاي أحمد الوكيلي»، وذلك يوم 19 دجنبر الجاري، يساهم فيها ثلة من الأساتذة، من بينهم: عبد العزيز ابن عبد الجليل، عمر المتيوي، سفيان كديرة.. وتتخلل هذه الأمسية وصلة موسيقية من أداء مجموعة شباب روافد موسيقية لطرب الآلة.

وبذات المناسبة، سيتم تنظيم قافلة الوفاء لتراثنا الخالد موسيقى طرب الآلة، إحياء للذكرى وامتدادا في مستقبل الأجيال، والتي ستستمر إلى غاية 20 دجنبر الجاري، على أن يختتم هذا الاحتفاء بتنظيم سهرة فنية بقصر الفنون والثقافة، يحييها جوق وطني برئاسة الدكتور عمر المتيوي، بمشاركة الفنانتين عبير العابد وبهاء روندة.

إطـــلاق أيـــام الشعلة للطفل

في إطار التحولات الاجتماعية والثقافية والرقمية التي يشهدها المغرب، وتحت ضغط التغيرات المستمرة في البنى التربوية والاجتماعية، تنظم جمعية «الشعلة للتربية والثقافة»، فعاليات «أيام الشعلة للطفل» خلال شهر دجنبر الحالي، متخذة من موضوع: «الطفل والذكاء الاجتماعي» محورا أساسيا للنقاش.

وتروم هذه الفعالية السنوية التزام «الشعلة» العميق بالتربية على القيم الإنسانية وبناء شخصية الطفل، وجعلها قادرة على مواجهة تحديات العصر، ومواكبة التحولات الرقمية والاجتماعية التي تعيد رسم العلاقات الإنسانية.

وتشمل فعاليات «أيام الشعلة للطفل»، التي تمتد طيلة شهر دجنبر، ورشات فكرية، تربوية وإبداعية، ألعاب جماعية، حلقات نقاش حول القيم، أنشطة فنية ومسرحية، برامج للتفكير النقدي، وأنشطة للتربية الرقمية والاستخدام الواعي للتكنولوجيا، كما سيتم تنظيم لقاءات مشتركة تجمع الأطفال مع الأسرة والمربين والفاعلين المحليين، في إطار مرافقة تربوية تجعل الطفل شريكا فاعلا في بناء خبراته الاجتماعية، وليس مجرد متلق للمحتوى.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي
مدير النشر: الطيب العلوي
رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي
كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي
شكيب جلال
المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47
البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع/ 2011-070

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس

القسم التجاري:
06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 146

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

كذبة الديون.. ذريعة استعمارية لاحتلال المغرب

بقلم: **مصطفى العلوي**

قرأنا في حلقات سابقة، تفاصيل الحملات السياسية الفرنسية التي سبقت حملاتها العسكرية، عندما كانت الزعامة السياسية للحزب الاستعماري تخطط لابتلاع المملكة المغربية القوية، لكن الواقع السياسي الفرنسي، بحكم التطور الطبيعي الذي كان ينمو في أحضان الديمقراطية البرلمانية، تغير ونما وصحت في ضمائر بعض الفرنسيين أفكار الإيجابية السياسية التي كانت حذرة من هذه العملية الخطيرة، عملية اللعب في الميدان المغربي.

عندما أصبح الحلم حقيقة، وقدم العسكريون مشاريعهم التوسيعية معلقة في منديل وثيقة الحماية، ضجت الأوساط السياسية هلعة على الإلقاء بأبناء فرنسا في أتون المحرقة المغربية، وكان النائب جان جوريس، حذرا لدرجة الخوف من فضح فرنسا بتهمة النهب: النهب الفرنسي للمغرب، تعبير توسع في شرحه جان جوريس أربع مرات أمام المحافل السياسية الفرنسية، مرتين سنة 1990، بمناسبة الاتفاق الألماني-الفرنسي، ومرتين في سنة 1911، بعدما كتب في جريدة «لومانيتي» الفرنسية (عدد 4 شتنبر 1970): **((إننا الشعب الوحيد في العالم الذي يكرهه المغاربة))**، وقال في جريدة «لادبيش دو تولوز» (عدد 18 مارس 1911): **((إن الرأسماليين الألمان قد نودي عليهم من طرف الرأسماليين الفرنسيين، في نقابة المصالح الآنية، لاقتسام المغرب، وذلك لفائدة القوة الاقتصادية الألمانية، من أجل نهب المغرب، على حساب الضمير الفرنسي))**، كما قال أمام البرلمان الفرنسي يوم 24 مارس 1911: **((إن المغرب يتعرض للنهب.. للسرقة...))**.

لقد تم الضغط على السلطان المولى عبد الحفيظ بالديون المترتبة على المغرب، وتمت المزايدة عليه باحتلال المغرب إذا لم يدفع ديونه، ولم يجد مولاي حفيظ قلبا يحن عليه، ولا متعاطفا معه، لكن جان جوريس كان يؤنب الضمير الفرنسي كلما أتيحت له الفرصة.

وهكذا نجده متحمسا لفضح المناورات الفرنسية ضد المغرب في جلسة 24 مارس 1911، المنشورة تفاصيلها في الجريدة الرسمية، وقد سجلت محاضرها قوله: **((الديون على المغرب ديون يرجع تاريخها إلى نصف قرن خلا، ديون رفض شرعيتها الملك الحسن الأول، وألغتها الدولة المعنية بها منذ جيل مضى، فتم إيقاظها وبعثها من مقابرها(...). إنها فضائح لا حد لها))**.

هذا ما شهد به الأعداء..

وهكذا تسجل محاضر الجريدة الرسمية الفرنسية، كلمات الفضائح والسرقة، والنهب، والتزوير في حق المغرب، وهي كلها أسباب ملفقة لاحتلال هذا الوطن الذي كان ضحية انشغاله في مشاكل ألقيت عليه من سماء المناورات الأجنبية.

لعل تعبير الانشغال يعني الكثير.. فالسلطان الذي كان يواجه الثورات المفتعلة والمشاكل الداخلية، والزيارات المتواترة للمندوب الفرنسي، الذي يقدم له كشوف الديون، ربما كان أسهل بالنسبة له أن يدلي بوعود عن استعداده لأداء الديون، من أن يؤجل النظر في مشاكل الفتنة والثورات الواقفة على الأبواب.

فكيف بهذا المولى عبد الحفيظ، وهو مرتاح في قبره اليوم، لو علم أن تلك الديون إنما كانت كذبة مفتعلة عن ديون لا أساس لها حسب اعترافات جوريس أمام البرلمان الفرنسي.. ؟

إن تساؤلي هذا لا يرتكز فقط على ملاحظات النائب الاشتراكي الفرنسي، جان جوريس، وإنما البيانات التي ساقدمها تتوفر على دلالات أكبر، تبرئ ذمة المغرب من كثير من الديون التي رهن استقلاله ثمنا لها.

إن الشركة الدائنة للمغرب «الكومبانية المغربية»، لم تستطع يوما أن تثبت مصادر الأموال التي تدعي أنها أقرضتها للمغرب.

وما دام الدائن لا يستطيع إثبات مصادر أمواله التي اقترضها، فكيف يثبت أنه قدم سلفات بأموال لا يتوفر عليها ؟

إن وثائق شركة «لاكومباني ماروكان» (الكومبانية المغربية)، وكالة طنجة، الصادرة بعنوان «ديون على المخزن» (انظر كتاب «أكادير 1911»)، تقول بالحرف: **((إنه ليس لنا أن نقدم وثائق ديننا على المغرب لمسؤولي السلطات المغربية للبحث والتحقيق، لأن ذلك من شأنه أن يجعل المدينين لنا يسألوننا عن مصدر أموالنا، لهذا نعمل دائما على تقديم الوثائق، فنعوض كلمة «البحث» بكلمة «الحجة المادية»، وهكذا ندخل مع دائنينا في نقاش حول جزئيات صرف الأموال، لنبحث في دراستنا - مع السلطات المغربية - كذا جنيهات إسترلينية صرفت على مشروع كذا، دون أن نثبت وصول تلك الجنيهات))** (مقتطفات من كتاب: «اليسار الفرنسي والوطنية المغربية»، جورج أوفيد، باريس 1954).

إنه لو عرضت جزئيات هذا الملف على أي لجنة اقتصادية من لجان صندوق النقد الدولي في عصرنا الحاضر.. لجزمت بأن الأمر يتعلق بعملية «تدليس ونهب» كما قال النائب جان جوريس أمام البرلمان الفرنسي.

لوحة تؤرخ لاتفاق فرنسا وألمانيا على احتلال المغرب

ولقد فسر أحد النواب الفرنسيين هذه الخدعة الاقتصادية في جلسة البرلمان الفرنسي بتاريخ 28 يناير 1908 بقوله: **((لو بحث السلطان مولاي حفيظ جيدا في ديون المغرب، لاكتشف أن مصادرها هي نسبة مداخيل 60 في المائة من الجمارك المغربية التي كان يستخلصها الفرنسيون))**.. فماذا لو اكتفينا بشهادات الفرنسيين أنفسهم لنتفرغ إلى الفترة الأساسية، فترة الثورة العارمة التي خاضها المغرب ضد الاحتلال منذ اليوم الأول من «إمضاء» وثيقة الحماية، وضد السرقة والتزوير والتدليس ضد نهب خيرات المغرب، ضد تفاحش المناورات والمؤامرات.. لكن فداحة الثمن الذي دفعه الفرنسيون تبرر لنا حق المزيد من التوسع في تفسير المناورات الفرنسية ضد السيادة المغربية، لنزيد استكشافا لعظمة هذا الشعب الذي لم يكن يتتبع جلسات البرلمان الفرنسي، ولا يقرأ عن ذلك الصراع الذي كان دائرا بين السياسيين والعسكر في فرنسا، ولكنه كان يرى ويقدر ويخبر، ويهضم الظلم، ويمتص مرارة الإهانة، ويحلل نظرات الضباط والجنود الفرنسيين والجزائريين وهم يمرون في أزقة المغرب ودروبه فارضين عليه الاحتلال.

الفرنسيون أنفسهم كانوا يحللون نظرات الازدراء والكراهية التي كانت تتطاير من عيون المغاربة، وكأن ذوو الضمائر المسؤولة فيهم يرفعون تقاريرهم إلى الحكومة والبرلمان الفرنسيين محذرين من مغبة السقوط في هذا التناور الخطر، ومن ركوب مخاطر الإلقاء بأبناء فرنسا في أتون هذا الشعب الذين يعرفون تاريخه حق المعرفة، ويعرفون أنه حوت عظيم ليس من السهل عليهم ابتلاعه.

لكن القضية كانت قد أصبحت عبارة عن رهان بين العسكر وأصحاب الثروات الفرنسيين، سهل عليهم الضحك على أذقان الرأي العام الفرنسي المتنور، مثلما سخروا من الرأي العام العالمي؛ فقد رأوا ودبروا وصنعوا أرجوحة الحماية، التي سرعان ما أخذت حركاتها البهلوانية بالألباب، التي بقيت طائشة معها بين الحق والباطل، وكانت الكلمة الأخيرة للباطل، الذي كانت له جولة سرعان ما خبت جذوتها.

> **احتلوا فاس.. ولماذا لا تحتلون مكة ؟**

فهل كان هناك فعلا صوت للحق في فرنسا بجانب المغرب ؟

نعم.. وبالفعل.

ولكن صوت الحق الفرنسي، الذي كان رافضا للمخاطرة باحتلال المغرب، لم يكن متعاطفا مع الشعب المغربي رفقا به، وإنما أولا، خوفا من السقوط في بئر لا قعر له. ثانيا، خوفا من أن تدخل فرنسا في حرب مع ألمانيا من أجل المغرب. وثالثا، فقد كان الرأي العام الفرنسي لا يريد أن يسقط في لعبة العسكر الذي نسق عمله مع مجموعة من التجار المغامرين، الذين يسيل لعابهم على خيرات المغرب.

هؤلاء العسكر الذين افتضح مخططهم حتى أمام البرلمان الفرنسي، حينما وقف النائب جان جوريس (جلسة 24 يناير 1908) وألقى أمامهم الاتهامات جزافا: **((إن العسكريين قالوا أنهم يذهبوا إلى مراكش، وقالوا أنهم لن يذهبوا إلى فاس، والتزموا بهذا أمامنا وأمام أوروبا، فلماذا لا تتابعهم الحكومة على تجاوزاتهم لحدود التزاماتهم، أم أن الحكومة تجهل مبادرات العسكريين هناك في المغرب، أم أنها تغض الطرف عنهم ؟**

وإذا كان الجيش الفرنسي ذهب مؤقتا لحماية الفرنسيين في مدينة الدار البيضاء، فماذا يعني وصولهم إلى برشيد، وسطات، وأزمور، وقريبا تادلة؟ وماذا يعني إقامة منشآت عسكرية فرنسية في المغرب الشرقي؟ إنكم دائما تذهبون أيها العسكر أبعد مما هو مخطط لكم، ولما رسمتموه من حدود لمهامكم)).

وهنا اهتزت القاعة بالتصفيقات، ويقول محضر الجلسة أن اليمين الفرنسي بزعامة كليمنصو، صفق للنائب الاشتراكي جان جوريس، وكان الرجلان ندين متعارضين، الأول يكتب في جريدة «لورور» الاستعمارية، والثاني في جريدة «لومانيتي» الشيوعية.

كليمنصو لم يتوقف عن التصفيق، بل وقف مرتجلا تعليقا على كلام جوريس: **((من أمرهم بالتوجه إلى فاس؟ لا أحد.. وإنما ربما توجهوا غدا إلى مكة، ولماذا لا في نظرهم.. ؟))** (محاضر جلسات البرلمان الفرنسي، ص 98 من الجريدة الرسمية / يناير 1908).

يتبع